تعقبات زين الدين شعبان بن محمد الآثاريّ(ت٨٢٨هـ) على ابن مالك(ت٦٧٢هـ) في كتابه " الهداية في شرح الكفاية "عرض ومناقشة.

إعداد

هنية فتحي أحمد محمد المروي

المدرس بقسم اللغويات

بكليّة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق

تعقبات زين الدين شعبان بن محمد الآثاريّ(ت٨٢٨هـ) على ابن مالك(ت٦٧٢هـ) في كتابه " الهداية في شرح الكفاية "عرض ومناقشة.

هنية فتحي أحمد محمد المروي

قسم اللغويات بكليّة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق

البريد : drhanya355@gmail.com

الملخص:

هذا البحث الموسوم بـ(تعقبات الآثاريّ(ت٨٢٨هـ) على ابن مالك(ت٦٧٢هـ) في كتابه الهداية في شرح الكفاية. عرض ومناقشة، وقد تناولت الدراسة مفهومًا موجزًا عن التعقبات، وأسباب تعقبات الآثاريّ على ابن مالك ومصادر تعقّباته، ومسالكه في تعقّباته وطرائق التعبير عنها، ثم تناولت الدراسة التطبيقية تعقبات الآثاريّ على ابن مالك في كتابه (الهداية في شرح الكفاية)، وذلك من خلال استقصاء هذه التعقبات وجمعها، ودراستها، واختيار الأصوب منها، وخلصت الدراسة إلى نتائج مذكورة في الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: تعقبات – الآثاري – ابن مالك – الهداية – شرح الكفاية.

The traces of Zain al-Din Shaaban bin Muhammad al-Athari (d. 828 AH) on Ibn Malik (d. 672 AH) in his book "Guidance in Sharh al-Kafaya" presentation and discussion.

Haniyeh Fathi Ahmed Mohammed Al-Marwa

Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Zagazig

Mail : drhanya355@gmail.com

Abstract:

This research tagged with (archaeological traces (d. 828 AH) on Ibn Malik (d. 672 AH) in his book guidance in the explanation of sufficiency. Presentation and discussion, the study dealt with a brief concept of tracking, and the reasons for the tracks of the archaeologist on Ibn Malik and the sources of his tracks, and his paths in his tracks and methods of expression, then dealt with the applied study tracks archaeologist on Ibn Malik in his book (guidance in explaining the adequacy), through the investigation of these trackings and collected, and studied, and the selection of the most correct ones, and the study concluded to the results mentioned in the conclusion.

Keywords: Traces – Archaeologist – Ibn Malik – Guidance – Explanation of Adequacy.

المقدمة

الحمد لله على ما أنعم ، والصلاة والسلام على رسوله الأكرم ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين...

أما بعد

إنّ كتاب (الهداية في شرح الكفاية) وهي : (كفاية الغلام في إعراب الكلام) لمؤلفها زين الدين شعبان بن محمد الآثاريّ هو شرح لألفيته القيّمة في النحو ، وهو يُعَدّ شرحًا متميّزًا بين كتب النحو ؛ لأنه جمع بين العمق والسهولة.

وقد كثرت الاعتراضات والردود على ابن مالك، بين متعقب له أو منتصف له ، فأردت أن أبرز تعقبات الآثاريّ على ابن مالك وأجليها وأقوم بدراستها في هذا البحث المعنون بـ(تعقبات زين الدين شعبان بن محمد الأثاري(ت٨٢٨هـ) على ابن مالك(ت٦٧٢هـ) في كتابه " الهداية في شرح الكفاية " عرض ومناقشة.

و هذه الدراسة تُظهر لنا مدى تعقب زين الدين شعبان بن محمد الآثاريّ على ابن مالك ، وهل كان في تعقباته عليه مُحقّا أو مجحفًا ؟ منصفًا أو متحيّزا؟ ولذلك أردت أن أبرز أسباب هذه التعقبات، وطريقة الآثاريّ ومنهجه فيه ، وتأثره بمن سبقه من النحويّين.

وتكمن مشكلة البحث في :

-مدى تعقّب الآثاريّ على ابن مالك .

-هل كان في تعقباته مُحقّاً أو مجحفًا ؟

-ما أسباب تعقّباته؟ وهل كان متأثرًا فيها بمن سبقه؟

وقد قام البحث على المنهج الوصفيّ الذي يصف تعقبات الآثاريّ على ابن مالك ، والمنهج التحليليّ الذي يناقش ويحلل تلك التعقبات وآراء النحاة فيها وموقف الآثاريّ منها ، والراجح من هذه الآراء .

وأمّا عن أهداف البحث :

١-جمع تعقبات الآثاري على ابن مالك في كتابه : (الهداية في شرح الكفاية) وتصنيفها.

٢-معرفة أسباب تعقبات الآثاريّ على ابن مالك ، وطرقه وأسلوبه في تعقباته.

٣-الوصول إلى أصوب الأقوال في المسألة بعد عرضها ومناقشتها .

وأمّا عن الدراسات السابقة ؛ فلم يقع ناظري على دراسة تعرضت لتعقبات الآثاريّ على ابن مالك في كتابه "الهداية على شرح الكفاية " اللّهم إلّا دراسة بعنوان : نظرات الآثاريّ النقديّة في كتابه القلادة الجوهريّة لآراء ابن مالك النحويّة، د/ بلال محمد عبد الله الحياني ، مجلة الدراسات التربوية والعلمية، المجلد ٣ ، الإصدار ١٦ ، ٢٠٢٠م .

ودراسة بعنوان : تعقبات شعبان الآثاريّ على النحاة في كتابه القلادة الجوهرية في شرح الحلاوة السكرية ، Journal of Surra Man Raa (57) 14 د/ بال محمد عبد الله الحياني ، ٢٠١٨م .

ودراسة بعنوان : الآثاري وأثره في الدراسات النحوية ، د/ فادي حسين ، نشر سنة ١٩٩٨م

لكنّني لم أتمكن من الاطلاع على تلك الدراسات .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على : مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة .

أمّا المقدمة فتشتمل على : مشكلة الموضوع ، والمنهج المتبع ، والدراسات السابقة .

وأمّا التمهيد : فيشتمل على :

- التعريف بالأثاري ، ومذهبه النحوي.
- التعريف بالتعقبات في اللغة .
- أسباب تعقبات الآثاريّ على ابن مالك.
- مصادر تعقّباته.
- مسالكه في تعقّباته وطرائق التعبير عنها .

والفصل الأول : التعقبات على منهج الألفيّة ونظمها ، يشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : التعقبات على أسلوب ابن مالك في النظم .

المبحث الثاني : التعقبات على ما في الألفية من إغفال .

الفصل الثاني : التعقبات على الصناعة النحويّة ، ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : التعقبات على الحدود .

المبحث الثاني : التعقبات على التمثيل .

الفصل الثالث : التعقبات على أصالة النقل عند ابن مالك

الفصل الرابع : التعقبات على الأصول النحوية .

الفصل الخامس : التعقبات على الآراء النحويّة .

الخاتمة : وتشتمل على نتائج البحث.

التمهيد

التعريف بالآثاريّ ومذهبه النحويّ

أولًا : التعريف بالآثاريّ :

نسبه [1] :

هو شعبان بن محمد بن داود الموصلي الأصل ، المصريّ ، الشافعيّ ، زين الدين ، أديب شاعر ، إمام في الأدب وفنونه ، ويعرف بالآثاريّ ؛ لإقامته في أماكن الآثار النبوية مدة.

حياته [2] :

ولد في النصف من شعبان بمصر سنة ٧٦٥ هـ ، ورحل إلى الحجاز واليمن ، ونفي إلى الهند بأمر الناصر بن الأشرف ، فأقام بها سنين وعاد إلى اليمن ، ثم توجه إلى مكة فجاور بها ، ثم دخل الشام ، ثم القاهرة ، ثم

---

[1]) ينظر : إنباء الغمر بأنباء العمر ، الحافظ بن حجر العسقلاني ، تحقيق / د. حسن حبشي ، القاهرة (١٤١٥هـ=١٩٩٤م) ج٣ص٣٥٣ ، والضوء اللامع في أهل القرن التاسع ، شمس الدين السخاوي ، دار الجيل ، بيروت ج٣ص٣٠١ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد شهاب الدين الحنبلي الدمشقي ، تحقيق / عبد القادر ومحمود الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، (١٤١٢هـ=١٩٩١م)ج٩ص٢٦٧ ، ومعجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، ص٨١٤ ، هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغداديّ ، ص٤١٦ ، والأعلام ، الزركلي ، ، ط١٥ ، دار العلم للملايين ، مايو ٢٠٠٢م ج٣ص١٦٤ .

[2]) ينظر : معجم المؤلفين ص٨١٥.

رجع إلى دمشق فاستوطنها ، وتكرر دخوله منها إلى القاهرة مرة بعد الأخرى.

وكان قد تعانى الخط المنسوب ، فجاد خطه بملازمته لشيخنا شمس الدين أبي علي الزفتاويّ ، وطلب العلم ولازم الشيخ نور الدين الطّنبدِي ، والشيخ شمس الدين الغماريّ ، وحفظ عدة مختصرات في أيام يسيرة .

من مؤلفاته[٣] :

كفاية الغلام في إعراب الكلام ، آثار العشرة في تخميس قصيدة البردة ، الحلاوة السكريّة في علم العربية ، حل العقدة شرح قصيدة البردة ، شرح الألفية لابن مالك ، القلادة الجوهرية في شرح الحلاوة السكريّة ، الهداية في شرح الكفاية ، وسيلة الملهوف عند أهل المعروف.

وفاته[٤] :

توفي سنة ٨٢٨هـ .

مذهبه النحويّ :

يميل الآثاري إلى المذهب البصريّ ، فكان يرجح رأيهم ، ويشير إليهم بالأصحاب ، يقول : " قالت الأصحاب : "وهو مأخوذ من الصرف ،

---

[٣]) ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ص١٤٩٧ ، وهداية العارفين ص٤١٧ ، ومعجم المؤلفين ص٨١٥ ، والأعلام ج٣ص١٦٤.

[٤]) ينظر : معجم المؤلفين ص٨١٥ ، وهداية العارفين ص٤١٦.

والصرف هو التنوين ، والتنوين هو الغنة ، والغنة صوت يخرج من الخياشيم ."[٥] .

وقال : " وقد اختلف الأصحاب فيه على أربعة مذاهب ..."[٦] .

وقال : " قالت الأصحاب : ودُئل اسم لدويّبة صغيرة ، ثم نقل فصار علمًا على قبيلة ، وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي."[٧]

وكان الآثاريّ كثير النقد للنحاة ، حيث يتعقبهم بالنقد لآرائهم والاعتراض على تقسيماتهم ، وأحيانًا كثيرة يجانبه الصواب .

من ذلك تعقبه على ابن مالك وابن معط حيث لم يذكرا ما يستوي فيه المنصوب والمجرور من الكلمات في قوله : " أما صاحب الخلاصة فإنه لم يتعرض للاستواء إلّا في الضمير خاصة ، حيث قال : " ولفظ ما جُرّ كلفظ ما نُصِب" ، في باب الضمائر ، وبقي عليه ما قد رأيت ، وأمّا ابن معطٍ فلم يتعرض لشيء من ذلك أصلًا ."[٨] .

وكان يختار الأجود ، فلم يقتصر على نقله عن العلماء ونقده لهم فمثلا في تعريف اسم الإشارة ، ذكر تعريف ابن مالك وتعريف ابن الحاجب ، ثم اختار تعريف ابن مالك قائلًا : "وعبارة ابن مالك أجود من عبارة ابن الحاجب ؛ لأنه لا يعد من المعارف إلّا إذا ذكر معه مسمى..."[٩] .

---

[٥]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص٥٥.

[٦]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص٢٠٠ .

[٧]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص٢٩٧.

[٨]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص١٢ ، ١٣ .

[٩]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص١١٠ ، ١١١.

وكان يصحح ما يراه صحيحًا ، من ذلك قوله : "وذهب ابن هشام في المغني إلى أنها تسعة ، وهي الاستعلاء والمصاحبة والمجاوزة كـ(عن) والتعليل كاللام ، والظرفية كـ(في) ، وموافقة (من) وموافقة الباء ، وزائدة للتعويض أو لغيره ، وللإضراب ، وذهب ابن مالك في الخلاصة إلى أنّها ثلاثة ليس إلّا ، وهي الاستعلاء والظرفية والمجاوزة ، انتهى ذلك ، والصحيح أنّ معانيها ثلاثة عشر معنى ، كما قد علمت في هذه الكفاية ، والله أعلم. "[١٠] .

و بالجملة كان للآثاريّ شخصيته النحويّة المتميزة .

التعريف بالتعقبات في اللغة والاصطلاح

التعقبات جمع تعقُّب ، وعَقِب كل شيء وعقْبه وعاقبته وعاقبُه وعُقْبَتُه وعُقْباه وعُقبانه : آخره ، وعقَب هذا هذا : إذا جاء بعده ، وعقَب الليلُ النهار ، جاء بعده ، وعقَب مكان أبيه يعقُب عَقبا وعاقبة : وعقّب إذا خلَفَ ، وكل مَن خلَفَ بعد شيء فهو عاقبة ، وعاقبٌ له ، وعاقب بين الشيئين : إذا جاء بأحدهما مرة ، وبالآخر أخرى ، والمُعَقّب المُتّبع حقّا له يسترده ، والعاقب والعقوب الذي يخلف من كان قبله في الخير ، وأعقب عن الشيء : رجع ، وعاقبه أي جاء بعقبه ، فهو معاقِبٌ وعقيب أيضًا ، والتعقيب مثله[١١] .

فظهر من معاني الكلمة أنّها : التتبع والتدبر والتكرار ، والمشي في أثره ، ومجيء الشيء بعد الشيء ، ومرة بعد مرة .

وأمّا عن تعريف التعقبات في الاصطلاح ؛ فما وجدت – فيما وقع ناظري عليه– لها تعريفًا في الاصطلاح عند العلماء المتقدمين ، اللّهمّ إلّا أنّ بعض

---

[١٠]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٣٤٦.

[١١]) ينظر : لسان العرب (عقب) دار صادر ، بيروت ، ج١ص٦١١.

العلماء المعاصرين قد عرّف التعقبات بأنّها : "نظر العالم استقلالًا في كلام غيره ، أو كلامه المتقدم ، تخطئة أو استدراكًا ."[١٢] .

أسباب تعقّبات الآثاريّ على ابن مالك

١-تعقّبات على أسلوب ابن مالك في النظم :

الألفية منظومة علمية تعليمية ، تسير الألفية وفق منهج تربويّ ، تسعى فيه الأحكام الإفرادية أمام الأحكام التركيبية[١٣] ، "وكان لكثرة اطلاعه على أشعار على أشعار القدامى ، وسرعة حفظه لما يقع عليه بصره ، أو يلتقطه سمعه ، أثرٌ واضح في تأجيج الملكة الشعريّة ؛ فقد كان نظم الشعر عليه سهلًا ، حتى عالجه في أدق مسالكه ."[١٤] .

ومع ذلك لا تخلو الألفيّة من بعض الوقعات في أسلوب النظم وطريقته كما يرى الآثاريّ ، سواء ما وقع منه صحيحًا ، أو ما ظنه الآثاريّ ذلك وانتصر له غيره.

---

[١٢]) تعقبات الحافظ بن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب ، منصور سلمان نصر نصار ، رسالة ماجيستير في الحديث النبوي ، اتقف فيها المناقشون في الجامعة الأردنية على هذا التعريف ، ٢٠٠٥م ص٢٢ ، وينظر : تعقبات أبي حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل على من أثبت البخاري صحبتهم في كتاب التاريخ الكبير ، دراسة نقدية ، رائد بن طلال بن عبد القادر شعت ص٧٠ ، والتعقبات النحوية للإمام بن جزي على غيره من خلال كتابه التسهيل حروف المعاني أنموذجًا ، مسعود زلاسي ، وحمزة أبو خزنة ص٣٩٧ .

[١٣]) ينظر : ألفية ابن مالك منهجها وشروحها ١٨٥/٦٥

[١٤]) ألفية ابن مالك منهجها وشروحها ١٨٤/٨٥.

عقّب الآثاريّ على منهج الألفيّة ونظمها وعلى أسلوب ابن مالك في النظم ؛ من ذلك :

-تعبيره بـ(قال) وعدم قوله : (أقول) في قوله :[قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي اللهَ خيرَ مالك] ، واعتذر له المرادي والأشموني بأعذار رأى الآثاريّ أنها أعذار باردة غير مقبولة[١٥] ، والحق والصواب مع ابن مالك .

- وأخذ الآثاريّ على ابن مالك عدم ذكره الخلاف في إعراب (سيبويه) و(عمرويه) البناء على الكسر كما قال سيبويه ، و رأي الجرمي الذي أجاز أن يعرب إعراب الممنوع من الصرف[١٦] ، وهو بذلك يسير في ركاب أبي حيان الذي أخذ المأخذ نفسه على ابن مالك ، والصواب بيد ابن مالك ؛ إذ ليس هناك خلاف في تلك المسألة حتى يتعرض له ابن مالك في الخلاصة ، وليس هناك آراء للنحاة لعرضها وما ذهب إليه الجرميّ ليس مخالفًا لسيبويه فيه ، بل هو أجاز مع البناء على الكسر أن يعرب إعراب الممنوع من الصرف ، وقد جزم ابن مالك في شرح الكافية الشافية بأنّهما لغتين والبناء على الكسر أجود اللغتين.

- إطلاق ابن مالك الألف والواو والنون لما غاب وغيره في قوله : (وألفٌ والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما) ؛ وذلك لأنّ غير الغائب يدخل فيه المخاطب والمتكلم ، والحق أنّ الألف والواو والنون للمخاطب والغائب

---

[١٥]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٢٦٩.

[١٦]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٨٦.

فقط ، وقد عقّب الآثاريّ عليه بأنّه إطلاق غير جيد[١٧] ، وهذا اعتراض ابن عقيل نفسه ، وقد أجاب المراديّ عن هذا الاعتراض بقوله : بأنّه لما كانت الألف والواو والنون ، لا تكون للمتكلم ، تعينت إرادة المخاطب وذلك بيّن ، والصواب بيد ابن مالك ؛ لأنّ المراد مفهوم من قوله : (لما غاب وغيره) ، فالمقصود الغائب والمخاطب ، كما أنّه دفع التوهم بالمثال .

– سوء الترتيب الذي يراه الآثاريّ في قول ابن مالك في الألفية :

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشتبه

وذو انتصابٍ في انفصالٍ جعلا إيّاي والتفريع ليس مشكلا

حيث قدّم غير الأخص(هو) على الأخصّ(أنت) ، فالآثاريّ يرى أنّ هذا ليس بجيد لما فيه من سوء ترتيب ، ويرى أنّ هذا عجيب وأعجب منه قول ابن مالك في الكافية الشافية والألفية[١٨] .

– تعبير ابن مالك عن الضمير المستتر بأنّه لا يخرج عن أمثلة أربعة ، ولم يزد عليها في الخلاصة ، حيث قال :

ومن ضمير الرفع ما يستترُ كافعلْ أوافقْ نغتبطْ إذ تشكرْ[١٩]

وعقّب الآثاريّ على قول ابن مالك : (واسم فعل الأمر مطلقا) بأنّه فيه نظر[٢٠] ؛ حيث لم يذكر في الخلاصة اسم فعل الأمر ، واسم المضارع ،

---

[١٧]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٨.

[١٨]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٨.

[١٩]) ينظر : الخلاصة ص٩.

[٢٠]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٣.

والمصدر الواقع بدلًا من فعله في الأمر نحو (ضربًا زيدًا) ، وأجاب عن ذلك المرادي بأنّ الناظم لم يدّعي الحصر ، وإنّما مثّل ليقاس على تمثيله ، واختصر على الأفعال لأصالتها في العمل ، وهو الصواب .

– ذكر ابن مالك تشديد النون من (ذين) و)تين) في باب الموصول ، حيث قال في باب اسم الإشارة :

[وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع]

ثم قال في باب الاسم الموصول:

[والنون من ذين وتين شددا أيضا وتعويض بذلك قصدا]

وكان الآثاريّ يرى أنّ ذكره في باب اسم الإشارة أولى ، وأنّ الأولى بالشيخ أنْ يقول :

[وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع

والنون من ذين وتين شددا أيضا وتعويض بذلك قصدا][٢١]

ولم يعقّب أحدٌ من شراح الألفية على ذلك ، بل وجدت الشاطبيّ يعلّل لذكره علة التشديد بأنّها تشمل الموصول واسم الإشارة ، وذلك لأنّه لما ذكره شاملًا لهما.

وقد ذكر ابن مالك تشديد النون من اسم الإشارة مع تشديدها من الاسم الموصول عند التثنية لأنّ الكلام فيهما واحد والعلة واحدة ؛ فالصواب بيده .

---

[٢١]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٥٧ ، ٥٨.

٢- تعقّبات ترجع إلى إغفال ابن مالك لبعض الأمور :

نظم ابن مالك ألفيّته بعد نظم الكافية ، فهي خلاصة واختصار لنظم الكافية، فلا ضير أن تكون مختصرة تجمع خلاصة النحو وأغلب مباحث الصرف في إيجاز محكم ، مع الإشارة أحيانًا إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من آراء ، وقد عقّب الآثاريّ على أشياء غفل عنها ابن مالك وتركها فلم يذكرها في الألفيّة ، من ذلك :

- ذكر ابن مالك أنّه قصر أنّ أسماء الإشارة للمفرد المؤنث أربعة في الألفية حيث قال : [بذي وذهْ تي تا على الأنثى اقتصر][٢٢] ، وصحح الآثاري أنّها عشرة ألفاظ وهذا رأي الجمهور ، وقد أوضح المرادي مراد ابن مالك بأنّه لم يقصد حصر ما يشار به إلى المؤنث في هذه الألفاظ ، وإنّما المراد : اقتصر بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث فلا تشر بها إلى غيره ، وهو الصواب .

- لم يذكر في الخلاصة من معاني الباء إلّا سبعة : وهي الاستعانة ، والتعدية ، والتعويض ، والإلصاق ، ومثل (مع) و(من) و(عن) فقال :

[بالبا استعن وعدّ عوّض ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطق][٢٣] .

فعقّب الآثاري بأنّه أغفل ذكر بقية المعاني ، حيث ذكر الآثاريّ أنّها جاءت على تسعة عشر وجهًا[٢٤] ، الحق بيد ابن مالك.

---

[٢٢]) الخلاصة في النحو ص١٣.

[٢٣]) الخلاصة في النحو ص٥٢.

[٢٤]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٤٢٣.

– لم يذكر من معاني (على) إلّا ثلاثة ، وذكر الآثاريّ أنّ الصحيح في معانيها أنّها عشرة[٢٥]

٣– تعقّبات ترجع إلى التمثيل :

لم يمثل ابن مالك في الألفية لكل قاعدة ؛ إذ لا تستوعب الألفية لتمثيل كل القواعد والأحكام ، وإنّما مثّل لما قد يقع فيه لبس ، أو احتاج إلى زيادة بيان و إيضاح .

وما عقّب الآثاريّ على تمثيل ابن مالك إلّا في مسألة واحدة ، هي : تمثيله على الجامد والمشتق في الكلمات التي تجمع جمع المذكر السالم ، حيث مثّل ابن مالك للجامد والصفة بـ(عامر) فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ، فيقال فيه : عامرون ، و(مذنب) ، فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث [٢٦] ، وأمّا الآثاريّ فقد مثّل للجامد بـ(زيد) وللمشتق بـ(عالم) ، ويرى أنّ الجمود يختص بالعلم ، وأنّ الاشتقاق يختص بالصفة[٢٧]، ولا فرق بين تمثيل ابن مالك وتمثيل الآثاريّ ، فـ(عامر وزيد) علمان لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث والتركيب.

٤– تعقّبات ترجع إلى الحدود النحويّة:

–حدّ ابن مالك في الخلاصة المعرب بأنّه : ما سلم من شبه الحرف ؛ لأنّ المبني من الأسماء يشبه الحروف ، فالمعرب اسم لا يضاهي الحرف أي لا يشابهه ، وهذا تعريف ابن مالك للمعرب في شرح الكافية الشافية.

---

[٢٥]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٣٤٦.

[٢٦]) ينظر : الخلاصة في النحو ص٦ .

[٢٧]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٢٣٤ ، ٢٣٥.

وحدّه الأثاريّ بأنّه ما تغيّر آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه[٢٨] ، وهو بذلك يوافق الجمهور ،

وقد عقّب الأثاري على ابن مالك في تعريفه بأنّ معرب الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف ، وجانبه الصواب ؛ لأنّ ابن مالك بهذا الحدّ يميّز الاسم المعرب عن المبني ، فهو يتحدث عن المعرب من الأسماء ، بعد ما تحدث عن المبني من الأسماء في قوله : [والاسم منه معرب ومبني لِشَبَهٍ من الحروف مُدْنِي]

أمّا حدّ الأثاري فهو للمعرب مطلقًا والمعرب يشمل الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد أو نون الإناث.

– عقّب الآثاريّ على ابن مالك الذي ذكر في شرح التسهيل أنّ من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه ، دون استدراك عليه ، وفي شرح العمدة عرف الاسم المعرفة بأنّه الدال على معنى معين لا شياع فيه ، فرأى الآثاري أنّ هذا تناقض من ابن مالك لا طائل تحته.

وكان الصواب بيد الآثاريّ ؛ لأنّ الجمهور حدّ المعرفة والاسم المُعَرّف ، ولم يستدرك أحد عليهم في تعريفهم ، ثم إنّ ابن مالك نفسه حدّ الاسم المعرفة في شرح العمدة بأنّه الدال على معنى لا شياع فيه ، ولم يستدرك عليه أحد.

– حدّ ابن مالك المضمر بأنّه "ما كان لذي غيبة أو حضور" فقال في الخلاصة : "فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سمّ بالضمير"[٢٩] .

---

[٢٨]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج١ص٣٥.

[٢٩]) الخلاصة في النحو ، ابن مالك ، ص٩.

وقد وافق الأثاري أبا حيان الذي ردّ تعريف ابن مالك ورأى أنّ ردّه متجه؛ لأنّ ابن مالك أطلق الغيبة والحضور ، وإطلاقه مُدخِل لما قاله أبو حيان ، وأنّ ابن مالك لو قيدهما بالإضافة إلى صاحب الضمير حاضرا كان أو غائبا كما وقع في بيت الكفاية لكان صوابا ، ولم يرد عليه شيء من ذلك ، وأنّ تعريفه: (ما دل لفظه على حضوره أو غيبه) ، سالم من النقض ، والصواب بيد ابن مالك وأنّ تعريفه ليس مطلقًا كما ذهب أبو حيان ووافقه الأثاري .

– لم يذكر ابن مالك تعريفا للفاعل، وإنّما عبّر عنه بقوله :(الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيدٌ منيرًا وجهه نعم الفتى) ، والآثاريّ يعقّب على ابن مالك في أنّ حدّه للفاعل في الخلاصة فيه إبهام وغموض فيبعد فهمها على المبتدئ ؛ لأنّه مثّل لفاعل الفعل الذي لا يتصرف بـ(نِعمَ الفتى) ومثّل لشبيه الفعل بـ(منيرًا وجهه) ، ويرى أنّ ابن مالك كان أولى به أن يكتفي بذكر الحدّ وحده ، أو يكتفي بـ(أتى زيد)[٣٠] ، والصواب بيد ابن مالك ، واعتراض الآثاريّ لا أساس له.

ولم يقتصر تعقّب الآثاريّ على ابن مالك على الاعتراض فقط ، بل هناك تعقّبات يظهر منها إعجاب الآثاريّ برأي ابن مالك لكنها لم تكن كثيرة ، من ذلك تعريف ابن مالك لاسم الفعل ، حيث يرى الآثاريّ أنّ حدّ ابن مالك لاسم الفعل تام لشموله على نيابة الأفعال الثلاثة[٣١] ، حيث عرفها في الخلاصة قائلاً: [ما ناب عن فعل كشتانَ وصه هو اسم فعل وكذا أوّه ومَه]،

---

[٣٠]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج١ص١٢٥.

[٣١]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج١ص١٧٨.

فشمل ما كان بمعنى الماضي وهو شتان بمعنى : بَعُدَ ، وما كان بمعنى المضارع وهو: أوّه بمعنى : أتوجع ، وما كلن بمعنى الأمر وهو صه ومه ، بمعنى : اسكت وانكفف.

٥- تعقّبات ترجع إلى أصالة النقل عند ابن مالك :

-صرّح الآثاريّ بأنّ هناك نقول أخذها ابن مالك من ابن عصفور ؛ لأنّ ابن مالك كان في الغالب يستمد من ابن عصفور ، من ذلك حكاية حكاها ابن مالك في شرح التسهيل ، كأنّه أخذها من المقرب ، وهي قول الحجاج – وقد نعى له في يوم واحد محمد أخوه ومحمد ابنه-، (سبحان الله محمد ومحمد في يوم واحد) أي محمد أخي ومحمد ولدي [٣٢].

-عقب الآثاريّ على ابن مالك بأنّه أخذ لغات (الذي) و(التي) الأربع من ابن عصفور[٣٣] ، لكنني أعجب لم حكم على ابن مالك أنه أخذ تلك اللغات من ابن عصفور ، وقد سبقهما ابن يعيش إلى هذه اللغات ، فمن الممكن أن يكون قد أخذها من ابن يعيش مثلا ، وذلك إذا وافقنا الآثاري على مبدأ أخذ ابن مالك أصلًا ممن سبقه ، وأعتقد أنّ ابن مالك لم يأخذ تلك اللغات من ابن يعيش أو ابن عصفور ، بدليل أنّه ذكر ست لغات في شرح التسهيل .

مصادر تعقّباته

قد تنوعت الكتب التي اعتمد عليها الآثاريّ ، فأخذ من كتب ابن مالك وأشار إليها في غير موضع كالخلاصة ، وشرح التسهيل ، وشرح الكافية الشافية والعمدة ، وكذلك أخذ من كتب وعلماء آخرين ، مشهورين ؛

[٣٢]) الهداية في شرح الكفاية ج ص٩١،٩٢.١

[٣٣]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٢٦.

كسيبويه والمبرد ، ، وأبي شامة ، وابن بريّ ، والفارسيّ ، وابن جني ، والحريري وأبي البقاء ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وأبي حيان ، وابن هشام ، وغيرهم ، وغير مشهورين كالشيخ أبي عبد الله الغماريّ ، والفزاريّ .

أسلوبه في تعقّباته وطرائق التعبير عنها

كان الآثاريّ يذكر رأي ابن مالك أو قوله ثم يعقّب على هذا القول إمّا معترضًا أو منصفًا ، وإذا كان معترضًا وذكر جواب بعض شراح الألفيّة على هذا الاعتراض واعتذارهم لابن مالك ؛ كان يجيب على هذه الأعذار أحيانًا بأنّها أعذار باردة غير ظاهرة ، وأحيانًا يذكر رأي ابن مالك ثم يعقّب قائلًا : ...وأما قول ابن مالك : ... ففيه نظر."[٣٤]

وقال الآثاريّ : " وذهب ابن مالك إلى أنّ نون (لدُنِي) لا يجوز أن يكون وقاية ، وحجته في ذلك : كونها متحرك الآخر ، وهذا الذي ذهب إليه مردود ، بدليل دخولها على : ضربني وأهانني وأعزني ، وأكرمني ونحو ذلك، وهي مفتوحة الآخر أبدا ..."[٣٥] .

–وكان ينقل عن أبي حيّان اعتراضه على ابن مالك ، ثم يعقّب بأنّ ردّ أبي حيان متّجه ، من ذلك قوله : " وكما قال ابن مالك : إنّ المضمر ما كان لذي غيبة أو حضور ، قال أبو حيان : يرد على صاحب الخلاصة الاسم الظاهر فإنه يطلق عليه صاحب غيبة ، ويرد عليه اسم الإشارة نحو هذا ، فإنه للحضور ، ويرد عليه "ال" التي للحضور ، انتهى كلامه ، وهو متجه ؛ لأنّ صاحب الخلاصة أطلق الغيبة والحضور ، وإطلاقه مُدخِل لما قاله أبو

---

[٣٤]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٣.

[٣٥]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٥١٩.

حيان ، فلو قيدهما بالإضافة إلى صاحب الضمير حاضرا كان أو غائبا كما وقع في بيت الكفاية لكان صوابا ، ولم يرد عليه شيء من ذلك ، ولذلك قلت : ما دل على حضوره أو غيبه ، ليسلم الحد من النقض."[٣٦].

-وينقل عن ابن هشام ، ويعقّب بذكره الصحيح ، من ذلك قوله : "وذهب ابن هشام في المغني إلى أنها تسعة ، وهي الاستعلاء والمصاحبة والمجاوزة كـ(عن) والتعليل كاللام ، والظرفية كـ(في) ، وموافقة (من) وموافقة الباء ، وزائدة للتعويض أو لغيره ، وللإضراب ، وذهب ابن مالك في الخلاصة إلى أنّها ثلاثة ليس إلّا ، وهي الاستعلاء والظرفية والمجاوزة ، انتهى ذلك ، والصحيح أنّ معانيها ثلاثة عشر معنى ، كما قد علمت في هذه الكفاية ، والله أعلم. "[٣٧] .

–وكان أحيانًا يصوّب رأي ابن مالك ، من ذلك قوله عن (ما) الشرطية : " ...والثانية زمانية ، أثبتها جماعة منهم الفارسيّ ، وأبو البقاء ، وأبو شامة ، وابن بريّ ، وابن مالك ، .....استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان، وأنكر ذلك ابن هشام ، ولهذا لم يذكرها في القواعد ، بل ذكرها في المغني ، وجعلها مصدرية ، وفي تأويلها بذلك بعد وتعسف ، والصحيح بيد ابن مالك في ذلك"[٣٨] .

---

[٣٦]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص٢٩ ،٣٠.

[٣٧]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٣٤٦.

[٣٨]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٤٤٣ .

الفصل الأول : التعقبات على منهج الألفية ونظمها

المبحث الأول : التعقبات على أسلوب ابن مالك في النظم

(١) استعمال الفعل الماضي فيما تحقق وقوعه

قال الآثاريّ : "اعترض الناس على ابن مالك حيث قال في أول الكافية والخلاصة ، : (قال ، ولم يقل (أقول) كما فعل الحريري ، والصواب بيد الحريري في ذلك ؛ لأن قوله غير محقق الوقوع ، وأما ابن مالك فقد اعتذر عنه ابن قاسم وغيره بأعذار باردة غير ظاهرة ،...والصحيح أنّ مثل ذلك لا يجوز إلّا فيما هو محقق الوقوع كما علمت والله أعلم."[٣٩] .

الدراسة والمناقشة :

الأصل أن بناء الماضي (فَعَلَ) يدل على تحقق الأمر ووقوعه في الزمن الماضي ، وبناء المضارع (يفعل) يدل على استمرار الأمر وديمومته ، وبناء الأمر (افعل) يدل على طلب حصول الأمر في المستقبل ، هذا في أصل الوضع ، وهي الدلالة الصرفية لأبنية الأفعال أي الزمن الصرفي ، واستعمالها في أزمنتها التي وضعت لها حقيقة .

وقال السيوطي : "قال أبو حيان في تذكرته : " في دلالة اللفظ ثلاثة مذاهب : أحدها: إنه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته ، أي كونه على شكل مخصوص ، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ، ولا تختلف الدلالة على الحدث

[٣٩]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٢٦٩.

باختلافها »[٤٠] .

وقد يستعمل الماضي مرادًا به الحال أو المستقبل خلافًا للأصل فيكون بذلك مجازًا واستعماله في الزمن الماضي حقيقة ، قال سيبويه مشيرًا إلى مجيء الماضي بمعنى الحال والاستقبال :

" وتقول : (إنْ فعَلَ فعَلتُ) ، فيكون في معنى : (إنْ يفعَلْ أفعَلْ) ، فهي فعلٌ كما أنّ المضارع فعل ، وقد وقعت موقعها في (إنْ)..."[٤١] ، فيقع الماضي موقع المستقبل بعد حروف الشرط ، نحو : إنْ قمتَ قمتُ[٤٢].

كما أنّ صيغة (فَعَل) تستعمل باطّراد لتدل على الحال والاستقبال في التحضيض ، نحو : هلّا فعَلتَ ، ولولا فعَلتَ ولوما فعَلتَ وألا فعَلتَ ، وفي التمني ، نحو : (تمنيتُ أنْ لو قد حدثَ كذا)[٤٣].

قال ابن جني : "وكذلك قولهم : (إن قمتَ قمتُ) ، فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع ، وذلك أنّه أراد الاحتياط للمعنى ، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه ، بلفظ الماضي المقطوع بكونه ، حتى

---

[٤٠]) نقله عنه السيوطي في الاقتراح ، السيوطي ، تحقيق / عبد الحكيم عطية ، الطبعة الثانية ، دار البيروتي ، (١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م)ص٢٩ ، ٣٠ ، ولم أجده في التذكرة.

[٤١]) الكتاب ج١ص١٦.

[٤٢]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، سلوى محمد عمر عرب ، (١٤١٩هـ) ص٢٧١.

[٤٣]) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ،طبعة (١٩٩٤) دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ص٢٥١.

كأنه هذا قد وقع واستقر ، لا أنّه متوقع مترقب ..."[٤٤] ، فهو إنزال للماضي منزلة الشيء المحقق الوقوع.

وكذلك يستعمل الماضي فيدل على المضارع في الدعاء ، نحو : غفر الله لك ، ورحم الله فلانًا ،

قال السيوطي : " للفعل الماضي أربع حالات : أن يتعين معناه للمضي ، وهو الغالب ، أن ينصرف إلى الحال ، وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعتُ ، واشتريتُ ، وغيرهما من ألفاظ العقود ، ....أن ينصرف إلى الاستقبال ، إذا اقتضى طلبًا ، نحو : غفر الله لك ، وعزمت عليك إلّا فعلتَ ، أو لمّا فعلتَ ، ...."[٤٥] .

موقف الآثاريّ :

يرى الآثاريّ أنّ الفعل الماضي يستعمل ويراد به المستقبل إذا كان محقق الوقوع ؛ كما في قوله تعالى : (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ)[٤٦] ؛ لأنّ المعنى : يأتي وهو محقق الوقوع ، وذكر أنّ من الناس مَن اعترض على ابن مالك قوله : (قال) ، وذلك في قوله في أوّل الألفية :

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي اللهَ خيرَ مالك[٤٧]

---

[٤٤]) الخصائص ، ابن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية ، ج٣ص١٠٥.

[٤٥]) همع الهوامع ، السيوطي ، عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، (١٤١٣هـ=١٩٩٢م)ج١ص٢٤.

[٤٦]) من الآية رقم (١) من سورة النحل .

[٤٧]) الخلاصة في النحو ، ابن مالك ص٢ .

ولم يقل : (أقول) ؛ وذلك لأنّ قوله غير محقق الوقوع ، وقد اعترض عليه الشاطبيّ[٤٨] ، وقد اعتذر له المراديّ بقوله : " بأن يجوز أن يكون تأخر نظم (قال) عن المحكي فيكون على ظاهره ، أو يكون لتنزيل الماضي منزلة الواقع تحقيقا له ، أو أنّه وضع كلمة (قال) أول نطقه ليحكي بها عند قضاء الحاجة والفراغ من المحكي[٤٩] ، واعتذر له الأشموني أيضًا بأنّه استعمل الماضي في موضع المستقبل ؛ تنزيلًا له منزلة ما حصل ، إمّا اكتفاءً بحصوله في الذهن ، أو نظرًا لما قوي عنده من تحقق الوقوع وحصوله[٥٠] ، ورأى الآثاريّ أنّ هذه الأعذار باردة غير ظاهرة ، والصحيح أنّ مثل ذلك لا يجوز إلّا فيما كان محقق الوقوع.

واستصوب الآثاريّ عبارة الحريري (أقول) في قوله :

[أقول من بعد افتتاح القول بحمد ذي الطول الشديد الحول]

قال الشنقيطيّ : " فعبّر بالمضارع ؛ لأنّ المحكي وهو النظم لا يتم في الحين"[٥١].

---

[٤٨]) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبيّ ، تحقيق / محمد إبراهيم البناء ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة (١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م) ج١ص٤ .

[٤٩]) ينظر : توضيح المقاصد ، المرادي ص٢٦١.

[٥٠]) ينظر : شرح الأشموني ج١ص٤.

[٥١]) شرح ملحة الإعراب ، الحريري ، شرح / أحمد الشنقيطي ، تحقيق / محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ سبط الشارح ، الطبعة الأولى ، (١٤٣٤هـ=٢٠١٣م)ص٧١.

ويرى البحث :

لا مانع من استعمال الماضي في موقع المستقبل تنزيلًا للماضي منزلة الشيء المحقق الوقوع ، فالصواب بيد ابن مالك ، واعتذارات المرادي والأشموني مقبولة وليست باردة كما رأى الآثاريّ.

(٢) المركب المختوم بـ(ويه)

قال الآثاريّ : " ...وقد مثلتُ له بسيبويه ، وهو اسم مركب تركيبًا مزجيًّا كما سبق بيانه في العلم ، ولم يتعرض صاحب الخلاصة إلى ذكر الخلاف الذي وقع فيه ، وكان التنبيه عليه من الضروريّات لأجل احتياج الطالب إليه ، ..."[٥٢] .

الدراسة والمناقشة :

المركب المزجي: "هو اللفظ الذي يتألف من كلمتين ، وجعلتا كالكلمة الواحدة ، نحو : بعلبك وحضرموت وسيبويه"[٥٣] .

والمركب المزجي إن ختم بـ(ويه) ، مثل سيبويه ، وعمرويه ، فالأشهر في إعرابه أن يبنى على الكسر[٥٤] ، نحو : جاء سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ، ومررتُ بسيبويهِ ، ولم يذكر سيبويه فيه غير البناء على الكسر[٥٥] ، وكذلك

---

[٥٢]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٨٦.

[٥٣]) المعجم المفصل في النحو ص٩٦٨.

[٥٤]) ينظر : المقتضب ج٤ص٣١ ، وشرح الكافية الشافية ص٢٤٩ ، توضيح المقاصد للمرادي ص٣٩٩ ، وإرشاد السالك ص١٣٤ ، وأوضح المسالك ج١ص١٢٦ ، وشرح الألفية للمكودي ص٢٩ ، والتصريح ج١ص١١٨ ، وشرح ابن طولون ص١٢٦ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ج١ص١٢٠.

[٥٥]) ينظر : الكتاب ج٣ص٣٠١ .

المبرد[٥٦] ، وابن الناظم[٥٧] ، وابن القيم [٥٨] ، وابن هشام[٥٩] ، والمكودي[٦٠] .

وعلة البناء على الكسر : لأنّه صوت والأصوات لا حظ لها في الإعراب ، قال سيبويه :

" وأمّا عمرويه فإنّه زعم أنمّه أعجميّ ، وأنّه ضرب من الأسماء الأعجمية ، وألزموا آخره شيئًا لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية ، جعلوا ذا بمنزلة الصوت ؛ لأنهم رأوه قد جمع أمرين ، فحطّوه درجة عن إسماعيل وأشباهه ، وجعلوه في النكرة بمنزلة غاقٍ ، منونة مكسورة في كل موضع"[٦١].

قال المبرد : "وأما كسرة آخره فلأنه أعجميّ ، فبني على الكسرة ، وحُطّ عن حال العربيّ ، وكذلك ما كان مثله في هذا المعنى ..."[٦٢] .

وذكر ابن مالك في شرح الكافية أنّ هذا أجود اللغتين[٦٣] ، وبالبناء على الكسر قال ابن الناظم ولم يقل غيره[٦٤] ، وذكر أبو حيان الوجهين البناء على الكسر عند سيبويه .

---

[٥٦]) ينظر : المقتضب ج٤ص٣١.

[٥٧]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٥٠.

[٥٨]) ينظر : إرشاد السالك ص١٣٤ .

[٥٩]) ينظر : أوضح المسالك ج١ص١٢٦.

[٦٠]) ينظر : شرح الألفية للمكودي ص٢٩ .

[٦١]) الكتاب ج٣ص٣٠١.

[٦٢]) المقتضب ج٤ص٣١ ، وينظر : شرح ابن يعيش ج١ص٢٩..

[٦٣]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٢٤٩.

[٦٤]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٥٠.

واختار الجرمي إعرابه إعراب الممنوع من الصرف ، نحو : قام سيبويهُ ، ورأيتُ سيبويهَ ومررتُ بسيبويهَ[٦٥] .

وقد ذكر ابن عقيل[٦٦] ، والأشموني[٦٧] ، والشيخ خالد[٦٨] الوجهين، و ذكر الشاطبيّ[٦٩] ، وابن طولون[٧٠] ، والخضريّ[٧١] أنّ الأشهر فيه هو رأي سيبويه وذكروا الوجه الآخر من دون نسبة .

وردّ المرادي رأي الجرمي بأنّه قليل لا ينقاس[٧٢] .

موقف الآثاريّ :

ذكر الآثاريّ الرأي الأشهر في (سيبويه) و(عمرويه) و(نفطويه) و(ابن درستويه) وهو البناء على الكسر كما قال سيبويه ، وذكر رأي الجرمي الذي أجاز أن يعرب إعراب الممنوع من الصرف ، لكنه لم ينسبه إلى الجرميّ في الكفاية ، ونسبه إليه في الشرح ، يقول في الكفاية :

فرعٌ وكلُّ ما انتهى بـ(ويه) ليس بمعرب كسيبويه

وقيل قد يأتي كما لا ينصرف والأشهر البناء فيه إن عرف

---

[٦٥]) ينظر : ارتشاف الضرب ص٩٦٤.

[٦٦]) ينظر : المساعد ج١ص١٢٨ ، وشرح ابن عقيل ج١ص١٢٥..

[٦٧]) ينظر : شرح الأشموني ص٦١.

[٦٨]) ينظر : التصريح ج١ص١١٨.

[٦٩]) ينظر : المقاصد الشافية ج١ص٣٧٥.

[٧٠]) ينظر : شرح ابن طولون ص١٢٦ ،١٢٧.

[٧١]) ينظر : حاشية الخضريّ ج١ص١٢٠.

[٧٢]) ينظر : رصف المباني ص٣٤٥.

وأخذ الآثاريّ على ابن مالك عدم ذكره هذا الخلاف ، وهو بذلك يسير في ركاب أبي حيان الذي أخذ المأخذ نفسه على ابن مالك ؛ فقال :

" ولم يتعرض الناظم لحكم المركب تركيب مزج إذا كمل بـ(ويه) ، نحو (سيبويه) و(نفطويه) و(نزرويه)، و(ابن درستويه) ، و(ابن خالويه) ، و(ابن شاهويه) ، وكلهم نحاة لا يحفظ لهم سابعًا ، وهذا مبني على الكسر ، تقول: جاء سيبويهِ ، ورأيتُ سيبويهِ ، ومررتُ بسيبويهِ ، ...ولم يذكر سيبويه في هذا النحو إلّا البناء ، وذكر الجرميّ فيه جواز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، ...فإن كان ما ذكره مسموعًا قُبل ، وإن كان مقيسًا على (بعلبك) لم يُقبل."[٧٣] .

والبحث يرى :

الصواب بيد ابن مالك ؛ إذ ليس هناك خلاف في تلك المسألة حتى يتعرض له ابن مالك في الخلاصة ، وليس هناك آراء للنحاة لعرضها وما ذهب إليه الجرميّ ليس مخالفًا لسيبويه فيه ، بل هو أجاز مع البناء على الكسر أن يعرب إعراب الممنوع من الصرف ، وقد جزم ابن مالك في شرح الكافية الشافية بأنّهما لغتين والبناء على الكسر أجود اللغتين ، وكذلك ذهب الشاطبيّ بأنّ اللغة الشُّهرى هي البناء على الكسر ، وأنّ هناك لغة قليلة هي إعرابه إعراب الممنوع من الصرف .

[٧٣]) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان ، أضواء السلف ، (١٩٤٧)ص٢٢.

فهو ليس خلافًا ، لأنّ حكمه البناء على الكسر ، وجوز الجرمي إعرابه إعراب الممنوع من الصرف[٧٤] .

(٣)الألف والواو والنون ضمائر للمخاطب والغائب

" وأما قول ابن مالك : [وألف والواو والنون لما غاب وغيره...] فليس بجيد ؛ لأن قوله : (وغيره) يدخل فيه المتكلم ، وهذه الأحرف الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا ، وإنما تكون للمخاطب والغائب ، كما قد علمت ، والله أعلم."[٧٥] .

الدراسة والمناقشة :

الضمير أو المضمر : اسم لما وُضِع لمتكلم كأنا أو لمخاطب كأنت أو لغائب كهو وهي ، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى[٧٦].

وينقسم إلى متصل ومنفصل ، والمتصل إلى بارز ومستتر[٧٧] ، "وسُمِّي مضمرًا ؛ لأنه كنى به عن الظاهر للاختصار "[٧٨].

---

[٧٤]) ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله الفوزان ، دار المسلم للنشر والتوزيع ، ج١ص١١٣.

[٧٥]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٨.

[٧٦] ٩٦) ينظر : أوضح المسالك ج١ ص٨٣ بتصرف يسير ، وينظر : المقرب ومعه مثل المقرب ، ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) ، تحقيق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) ص٢٩٨ .

[٧٧] ٩٧) ينظر : المفصل ص١٢٨.

[٧٨] ٩٨) كشف المشكل في النحو ص١٨٤.

من الضمائر المتصلة : الألف والواو والنون ، نحو : افعلا و تفعلان ، وافعلوا وتفعلون ، وافعلنَ وتفعلنَ ، وهي للخطاب والغيبة ، فالألف ضمير للمخاطَبَينِ ، والواو ضمير المخاطبِينَ ، والنون ضمير المخاطبات ، ، وفعلا ، وفعلوا ، وفعَلنَ ، فالألف هنا ضمير الغائبَينِ ، والواو ضمير الغائبِينَ ، والنون ضمير الغائبات[٧٩] .

وقد ذكر ذلك أبو حيان ، حيث قال : "...والألف والواو والنون لا يكون شيء منها لمتكلم ، بل إن ما يكون للغائب ، وغيره من المخاطب المأمور ، لا من المتكلم ، ..."[٨٠] .

موقف الآثاريّ :

وقد اعترض الآثاريّ على ابن مالك لأنّه أطلق فقال : (لما غاب وغيره) ، فهو عنده إطلاق غير جيد ؛ وذلك لأنّ غير الغائب يدخل فيه المخاطب والمتكلم ، والحق أنّ الألف والواو والنون للمخاطب والغائب فقط ، وهذا اعتراض ابن عقيل نفسه حيث قال : "...ويدخل تحت قول المصنف : (وغيره) المخاطب والمتكلم ، وليس هذا بجيد ؛ لأنّ هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلًا ، بل إنّما تكون للغائب أو المخاطب..."[٨١] .

---

[٧٩]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٢٢٧ ، وشرح ابن الناظم ص٣٦ .

[٨٠]) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ج١ص٥٩.

[٨١]) شرح ابن عقيل ج١ص٩٤.

وقد أجاب المراديّ عن هذا الاعتراض بقوله : "فإن قلت : قوله : (وغيره) أعم من المخاطب ، قلت : لما كانت الألف والواو والنون ، لا تكون للمتكلم، تعينت إرادة المخاطب وذلك بيّن."[٨٢] .

وأرى أنّ الصواب بيد ابن مالك ؛ لأنّ المراد مفهوم من قوله : (لما غاب وغيره) ، فالمقصود الغائب والمخاطب ، وهذا ما قاله ابن قيم الجوزية[٨٣] ، كما أنّه دفع التوهم بالمثال وهذا قاله الشيخ الخضري[٨٤] .

(٤)تقسيم الضمائر البارزة

قال الآثاريّ :"

بالرفع والنصب بروز المنفصل وبهما والجر يبدو المتصل

كَقُمتُ جاءني ، وبي في التاء للوصل في الأحوال أو في الياء

وكلٌّ قسم بارزٌ في اثني عشر إن كان للأنثى وإلّا للذكر

أنا ونحن أنتَ أنتِ أنتما أنتم وأنتُنّ وهو وهي هما

وهم وهنّ ثم إياي على وَفق الذي رفعته وانفصلا

---

[٨٢]) توضيح المقاصد ، المرادي ، تحقيق / د. عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، (١٤٢٢هـ=٢٠٠١م)ج١ص٣٦٤.

[٨٣]) ينظر : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ص١١٥.

[٨٤]) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية ، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر، (١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م)ص٩٨.

ثم قال : وبتوفيق الله تعالى ومعونته تيسّر لي نظمها على الترتيب من غير حشوٍ ولا زيادةٍ فيها ، ولا نقصان منها ، ولا فصلٍ بأجنبيّ ، وهو أحسن من قول ابن معطٍ :

وكلُّ مضمرٍ فحكمه البنا مفصولُهُ في الرفع نحن وأنا

وأنتَ أنتَ أنتما أنتنّا أنتمّ هُوَه هيَه هما هم هُنّا

لما فيه من تقديم غير الأخص على الأخص ، ولما فيه من زيادة (ألفي) الإطلاق في (أنتُنّ) وفي (هُنّ) ، ولما فيه من زيادة هاء السكت في (هو) وفي (هي) لأجل الوزن ، وهذا تكلف وتعسف جمع فيه ناظمه بين سوء التركيب وسوء الترتيب ، وأعجب من ذلك قول ابن مالك في الكافية الشافية : [وهو وأنت وأنا منفصل][٨٥] ، وكذلك قوله في خلاصتها أيضا : [وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت ...] ، وكل ذلك ليس بجيد لما فيه من سوء الترتيب والله الموفق"[٨٦].

الدراسة والمناقشة:

الضمائر ثلاثة أنواع : ضمائر المتكلم (أنا وأنت ونحن وإيّاي)، وضمائر المخاطب (أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتُنّ وأنتُم وإيّاك وإيّاكم)، وضمائر الغائب (هو وهي وهما وهم وهُنّ وإيّاه وإيّاها وإيّاهما وإيّاهم وإيّاهُنّ)[87] ، هذا الضمير المنفصل ، وأمّا المتصل : فالتاء في (ضربْتُ وضربْتَ و ضربْتِ) ونون

---

[٨٥]) ينظر : شرح الكافية الشافية ج١ص٢٢٨.

[٨٦]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٨

[87]) ينظر : الكتاب ج٢ص٦ ، والمقتضب ج٤ص٢٧٩ ، واللمع ص٧٥ ، ٧٦، و المفصل ص١٢٨ ، وشرح ابن يعيش ج٣ ص٨٥ .

الإناث في (ذَهَبْنَ) و(اذْهَبْنَ) وهي مفتوحة دائمًا ، والواو في (ضَرَبُوا و اضْرِبُوا ويَضرِبُونَ وتضْرِبُونَ) وهي واو الجمع للمذكر ، وألف المثنى في (ضَرَبَا و اضْرِبَا و يضربانِ وتضربانِ) وياء المخاطبة في (اضربي وتضربينَ) وهذه الضمائر محلها الرفع ، وهناك ضمائر متصلة تقع منصوبة ومجرورة وهي كاف الخطاب للمذكر والمؤنث، وهاء الغائب المذكر ، وياء المتكلم ، وأخيرًا الضمير الذي يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا وهو (نا) المتكلم [٨٨].

والمتكلم أخص من المخاطب ، والمخاطب أخص من الغائب[٨٩] ، والضمير المتصل أخص وألصق بالفعل من الضمير المتصل[٩٠] .

موقف الآثاريّ :

عقّب الآثاريّ على قول ابن مالك في الألفية :

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشتبه

وذو انتصابٍ في انفصالٍ جعلا إيّاي والتفريع ليس مشكلا

فقدم غير الأخص(هو) على الأخصّ(أنت) ، فالآثاريّ يرى أنّ هذا ليس بجيد لما فيه من سوء ترتيب ، وهذا ما عقّب به على ألفية ابن معطٍ أيضًا، ويرى أنّ هذا عجيب وأعجب منه قول ابن مالك في الكافية الشافية والألفية.

---

[٨٨]) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ص١٤٣ ، وهمع الهوامع ج١ص١٩٤ – ١٩٦ ، ٢١٤.

[٨٩]) ينظر : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ج١ص٦٧.

[٩٠]) ينظر : شرح الألفية لابن عثيمين ج١ص٢٢٥.

ولا أرى عجبًا في قول ابن مالك ؛ ثم إنّه قال : (والتفريع ليس مشكلا) ليشمل فروع أنا وهو نحن ، وهو فروعه هي وهما وهم وهنّ ، وفروع (أنتَ) أنتِ وأنتما وأنتم وأنتُنّ ، وذلك في الضمائر المرفوعة المحل ، أمّا المنصوبة المحل فهي : إيّاك وإيّانا وإيّاكما وإيّاكم وإيّاكُنّ وإيّاها وإيّاهما وإيّاهم وإيّاهُنّ ، والمراد بالفرع : ما دلّ على أنثى أو اثنين أو جماعة ذكور أو إناث[٩١] ، والتفريع لا إشكال فيه[٩٢] .

٥-استتار الضمير وجوبًا في اسم فعل الأمر

قال الآثاريّ : " ...وأما النحاة فمن عباراتهم ما ذكره صاحب التسهيل ، ولفظه : فمنه واجب الخفاء ، وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون ، وبفعل أمر المخاطب ، ومضارعه ، واسم فعل الأمر مطلقًا ، ...وأما قول ابن مالك : (واسم فعل الأمر مطلقا) ففيه نظر."[٩٣] .

الدراسة والمناقشة :

الضمير المستتر إمّا واجب الاستتار وإمّا جائز الاستتار ، فالواجب الاستتار هو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، ويكون في[٩٤] : فعل أمر الواحد

---

[٩١]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٢٣٠.

[٩٢]) ينظر : شرح الألفية لابن عثيمين ج١ص٢٢٤.

[٩٣]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٣.

[٩٤]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٣٧ ، والتذييل والتكميل ج٢ص١٣٠ ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ج١ص٦٠ ، وأوضح المسالك ج١ص٥٠ ، وشرح ابن عقيل ج١ص٩٦ ، والمقاصد الشافية ج١ص٢٧٩ ، وشرح الأشموني ص٥٠ ، والتصريح ج١ص١٠٠ ،١٠١، وهمع الهوامع ج١ص٢١٤ ، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله الفوزان ، دار المسلم ج١ص٩٠ .

نحو : قُمْ ، والمضارع ذو الهمزة ، نحو : أوافق ، والنون نحو : نغتبط ، ونقوم ، وتاء المخاطب نحو: تشكر ، وتقوم ، واسم الفعل لغير الماضي ، نحو : أوّه ، ومَه ، وأفّ ، ونزال يا زيدُ ، ونزال يا زيدانِ ، أو بفعل استثناء كـ(خلا وعدا ولا يكون) ، أو بأفعل في التعجب ، أو بأفعل التفضيل ، نحو: (ما أحسنَ الزيدين) ، وقوله تعالى : (هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا)[٩٥] ، أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله ، نحو قوله تعالى : (فَضَرْبَ الرِّقَابِ)[٩٦] .

موقف الآثاريّ :

عقّب الآثاريّ على قول ابن مالك : " : فمنه واجب الخفاء ، وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون ، وبفعل أمر المخاطب ، ومضارعه ، واسم فعل الأمر مطلقًا " بقوله : " وأما قول ابن مالك : (واسم فعل الأمر مطلقا) ففيه نظر" .

فهو يرى أنّ الصواب أنّ الضمير المستتر لا يخرج عن أمثلة أربعة ، ولم يزد عليها في الخلاصة ، حيث قال :

ومن ضمير الرفع ما يستترُ كافعلْ أوافقْ نغتبطْ إذ تشكرْ[٩٧]

فلم يذكر ابن مالك في الخلاصة اسم فعل الأمر ، واسم المضارع ، والمصدر الواقع بدلًا من فعله في الأمر نحو (ضربًا زيدًا) ، وأجاب عن ذلك المرادي بأنّ الناظم" لم يدّعي الحصر ، وإنّما مثّل ليقاس على تمثيله ،

---

[٩٥]) من الآية رقم (٧٤) من سورة مريم .

[٩٦]) من الآية رقم (٤) من سورة محمد .

[٩٧]) ينظر : الخلاصة ص٩.

واختصر على الأفعال لأصالتها في العمل ..."[٩٨] ، وقال في الكافية الشافية:

ذو الرفع قد يخفى كمثل قِس أقس لأنّ معنى ما نووا لم يلتبس[٩٩]

وقال في شرح الكافية الشافية : " وخُصّ ذو الرفع بالخفاء وجوبًا في نحو : (افعلْ) و(نفعل) و(أفعلُ) و(تفعلُ يا رجل) . "[١٠٠] .

وقال في شرح التسهيل : " الواجب الخفاء ...كالمنويّ في نحو : أفعلُ ، ونفعلُ ، وافعلْ ، وتفعل ، ونزال...وذكرت (مطلقًا) بعد اسم فعل الأمر ؛ تنبيهًا على أنّه يستوي فيه خطاب الواحد المذكر وغيره ، نحو : نزال يا زيد، ونزال يا زيدانِ ، و يا زيدونَ ، و يا هند ، و يا هندان ، و يا هندات ، ولم أذكر (مطلقَ) مع فعل الأمر ومضارعه تنبيهًا على أنّ وجوب خفاء مرفوعهما مخصوص بالإفراد والتذكير"[١٠١] ، واعترض عليه أبو حيان بأنّه نقصه قسم لم يذكره وهو اسم الفعل المضارع للمتكلم نحو أوّه وأف[١٠٢] .

ويرى الآثاريّ أنّ كلامه في العمدة أحسن منه في غيره ، قال : " ويستتر ضمير الرفع استغناء بمعناه لزومًا ، في نحو : أفعلُ ، ونفعلُ ، وتفعلُ ، وافعلْ..."[١٠٣] .

---

[٩٨]) توضيح المقاصد ج١ص٣٦٤.

[٩٩]) الكافية الشافية ص٢٢٤.

[١٠٠]) شرح الكافية الشافية ص٢٢٧.

[١٠١]) شرح التسهيل ج١ص١٢٠.

[١٠٢]) ينظر : التذييل والتكميل ج٢ص١٣٠.

[١٠٣]) شرح عمدة الحافظ ص١٤٤ ، ١٤٥.

وقد ذكرت من قبل جواب المرادي على ذلك بأنّ ابن مالك لم يدّعي الحصر، وإنّما مثل ليقاس على تمثيله ، ويرى الآثاريّ أنّ الصواب أنّ الضمير المستتر لا يخرج عن هذه الأربعة ، ولذلك لم يزد عليها في الخلاصة ولم يذكر منها في الكافية الشافية سوى فعلين .

والصواب أنّ الضمير المستتر وجوبًا يكون في المواضع التي ذكرتها وهي : فعل أمر الواحد نحو : والمضارع ذو الهمزة ، والنون ، وتاء المخاطب ، واسم الفعل لغير الماضي ، أو بفعل استثناء كـ(خلا وعدا ولا يكون) ، أو بأفعل في التعجب ، أو بأفعل التفضيل ، أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله .

٦-تشديد نون ذين وتين

قال الآثاريّ : " وأما قولي : [ثقّل وخفّف منهما النونين] ففيه إشارة إلى أنّه يجوز تشديد النون ، وتخفيفها أيضًا من اسمي الإشارة ، وهما ذان وتان ، ويكون التشديد فيهما عوضًا عن الألف المحذوفة ، وعلامة للبعد عند بعضهم ، وهذه المسألة وضعها ابن مالك في باب الموصول ، وأنا رأيت وضعها في هذا الباب أحسن ؛ فإنه أنسب لتعلقها بأسماء الإشارة ، وعلى هذا فلو قال الشيخ رحمة الله عليه :

[وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع

والنون من ذين وتين شددا أيضا وتعويض بذلك قصدا]

لكان أولى والله أعلم"[١٠٤].

[١٠٤]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٥٧ ، ٥٨.

الدراسة والمناقشة :

عند تثنية الموصول واسم الإشارة فلغة الحجاز وبني أسد تخفيف النون ، وتميم وقيس تشديد النون[١٠٥] ، وذكرها الهرويّ من دون نسبة[١٠٦] ، ونسبها ابن الشجريّ لقريش[١٠٧] ، وذكر أبو حيان أنّ صاحب البسيط ذكر أنّها لغة قريش[١٠٨] .

وعلة التشديد عن الياء في الذي والتي والألف في ذان وتان ، وهذا رأي ابن مالك[١٠٩] ، وابن الناظم[١١٠] ، ولم يرتض أبو حيان هذا لأنها عنده دعوى لا دليل عليها ، ورأى أنّ تشديد النون فيها فرقًا بين تثنية المبني وتثنية المعرب ، لا للتعويض من المحذوف[١١١] ، وذكر المراديّ أنّهم جعلوا التشديد في النون قائمًا مقام اللام في الدلالة على البعد[١١٢].

---

[١٠٥]) ينظر : التذييل والتكميل ج٣ص٢٦ ، والتصريح ج١ص١٣٢.

[١٠٦]) ينظر : الأزهية ، الهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوحي ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م)ص٢٩٧.

[١٠٧]) ينظر : أمالي ابن الشجريّ ، تحقيق / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ج٣ص٥٥.

[١٠٨]) ينظر : التذييل والتكميل ج٣ص٢٦.

[١٠٩]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٢٥٧ ، وشرح التسهيل ج١ص٢٤٠.

[١١٠]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٥٥.

[١١١]) ينظر : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ج١ص٩٠.

[١١٢]) ينظر : توضيح المقاصد ج١ص٤٠٩.

وقد ذكر ابن مالك تشديد النون من ذين وتين في باب الموصول في شرح الكافية الشافية أيضًا[١١٣] ، وفي شرح التسهيل في باب اسم الإشارة[١١٤] .

موقف الآثاريّ :

عقّب الآثاريّ على كلام ابن مالك في الألفيّة حيث ذكر ابن مالك تشديد النون من (ذين) و)تين) في باب الموصول ، وكان الآثاريّ يرى أنّ ذكره في باب اسم الإشارة أولى ، وأنّ الأولى بالشيخ أنْ يقول :

[وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع

والنون من ذين وتين شددا أيضا وتعويض بذلك قصدا]

ولم يعقّب أحدٌ من شراح الألفية على ذلك ، بل وجدت الشاطبيّ يعلّل لذكره علة التشديد بأنّها تشمل الموصول واسم الإشارة ، وذلك لأنّه لما ذكره شاملًا لهما[١١٥].

وقد ذكر ابن مالك تشديد النون من اسم الإشارة مع تشديدها من الاسم الموصول عند التثنية لأنّ الكلام فيهما واحد والعلة واحدة فأرى أنّ الصواب بيده .

---

[١١٣]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٢٥٦.

[١١٤]) ينظر : شرح التسهيل ج١ص٢٤٠.

[١١٥]) ينظر : المقاصد الشافية ص٣٤١.

المبحث الثاني : التعقبات على ما في الألفية من إغفال

(١) في أسماء الإشارة للمؤنث

قال الآثاريّ : " وليست محصورة في جمعه هذا ، وإنما بقي عليه منها ثلاثون اسمًا كما ترى ، منها خمسة أخرى للمفرد المؤنث ، فإنّه جعلها خمسة ، ... وأما ابن مالك فإنه جعلها أربعة ، والصحيح أنها عشرة ."[١١٦]

الدراسة والمناقشة :

المشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة ، فهذه ثلاثة ، وكل واحد منها إم مذكر أو مؤنث ، فهذه ستة ، وكل واحد من هذه الستة إما قريب أو بعيد ، فهذه اثنا عشر ، وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر ، فللمفرد المذكر: (ذا) ، و(ذاء) ، و(ذائه) ، و(ذاؤه) ، وللمفرد المؤنث في القرب عشرة ، خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة مبدوءة بالتاء ، وهي : (ذي) ، و(تي) ، و(ذه وته) بإشباع الكسرة ، و(ذه وته) باختلاس ، و(ذه و ته) بالإسكان ، و(ذات) بضم التاء ، و(تا) بألف ، وللمثنى القريبة : (ذان) للمذكر، و (تان) للمؤنث ، بالألف رفعًا ، و(ذين وتين)بالياء نصبًا وجرًّا ، ولجمعهما في التأنيث والتذكير : (أولاء)[١١٧] .

---

[١١٦]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٧٩.

[١١٧]) ينظر : : شرح ابن الناظم ص٥١ ، وارتشاف الضرب ص٩٧٤ ، والتذيل والتكميل ج٣ص١٨١ ، وأوضح المسالك ج١ص١٣٤ ، والمساعد ج١ص١٨٢ ، وشرح الأشموني ج١ص٦٣ ، والتصريح ج١ص١٢٦ ، ١٢٧ ، والنحو الشافي الشامل ، محمود مغالسة ، الطبعة الخامسة ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن(١٤٣٧هـ =٢٠١٦م)ص١٣٤.

وللمفرد المؤنث عند الزمخشري[١١٨] وابن يعيش[١١٩] خمس لغات هي : ذي وذه وتي وتا وته.، وحصرها أبو حيان في شرحه لألفية ابن مالك بستة ألفاظ : (ذات وذي وتي وذهْ وتهْ وتا) هذا للمؤنث المفرد القريب[١٢٠] ، وفي الارتشاف عشرة[١٢١] ، وكذلك عشرة عند ابن عقيل[١٢٢] ، والخضري، وقد ذكر عن الروداني أنّ أصل الجميع (ذا) ، قلبت الألف ياءً ، والذال تا في ذي وتي ، ثم الياء هاء في ذه وته[١٢٣] .

موقف الآثاريّ :

يرى الآثاريّ أنّ أسماء الإشارة للمفرد المؤنث عشرة ألفاظ ، وذكر عن ابن مالك أنّه قصرها على أربعة في الألفية حيث قال : [بذي وذهْ تي تا على الأنثى اقتصر][١٢٤] ، وقد تردد ابن مالك في حصر هذه الألفاظ ، ففي شرح التسهيل عشرة ألفاظ ، خمسة مبدوءة بالتاء ، وخمسة بالذال[١٢٥] ، وفي شرح الكافية الشافية قصرها على خمسة ، حيث قال : [ذي ذات تي تا ذهْ على الأنثى قُصِر][١٢٦] ، وكذلك في العمدة .[١٢٧]

---

[١١٨]) ينظر : المفصل في علم العربية ص١٣٦.

[١١٩]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٣ص١٣١.

[١٢٠]) ينظر : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ص٢٤.

[١٢١]) ينظر : ارتشاف الضرب ص٩٧٥.

[١٢٢]) ينظر : شرح ابن عقيل ج١ص١٣١.

[١٢٣]) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ص١٢٣.

[١٢٤]) الخلاصة في النحو ص١٣.

[١٢٥]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٢٣٩ ، والتذييل والتكميل ج٣ص١٨٤ ، والمساعد ج١ص١٨٢ ، وشفاء العليل ص٢٥٥ ، وتمهيد القواعد ص٧٩٥.

[١٢٦]) شرح الكافية الشافية ص٣١٤.

[١٢٧]) ينظر : شرح عمدة الحافظ ص١٥١.

وصحح الآثاري أنّها عشرة ألفاظ وهذا رأي الجمهور .

وقد أوضح المرادي مراد ابن مالك بأنّه لم يقصد حصر ما يشار به إلى المؤنث في هذه الألفاظ ، وإنّما المراد : اقتصر بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث فلا تشر بها إلى غيره[١٢٨] .

وأرى صواب شرح المرادي لمراد ابن مالك ، بدليل أنّ ابن مالك ذكرها في شرح التسهيل عشرة ، وفي شرح الكافية والعمدة خمسة ، فهو لم يرد الحصر

(٢)معاني الباء

قال الآثاريّ : " هذا مجموع معاني الباء ، وليس في الخلاصة منها سوى سبعة ، وهي الاستعانة ، والتعدية ، والتعويض ، والإلصاق ، ومثل (مع) و(من) و(عن) ، والبواقي من زيادات هذه الكفاية عليها . "[١٢٩] .

الدراسة والمناقشة :

ذكر المالقي للباء اثني عشر معنى إذا كانت غير زائدة[١٣٠] ، وذكر لها المرادي ثلاثة عشر معنى[١٣١] ، وابن هشام أربعة عشر معنى[١٣٢] ، ومعانيها : الإلصاق ، نحو : (أمسكت بزيدٍ) ، ولم يذكر سيبويه غيره ، قال: " وباء الجر إنّما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك قولك : خرجت بزيدٍ ،

---

[١٢٨]) ينظر : توضيح المقاصد للمرادي ص٤٠٦.

[١٢٩]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٤٢٣.

[١٣٠]) ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ص١٤٣.

[١٣١]) ينظر : الجنى الداني ص٣٦.

[١٣٢]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص١٠٦.

ودخلت به ، وضربته بالسوط : ألزقت ضربك إياه بالسوط ، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله . "[١٣٣] ، وقال ابن أبي الربيع[١٣٤] ، وابن هشام[١٣٥]، أنّها لا يفارقها الإلصاق في جميع محالها ، والمعنى الثاني : التعدية وتسمى باء النقل ، نحو : قولنا في ذهبتُ بزيدٍ : أذهبتُه ، والمعنى الثالث : الاستعانة ، نحو : كتبتُ بالقلم ، ويرى ابن أبي الربيع أنّ الإلصاق في هذا أيضًا[١٣٦] ، والمعنى الرابع : السببية ، نحو : قوله تعالى : (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ)[١٣٧] ، المعنى الخامس : المصاحبة ، نحو قوله تعالى : (اهْبِطْ بِسَلَامٍ)[١٣٨] ، المعنى السادس : الظرفية ، فتكون بمعنى (في) ، نحو قوله تعالى : (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ)[١٣٩] ، المعنى السابع : البدل ، نحو قول الشاعر : فليتَ لي بهمُ قومٌ إذا ركبوا شنّوا الإغارة فرسانًا وركبانًا[١٤٠]

---

[١٣٣]) الكتاب ج٤ص٢١٧.

[١٣٤]) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق / عيّاد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ص٨٥٦.

[١٣٥]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص١٠٦.

[١٣٦]) ينظر : البسيط في شرح الجمل ص٨٥٧.

[١٣٧]) من الآية رقم (٥٤) من سورة البقرة .

[١٣٨]) من الآية رقم(٤٨) من سورة هود .

[١٣٩]) من الآية رقم (١٢٣) من سورة آل عمران.

[١٤٠]) البيت من البحر البسيط ، للحماسي في الجنى الداني ص٤٠ ، ومغني اللبيب ص١٠٩ ، ولرجل من بلعنبر اسمه قريط في شرح شواهد المغني للسيوطي ص٦٩ ، ومن دون نسبة في ارتشاف الضرب ص١٦٩٦ ، والشاهد فيه : مجيء الباء تدل على البدل في : (بهم) أي بدلهم.

أي : بدلهم ، قال أبو حيان : "والصحيح أنّ معناها السبب"[١٤١] ، والمعنى الثامن : المقابلة ، ذكره ابن مالك ، وهي الداخلة على الأثمان والأعواض ، نحو : اشتريت الفرس بألف ، وكافأتُ الإحسان بضعف[١٤٢] ، والمعنى التاسع : المجاوزة كـ(عن) ، قال تعالى : (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا)[١٤٣] ، المعنى العاشر : الاستعلاء ، ونسبه أبو حيان للكوفيّين[١٤٤] ، نحو قوله تعالى : (مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ)[١٤٥] ، المعنى الحادي عشر : التبعيض ، أثبت هذا المعنى ابن مالك عن الأصمعي والفارسيّ[١٤٦]، ونسبه أبو حيان للقتبيّ[١٤٧] ، ونسبه ابن هشام للكوفيّين[١٤٨] ، وجعلوا منه قوله تعالى : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)[١٤٩] ، ورأى ابن عصفور أنّ الباء هنا للإلصاق[١٥٠] ، والمعنى الثاني عشر : القسم ، والباء أصل أحرفه ، نحو : (أقسم بالله لتفعلنّ) ، وبالله ليقومَنّ زيدٌ ، والمعنى الثالث عشر : الغاية ، نحو قوله تعالى : (وَقَدْ

---

[١٤١]) ارتشاف الضرب ص١٦٩٦.

[١٤٢]) ينظر : شرح التسهيل ج٣ص١٥١ .

[١٤٣]) من الآية رقم (٥٩) من سورة الفرقان .

[١٤٤]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٦٩٩ .

[١٤٥]) من الآية رقم (٧٥) من سورة آل عمران.

[١٤٦]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٨٠٧ ، وشرح التسهيل ج٣ص١٥٣ ، وارتشاف الضرب ص١٦٩٧.

[١٤٧]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٦٩٧.

[١٤٨]) ينظر : مغني البيب ص١١١.

[١٤٩]) من الآية رقم (٦) من سورة الإنسان .

[١٥٠]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٥١٤.

أَحْسَنَ بِي)[١٥١] ، أي : إليّ ، قال ابن هشام : " قيل : ضمن (أحسن) معنى (لطف) "[١٥٢] ، والمعنى الرابع عشر : التوكيد ، وهي الزائدة ، المعنى الخامس عشر : معنى التعجب ، زاده المالقي ، نحو : أحسن بعمرو وأكرم به ، ولا يجوز عنده أن تكون الباء زائدة[١٥٣] ، المعنى السادس عشر : الحال، نحو : (خرج زيدٌ بثيابه) ، أي : وثيابه عليه ، أي : وهذه حاله ، ذكره ابن عصفور[١٥٤] ، والمالقي[١٥٥] ، .

وذكر ابن عصفور أنّ الباء غير الزائدة تكون بمعنى الإلصاق ، والاختلاط، والاستعانة ، والسبب ، والقسم ، وللحال ، وبمعنى (في) ، وللنقل ، وأبطل أن تكون بمعنى التبعيض ، وبمعنى (عن)[١٥٦] .

موقف الآثاريّ :

يرى الآثاريّ أنّ الباء جاءت على تسعة عشر وجهًا ، الإلصاق ، والتعدية، والسببية ، والاستعانة ، والإبانة ، وهو يرى أنّ هذا الوجه لم يسبقه إليه أحد غيره ، وذلك إذا وقعت الباء من العبد كانت للاستعانة ، وإذا وقعت من الله عز وجل كانت للإبانة ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ)[١٥٧] ، وآثر ابن مالك أن يعبّر عن هذه الباء بالسببية ،

---

[١٥١]) من الآية رقم (١٠٠) من سورة يوسف,

[١٥٢]) مغني اللبيب ص١١٢ .

[١٥٣]) ينظر : رصف المباني ص١٤٤.

[١٥٤]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٥١٤ .

[١٥٥]) ينظر : رصف المباني ص١٤٥.

[١٥٦]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٥١١.

[١٥٧]) من الآية رقم (٣٢) من سورة إبراهيم.

وإن كان النحويّون يرون أنّها للاستعانة[١٥٨] ، والوجه السادس : القسم ، والسابع : التعويض أو المقابلة ، والثامن : البدلية ، والتاسع : مرادفة (من) في المعنى ، والعاشر : مرادفة (مع) في معناها ، وهو المصاحبة أو المعيّة، وهي التي تغني عنها وعن مصحوبها الحال ، وتصلح في موضعها (مع) ومنه قوله تعالى : (قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ)[١٥٩] ، أي : مع الحق ، والوجه الحادي عشر : مرادفة (إلى) ، الوجه الثاني عشر : مرادفة (عن) ، الوجه الثالث عشر : مرادفة (على)، الوجه الرابع عشر والخامس عشر: الظرفية ، زمان ومكان ، والوجه السادس عشر والسابع عشر : التوكيد ، وذلك على وجهين : الواقعة في التوكيد المعنوي ، نحو قوله تعالى : (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ)[١٦٠] ، والواقعة في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)[١٦١] ، والوجه الثامن عشر والتاسع عشر : فالأصلية تكون في الفاء نحو : بيت ، وفي العين نحو : سبب ، وفي اللام نحو ثبت ، والزائدة على سبعة أحوال[١٦٢] .

وعقّب الآثاريّ على ابن مالك أنّه لم يذكر في الخلاصة من معاني الباء إلّا سبعة : وهي الاستعانة ، والتعدية ، والتعويض ، والإلصاق ، ومثل (مع) و(من) و(عن) .

---

[١٥٨]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١٥٠ ، والجنى الداني ص٣٩.

[١٥٩]) من الآية رقم (١٧٠) من سورة النساء .

[١٦٠]) من الآية رقم (٢٢٨) من سورة البقرة .

[١٦١]) من الآية رقم (١٩٥) من سورة البقرة .

[١٦٢]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٤١٩.

وأرى أنّ الحق بيد ابن مالك ، وأنّ الأثاريّ جانبه الصواب حيث أنّ المعاني التي زادها الأثاريّ لا طائل منها ويمكن ردّها إلى معنى واحد ، فمعنى الظرفية جعله الآثاريّ وجهين جعل لظرف الزمان وجها ولظرف المكان وجهًا وهما يعودان للظرفية ، وأيضًا التوكيد جعله وجهين والحق أنّه وجه واحد ، والوجه الثامن وهو الأصلية نحو بيت وسبب وثبت هذا أيضًا أراه راجعًا لعلم الصرف لأنه يختص ببنية الكلمة ، إذن المعاني التي ذكرها الآثاريّ لم تخرج عن المعني التي ذكرها النحويّون .

وبالنسبة للمعاني التي ذكرها ابن مالك فلا غبار عليها ، فإنّ سيبويه نفسه لم يذكر للباء إلّا الإلصاق ، وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أنّ معاني الباء : الإلصاق ، والتعدية ، والسببية ، والتعليل ، والمصاحبة ، والظرفية ، وموافقة (عن) و(من) ، والزيادة[١٦٣] .

[١٦٣]) ينظر : شرح التسهيل ج٣ص١٤٩.

الفصل الثاني : التعقبات على الصناعة النحويّة

المبحث الأول : التعقبات على الحدود

(١)حدّ المعرب

قال الأثاريّ : "وحدّه صاحب الخلاصة بأنه (ما سلم من شبه الحرف) ، وعبارة هذه الكفاية أقرب وأوضح للطالب"[١٦٤].

الدراسة والمناقشة :

تعريف المعرب : في اللغة : الإبانة والإيضاح والإفصاح والتحسين والتغيير[١٦٥] ، وفي الاصطلاح : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل[١٦٦] ، والمعرب هو الاسم الذي يدخله الإعراب[١٦٧] .

وقد اعترض الأثاري على ابن مالك ورأى أنّ حدّ المعرب بقوله : "مُعربُها مُغَيّرٌ بطالبٍ"[١٦٨] ، وهو يرى أنّ تعريفه للمعرب أقرب وأوضح للطالب من تعريف ابن مالك بقوله : "ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف"[١٦٩].

---

[١٦٤]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص٣٥.

[١٦٥]) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيدة ، تحقيق / د. عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م)(عرب) ج٢ص١٢٦ ، ولسان العرب (عرب) ، دار صادر ، بيروت ، ج١ص٥٨٨-٥٩٠.

[١٦٦]) ينظر : شرح الحدود للفاكهي ص١٥٨.

[١٦٧]) ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ج١٠٢٣.

[١٦٨]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص٣٤.

[١٦٩]) الخلاصة في النحو ص٤ ، وشرح ابن الناظم ص١٤، وشرح ابن عقيل ج١ص٣٥ ، وشرح الأشموني ج١ص٢٢، .

وحدّ الإعراب عند جمهور النحويّين[١٧٠] بأنّه : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا ، وهذا حدّ الفارسيّ[١٧١] ، والزمخشريّ[١٧٢] ، والأنباريّ[١٧٣] ، وابن خروف[١٧٤] ، وابن الحاجب[١٧٥] ، وابن أبي الربيع[١٧٦] ، وابن عصفور[١٧٧] ،

---

[١٧٠]) ينظر : التعريفات ، للجرجاني ، تحقيق / محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، ص٢٩ ، وينظر : الحدود النحوية في التراث ، جنان عبد العزيز التميمي ، جامعة الملك سعود (١٤٢٨هـ)ص١٩٣.

[١٧١]) ينظر : الإيضاح العضدي ، الفارسيّ ، تحقيق / د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ، (١٣٨٩هـ=١٩٦٩م) ص١١.

[١٧٢]) ينظر : المفصل ، الزمخشري ، تحقيق / فخر صالح قدارة ، الطبعة الأولى ، دار عمار ، (١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م)ص٤١.

[١٧٣]) ينظر : أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق / محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، ص٢٢.

[١٧٤]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق / د. سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة (١٤١٩هـ)ص٢٥٩ ، والمقرب ومعه مثل المقرب ، ابن عصفور ، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان(١٤١٨هـ=١٩٩٨م) ص٦٩.

[١٧٥]) ينظر : شرح المقدمة الكافية ، ابن الحاجب ص٢٣٧.

[١٧٦]) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع ، تحقيق / د. عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٧هـ=١٩٨٦م) ص١٧١.

[١٧٧]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، تحقيق / فواز الشعار ، إشراف /د. إميل يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٩هـ=١٩٩٨م)ج١ص٣١.

والشلوبين[١٧٨] ، وأبي حيان[١٧٩] ، ويحيي بن حمزة العلويّ[١٨٠] ، والشيخ خالد[١٨١] .

وهذا رأي ابن مالك أيضا حيث عرّف الإعراب في التسهيل بأنّه "الإعراب ما جيء لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون ، أو حذف"[١٨٢] ، أي : ما جيء به لبيان الأمر الذي يقتضيه العامل[١٨٣] .

وأما سيبويه فقد قال : " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجارٍ ، على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف"[١٨٤].

---

[١٧٨]) ينظر : شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، الشلوبين ، تحقيق / د. تركي بن سهل بن نزال العتيبي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ،(١٤١٣هـ=١٩٩٣م) ص٢٥١.

[١٧٩]) ينظر : الموفور من شرح ابن عصفور، أبو حيان الأندلسيّ ، تحقيق /د. أحمد محمد الجندي ، و د/ عبد الملك أحمد شتيوي ، حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية ، (١٤٣٨هـ=٢٠١٧م) ص١١٩.

[١٨٠]) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، يحيي بن حمزة العلويّ ، تحقيق / د. هادي عبد الله ناجي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، (١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م)ص١٦٢.

[١٨١]) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد ، دار الفكر ج١ص٤٧.

[١٨٢])شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ص٣٣ ، وينظر : المساعد ج١ص١٩ ، وشفاء العليل ص١١٣ ، وتمهيد القواعد ، ناظر الجيش ص٢٢٤.

[١٨٣]) ينظر : نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ص٢٦٠.

[١٨٤]) الكتاب ، تحقيق / د. عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)ج١ص١٣.

فظاهر كلامه أنّ الحركات دلائل الإعراب وعلامات له ، وهو اختيار الأعلم[١٨٥] ، فهو معنويّ ورجحه أبو حيّان[١٨٦] .

إذن المعرب هو ما يتغيّر آخره بحسب العوامل ، وسمّي معرباً ؛ لأنه يفصح عن المعنى ، لأنه إذا تغيّرت الحركات فُهم المعنى[١٨٧] .

وأما حدّ ابن مالك في الخلاصة بأنّ المعرب ما سلم من شبه الحرف ؛ لأنّ المبني من الأسماء يشبه الحروف ، فالمعرب اسم لا يضاهي الحرف أي لا يشابهه ، وهذا تعريف ابن مالك للمعرب في شرح الكافية الشافية[١٨٨].

وتعريف الأثاريّ وهو أنّ المعرب ما تغيّر آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه[١٨٩] يوافق الجمهور ، وهو تعريف الجرجاني حيث قال :

" ما في آخره إحدى الحركات أو إحدى الحروف لفظًا أو تقديرًا ، بواسطة العامل صورة أو معنى ، وقيل هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل"[١٩٠].

ولا أرى وجها لاعتراض الأثاري على ابن مالك في تعريفه بأنّ معرب الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف ؛ لأنّ ابن مالك بهذا الحدّ يميّز الاسم

---

[١٨٥]) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجاج الأعلم الشنتمري ، تحقيق / أ. رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، (١٤٢٠هـ=١٩٩٩م) ج١ص١٧٦ ، وارتشاف الضرب ص٨٣٣، وهمع الهوامع ج١ص٤١.

[١٨٦]) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص١١٧.

[١٨٧]) ينظر : شرح الألفية لابن العثيمين ص٧٤.

[١٨٨]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٧٤.

[١٨٩]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج١ص٣٥.

[١٩٠]) التعريفات ص١٨٥.

المعرب عن المبني ، فهو يتحدث عن المعرب من الأسماء ، بعد ما تحدث عن المبني من الأسماء في قوله :

[والاسم منه معرب ومبني لِشَبَهٍ من الحروف مُدْنِي]

أمّا حدّ الأثاري فهو للمعرب مطلقًا والمعرب يشمل الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد أو نون الإناث.

(٢) في حدّ المعرفة

قال الأثاريّ "قال شيخنا أبو عبد الله الغماري[١٩١]هو ما خص شيئا بعينه ، كأنه أخذه من كلام ابن مالك في شرح العمدة ، ولفظه :"والاسم المعرفة هو الدال على معنى معين لا شياع فيه " ، وقال في شرح التسهيل : " من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه ، دون استدراك عليه " وهذا تناقض منه لا طائل تحته"[١٩٢].

الدراسة والمناقشة:

يقول سيبويه في كلامه عن المعرفة :

" فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة (إذا لم ترد معنى التنوين) ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار ، فأما العلامة اللازمة المختصة ، فنحو زيدٍ وعمرٍو وعبدِ اللهِ ،

---

[١٩١]) هو محمد بن محمد بن علي بن عبد الرازق الغماري المصري المالكي النحوي شمس الدين ، أخذ العربية والقراءات عن أبي حيان وغيره ، وكان عارفا باللغة والعربية ، بارعا فيهما ، مات الغماري في شعبان سنة اثنتين وثمانين ، ومولده في ذي القعدة سنة عشرين وسبعمائة[ينظر : بغية الوعاة ، السيوطي ج١ص٢٣٠]

[١٩٢]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص٦٤.

وما أشبه ذلك ، وإنّما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر أُمّته"[١٩٣] .

فقد حدّد المعرفة على أساس دلالتها على التعيين[١٩٤].

وعرفها المبرد بـ " المعرفة : ما وُضِعَ على شيء دون ما كان مثلَه ، نحو : زيد وعبد الله" [١٩٥].

وكذلك عرفها الرمّانيّ : " المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية "[١٩٦] ، وابن جني[١٩٧] ، والزمخشريّ[198]، وأبو البركات الأنباريّ[١٩٩].

يقول ابن الحيدرة اليمنيّ (ت٥٩٩هـ) :

" ...فالمعرفة : كل اسم معروف بنفسه مختص لا يشكل بغيره ، والنكرة : كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون واحد ، ..."[٢٠٠].

---

[١٩٣]) الكتاب ج٢ ص٥ .

[١٩٤]) ينظر : التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل ، ، د/ محمود أحمد نحلة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ص٢١.

[١٩٥]) المقتضب ج٣ ص١٨٦.

[١٩٦]) رسالة الحدود في النحو ، علي بن عيسى أبو الحسن الرمانيّ، تحقيق / بتول قاسم ناصر، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ص٣٧

[١٩٧]) ينظر : اللمع ص٧٥.

[198]) ينظر : المفصل ص١٨٦.

[١٩٩]) ينظر : أسرار العربية ص٣٤١.

[٢٠٠]) كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان بن حيدرة اليمنيّ ، دراسة وتحقيق د/ هادي عطية مطر الهلاليّ ، الطبعة الأولى ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م) ج٢ ص٨٢ .

وعرفها ابن يعيش بأنها ما خص واحدا من الجنس لا يتناول غيره[٢٠١].

وعرفها ابن الحاجب بأنّها ما وضع لشيء بعينه[٢٠٢] ، ورأى أنّ المعرفة لا ينبغي أن تُحد بأمر لفظيّ ؛ لأنها إنّما كانت معرفة باعتبار المعنى .

وهذا يتفق مع ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل : " من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ؛ لأنّ من المعرفة ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا ، وعكسه ، وما هو في استعمالهم على وجهين...فأحسن ما يُبَيّن به ذكر أقسامه مستقصاة."[٢٠٣].

وردّ ذلك أبو حيان بأنّ هذا الذي ذهب إليه ابن مالك ليس بصحيح[٢٠٤]، وعرف المعرفة بأنّها هي الاسم الموضوع على أن يخصّ واحدًا من جنسه[٢٠٥]، ورأى ناظر الجيش أنّ ما ذكره أبو حيان حق[٢٠٦] .

وعرّفها ابن مالك في شرح الكافية الشافية بأنّ المعرفة ما ليس شائعًا[٢٠٧] ،

---

[٢٠١]) ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، ج٥ص٨٥.

[٢٠٢]) ينظر : شرح المقدمة الكافية ص٧٨٦.

[٢٠٣]) شرح التسهيل ، ابن مالك ج١ص١١٥ ، ١١٦.

[٢٠٤]) ينظر : التذييل والتكميل ج٢ص١٠٧.

[٢٠٥]) ينظر : ارتشاف الضرب ص٩٠٧.

[٢٠٦]) ينظر : تمهيد القواعد ص٤٣٠.

[٢٠٧]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٢٢٢.

وفي شرح عمدة الحافظ الاسم المعرفة هو : الدال على معنى معيّن لا شياع فيه[٢٠٨] ، وعند الجرجاني هي ما وضع ليدل على شيء بعينه[٢٠٩] ، وفي شرح الحدود للفاكهي هي ما وضع ليستعمل في شيء معيّن[٢١٠] . ولم يحدّها ابن الناظم[٢١١] بل ذكر أنّ المعرفة منحصرة بالاستقراء في سبعة أقسام ، وابن هشام[٢١٢] ، وابن عقيل[٢١٣]، ولا السلسيلي[٢١٤] ، والشيخ خالد[٢١٥] .

وقد اعترض الآثاريّ على ابن مالك الذي ذكر في شرح التسهيل أنّ من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه ، دون استدراك عليه ، وفي شرح العمدة عرف الاسم المعرفة بأنّه الدال على معنى معين لا شياع فيه ، فرأى الآثاري أنّ هذا تناقض من ابن مالك لا طائل تحته.

---

[٢٠٨]) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ، تحقيق / د. عدنان عبد الرحمن الدوري ، الطبعة العشرون ، مطبعة العاني ، بغداد ، (١٣٩٧هـ=١٩٧٧م)ص١٣٨.

[٢٠٩]) ينظر : التعريفات ، الجرجاني ص١٨٥.

[٢١٠]) ينظر : شرح الحدود للفاكهي ص١٣٤.

[٢١١]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٣٣.

[٢١٢]) ينظر : شرح شذور الذهب ص١٦٨.

[٢١٣]) ينظر : شرح ابن عقيل ج١ص٨٧ ، والمساعد ج١ص٧٧.

[٢١٤]) ينظر : شفاء العليل ص١٧١.

[٢١٥]) ينظر : التصريح ج١ص٩٣.

وأرى أنّ الصواب بيد الآثاريّ لأنّ المشهور عند النحويّين أنّ المعرفة هو ما يدل على شيء معيّن[٢١٦] ، فالجمهور حدّ المعرفة والاسم المُعَرّف ، ولم يستدرك أحد عليهم في تعريفهم ، ثم إنّ ابن مالك نفسه حدّ الاسم المعرفة في شرح العمدة بأنّه الدال على معنى لا شياع فيه ، ولم يستدرك عليه أحد.

(٣) حدّ المضمر

يقول الأثاريّ : " وكما قال ابن مالك : إنّ المضمر ما كان لذي غيبة أو حضور ، قال أبو حيان[٢١٧]: يرد على صاحب الخلاصة الاسم الظاهر فإنه يطلق عليه صاحب غيبة ، ولذلك يعود عليه ضمير الغائب ، إذا قلت : " زيد يقوم" كما تقول : " هو يقوم" ومع ذلك لا يسمى الاسم الظاهر مضمرا ، ويرد عليه اسم الإشارة نحو هذا ، فإنه للحضور، ومع ذلك لا يسمى اسم الإشارة مضمرا ، ويرد عليه "ال" التي للحضور ، فإن من أقسام " أل" أن تكون للحضور في أربعة مواضع : بعد أسماء الإشارة ، نحو " مررت بهذا الرجل" ، بعد إذا الفجائية ، نحو "خرجت فإذا الأسد" ، بعد أي في النداء ، نحو " يا أيها الإنسان " ، في الظروف التي للحال ، نحو "قمت الساعة" فتعين "أل" أن تكون للحضور ، ولا يدعي أنها مضمر ، انتهى كلامه ، وهو متجه ؛ لأنّ صاحب الخلاصة أطلق الغيبة والحضور ، وإطلاقه مُدخِل لما قاله أبو حيان ، فلو قيدهما بالإضافة إلى صاحب الضمير حاضرا كان أو غائبا كما وقع في بيت الكفاية لكان صوابا ، ولم

---

[٢١٦]) ينظر : المعجم المفصل في النحو ص١٠٢٧.

[٢١٧]) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو حيان ، تحقيق / د. علي محمد فاخر وآخرون ، الطبعة الأولى ، (١٤٣٥هـ=٢٠١٣م)ج١ص٥٥.

يرد عليه شيء من ذلك ، ولذلك قلت : ما دل على حضوره أو غيبه ، ليسلم الحد من النقض."[٢١٨]

الدراسة والمناقشة :

الضمير هو : اسم جامد يدل على غائب وغائبة ، ومخاطب ومخاطبة ، ومتكلم[٢١٩] .

وقد اعترض الآثاريّ على ابن مالك في تعريف المضمر ، ووافق أبا حيان حين ردّ عليه هذا التعريف ، حيث عرفه ابن مالك بأنّه "ما كان لذي غيبة أو حضور" فقال في الخلاصة :

"فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سمّ بالضمير"[٢٢٠] ، يشير بذي غيبة إلى ضمير الغائب نحو (هو) وحضور وهو ضمير المتكلم كأنا والمخاطب كأنت[٢٢١] ، وعرّفه ابن مالك في التسهيل بأنّه "الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته"[٢٢٢] ، وفي شرح الكافية الشافية :

---

[٢١٨]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص٢٩ ،٣٠.

[٢١٩]) ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ، عزيزة فوال بابتي ، الطبعة الأولى ، (١٤١٣هـ=١٩٩٢م)ص٥٨٤.

[٢٢٠]) الخلاصة في النحو ، ابن مالك ، ص٩.

[٢٢١]) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج١ص٨٨.

[٢٢٢]) شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق / د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ج١ص١٢٠، وينظر : التذييل والتكميل ، أبو حيان ، تحقيق / د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)ج٢ص١٢٨ ، والمساعد ، ابن عقيل ج١ص٨١، وشفاء العليل ، السلسيلي =

" المضمر والضمير اسمان لما وضع من الأسماء لمتكلم أو مخاطب أو غائب"[٢٢٣].

وقد استحسن المرابط الدلائي (ت١٠٨٩هـ)تعريف ابن الحاجب مفضلا إياه على تعريف ابن مالك ، حيث قال : " وأحسن منه وأخصر قول ابن الحاجب : ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب"[٢٢٤].

وفي شرح الحدود للفاكهي (ت٩٧٢هـ) الضمير هو "ما دلّ وضعا على متكلم أو مخاطب أو غائب"[٢٢٥].

وقد عارض أبو حيان ابن مالك بأنّ تعريفه مطلق ؛ فذو غيبة يدخل فيه الاسم الظاهر الذي يعود عليه الضمير في قولنا : زيد يقوم ، واسم الإشارة

=

ج١ص١٧٣، تمهيد القواعد ، ناظر الجيش ، تحقيق / أ.د/ علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام ، القاهرة ، (١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م)ص٤٤٧ ، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق / د. مصطفى الصادق العربي ، المرابط الدلائي ص٥٣١ .

[٢٢٣]) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق / د. عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٢هـ=١٩٨٢م)ص٢٢٥.

[٢٢٤]) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ص٥٣٢ ، وينظر : شرح المقدمة الكافية ، ابن الحاجب ، تحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ، الرياض (١٤١٨هـ=١٩٩٧م)ج١ص ٦٧٥ ، وشرح الوافية نظم الكافية ، تحقيق / د. موسى بناي علوان العليلي ، (١٤٠٠هـ=١٩٨٠م)ص٢٧٣.

[٢٢٥]) شرح الحدود للفاكهي ، تحقيق / د. المتولي رمضان الدميري ، (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)ص١٣٩.

نحو هذا ، فإنّه للحضور، و(أل) فهي للحضور ، ولا يسمّى كل من الاسم الظاهر و اسم الإشارة و (أل) ضمائر.

ويرى ابن الناظم أنّ هذا الإبهام يُدخِل اسم الإشارة في المضمر ؛ لأنّ الحاضر ثلاثة متكلم ومخاطب ولا متكلم ولا مخاطب وهو المشار إليه ، على أنّ هذا الإبهام يرفعه ذكر اسم الإشارة بعد ذلك مفردًا[٢٢٦] ، ويرى الأشموني أنّ إبهام دخول اسم الإشارة ارتفع بالتمثيل[٢٢٧] .

ويرى الشيخ ابن العثيمين أنّ هذا التعريف قيّده ابن مالك بالمثال ، وأنّ ابن مالك لو أطلق ولم يقيّده بالمثال لكان التعريف غير مانع ؛ لأنه لولم يقيّده لكانت كلمة (غائب) ضميرا ، وكلمة (حاضر) ضميرًا ، فيدخل فيه ما دلّ على الغيبة والحضور بمادته ، مثل (غاب) و(حضر) لكنه قيّده فقال : (كأنت) و(هو) فالمثال مقيد للتعريف[٢٢٨].

موقف الآثاري:

يرى الأثاري أنّ ردّ أبي حيان تعريف ابن مالك متجه ؛ لأنّ ابن مالك أطلق الغيبة والحضور ، وإطلاقه مُدخِل لما قاله أبو حيان ، وأنّ ابن مالك لو قيدهما بالإضافة إلى صاحب الضمير حاضرا كان أو غائبا كما وقع في

---

[٢٢٦]) ينظر : شرح الألفية ، ابن الناظم ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م)ص٣٤.

[٢٢٧]) ينظر : شرح الأشموني ، تحقيق / محمد محيي الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان (١٣٧٥هـ=١٩٥٥م)ج١ص٤٨.

[٢٢٨]) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ، محمد بن صالح بن عثيمين ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، (١٤٣٤هـ)ج١ص٢٠٤.

بيت الكفاية لكان صوابا ، ولم يرد عليه شيء من ذلك ، وأنّ تعريفه: (ما دل لفظه على حضوره أو غيبه) ، سالم من النقض.

والبحث يرى أنّ الصواب بيد ابن مالك وأنّ تعريفه ليس مطلقًا كما ذهب أبو حيان ووافقه الأثاري ، ذلك لأنّ تمثيله بـ(أنت) و(هو) مقيّد للتعريف ، كما ذهب إلى ذلك الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

(٤)حدّ الفاعل

قال ابن مالك في الخلاصة : الفاعل الذي كمرفوعي " أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى" وهذه العبارة يبعد فهمها على المبتدي لما فيها من الغموض والإتعاب ؛ لأنه مثل لفاعل الفعل الذي لا يتصرف ب"نعم الفتى" ومثل لشبيه الفعل بـ" منيرا وجهه" والناشئ في صناعة الإعراب لا يهتدي إلى ذلك كله من أول وهلة بل كان ذكر الحد وحده ، أو مع الاكتفاء بـ"أتى زيد" أولى من ذلك كله"[٢٢٩] .

الدراسة والمناقشة:

الفاعل هو: الاسم أو ما في تأويله ، أسند إليه فعل أو ما في تأويله ، مُقَدّم، أصليّ المحل ، وهو الذي قام بالفعل[٢٣٠] .

وقد عرّف الآثاريّ الفاعل بأنّه :" والفاعل اسم مسند إليه فعل له مقدّمٌ عليه"[٢٣١]، فهو يرى أنّ التعريف الواضح القريب جيدًا هو : كل اسم أسند

---

[٢٢٩]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص١٢٥.

[٢٣٠]) ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ص٧٤٨.

[٢٣١]) السابق ج١ص١٢٣.

إليه فعل مقدم عليه على طريقة (قام زيد)[٢٣٢] ، وهو تعريف ابن مالك في شرح عمدة الحافظ[٢٣٣] ، وعرفه في شرح الكافية الشافية بأنّه: المسند إليه فعل تام ، مقدم فارغ ، باق على الصوغ الأصلي ، أو ما يقوم مقامه[٢٣٤] ، وفي شرح التسهيل هو : المسند إليه فعل ، أو مضمن معناه ، تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول[٢٣٥].

واعترض على ابن مالك في تعريفه الفاعل ب(الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيدٌ منيرًا وجهه نعم الفتى) ، وأنّ هذه العبارة يبعد فهمها على المبتدئ ؛ لما فيها من الغموض والإبهام .

والمشهور في تعريف الفاعل عند النحويّين هو : اسم صريح أو ما في تأويله أسند إليه فعل ، مقدم ، أصلي المحل و الصيغة ، فهذا حدّ ابن هشام[٢٣٦] ، والشيخ خالد[٢٣٧] ، و الأشموني[٢٣٨] .

وحدّه الزمخشري بأنّه : ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه ، مقدما عليه أبدا[٢٣٩]، وعند ابن يعيش هو : كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت

---

[٢٣٢]) نفسه.

[٢٣٣]) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص١٨٠.

[٢٣٤]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٥٧٦.

[٢٣٥]) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ج٢ص١٠٥ ، والتذييل والتكميل ج٦ص١٧٣، والمساعد ج١ص٣٨٥ ، وشفاء العليل ص٤١٠ ، وتمهيد القواعد ص١٧٥١.

[٢٣٦]) ينظر : أوضح المسالك ج٢ص٨٣ ، وشرح شذور الذهب ص١٨٩.

[٢٣٧]) ينظر : التصريح ج١ص٢٦٨.

[٢٣٨]) ينظر : شرح الأشموني ص١٦٨.

[٢٣٩]) ينظر : المفصل في علم العربية ص٤٤.

ذلك الفعل إلى ذلك الاسم[٢٤٠] ، وابن الحاجب بأنّه كل اسم أسند إليه فعل أو شبهه[٢٤١] ، وقدم عليه على جهة قيامه به[٢٤٢] ، وعند ابن عصفور هو كل اسم أو ما هو في تقديره أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه ، وقدم عليه على طريقة فعَل أو فاعل[٢٤٣] ، وهو حدّ ابن الناظم الذي عرّف الفاعل بأنّه : الاسم المسند إليه فعل مقدم على طريقة فَعَلَ أو يفعِل ، أو اسم يشبهه[٢٤٤] ، وابن عقيل[٢٤٥] حيث عرّفه بأنّه : الاسم المسند إليه فعل ، على طريقة فَعَلَ أو شبهه ، ورأى الخضريّ أنّ هذا التعبير أولى من غيره (أصليّ الصيغة) ؛ لأنّه يخرج به نحو (نِعمَ)[٢٤٦] .

وأمّا أبو حيان فحدّه بأنّه: هو المُفَرّغ له العامل على جهة وقوعه ، أو تركه[٢٤٧] ، وهو حدّ السيوطيّ نفسه حيث قال : " الفاعل ما أسند إليه عامل مُفَرّغ على جهة وقوعه منه ، أو قيامه به"[٢٤٨].

---

[٢٤٠]) ينظر : شرح ابن يعيش ج١ص٧٤.

[٢٤١]) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية ص١٥٦ .

[٢٤٢]) ينظر : شرح المقدمة الكافية ص٣٢٣، وشرح الرضي على الكافية ، حسن بم محمد بن إبراهيم الحفظي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، إدارة الثقافة والنشر في الجامعة ج١ص٢٠١ .

[٢٤٣]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ج١ص٩٣.

[٢٤٤]) ينظر : شرح ابن الناظم ص١٥٧.

[٢٤٥]) ينظر : شرح ابن عقيل ج٢ص٧٤.

[٢٤٦]) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، (١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م)ص٣١٦.

[٢٤٧]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٣٢٠.

[٢٤٨]) همع الهوامع ج٢ص٢٥٣.

والآثاريّ يعترض على ابن مالك في أنّ حدّه للفاعل في الخلاصة فيه إبهام وغموض فيبعد فهمها على المبتدئ ؛ لأنّه مثّل لفاعل الفعل الذي لا يتصرف بـ(نِعمَ الفتى) ومثّل لشبيه الفعل بـ(منيرًا وجهه) ، ويرى أنّ ابن مالك كان أولى به أن يكتفي بذكر الحد وحده ، أو يكتفي بـ(أتى زيد) .

وأرى أنّ الصواب بيد ابن مالك ، واعتراض الآثاريّ لا أساس له ؛ لأنّ تمثيل ابن مالك بـ(نعم الفتى) في محله ؛ ليدل على أنّه لا فرق بين الفعل المتصرف نحو : (أتى زيدٌ) والجامد نحو : (نعم الفتى) ، وكذلك تمثيله بشبيه الفعل بنحو : (منيرًا وجهه).

(٥) حد اسم الفعل

قال الآثاريّ : " وأما الذين تعرضوا إلى تحديده فهم في ذلك على قولين : أحدهما لابن الحاجب ، ولفظه : هو ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ، مثل : (رويد زيدًا) أي : أمهله ، و(هيهات ذاك) أي : بعد ، انتهى كلامه ، وهو حد ناقص ؛ لأن اسم الفعل قد ينوب عن المضارع ، وعلى هذا فحصره في الأمر وفي الماضي ليس بجيد ؛ لأنه تخصيص من غير مخصص ، والثاني لابن مالك ولفظه :

ما ناب عن فعل كشتانَ وصه هو اسم فعل وكذا أوّه ومَه

وهو حد تام لشموله على نيابة الأفعال الثلاثة"[٢٤٩].

[٢٤٩]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص١٧٨.

الدراسة والمناقشة :

اسم الفعل هو : لفظ يدل على فعل معيّن ، ويشتمل على معناه وعمله وزمنه ، ولا يقبل علامته ، ولا يتأثر بالعوامل ، واسم الفعل بمعنى الماضي ، والمضارع ، والأمر [٢٥٠] .

وعند سيبويه أنّ موضعها من الكلام الأمر والنهي[٢٥١] ، وكذلك ذهب أبو علي الفارسيّ إلى أنّ هذه الأسماء تستعمل أكثر في الأمر والنهي ، نحو : رويد زيدًا ، وعليك زيدًا ، ودونك عمرًا ، وقد جاء شيء منها في الخبر نحو: شتان زيدٌ وعمروٌ[٢٥٢] .

وقد عرّف ابن يعيش أسماء الأفعال بأنّها : " وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها ."[٢٥٣] .

وعرّفه ابن الحاجب : " أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ، مثل : (رويد زيدًا) أي : أمهله ، (هيهات ذاك) ، أي : بعد . "[٢٥٤] .

وعرفها ابن أبي الربيع بأنّها أسماء دالة على ما تدل عليه الأفعال[٢٥٥] .

---

[٢٥٠]) ينظر : المعجم المفصل في النحو ص١١٨ ، والمقاصد الشافية ج٥ص٤٩٤.

[٢٥١]) ينظر : الكتاب ج١ص٢٤١.

[٢٥٢]) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٦٣ –١٦٥.

[٢٥٣]) شرح ابن يعيش ج٤ص٢٥.

[٢٥٤]) شرح الرضي على الكافية ج٢ص٢٩٠ ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل ج١ص٤٩٧.

[٢٥٥]) ينظر : التذييل والتكميل ج١٤ص٢٧١.

موقف الآثاريّ :

يرى الآثاريّ أنّ حدّ ابن مالك لاسم الفعل تام لشموله على نيابة الأفعال الثلاثة ، حيث عرفها في الخلاصة قائلاً : [ما ناب عن فعل كشتانَ وصه هو اسم فعل وكذا أوّه ومَه] ، فشمل ما كان بمعنى الماضي وهو شتان بمعنى : بَعُدَ ، وما كان بمعنى المضارع وهو : أوّه بمعنى : أتوجع ، وما كلن بمعنى الأمر وهو صه ومه ، بمعنى : اسكت وانكفف ، ومجيئه بمعنى الأمر كثير ، وبمعنى المضارع والماضي قليل[٢٥٦] .

فالآثاريّ عقّب على تعريف ابن مالك بأنّه حدّ تام وشامل لأنواع اسم الفعل مفضلًا إيّاه على تعريف ابن الحاجب الذي لم يذكر في تعريفه سوى اسم الفعل بمعنى الأمر والماضي ، ولم يذكر المضارع ، فحصره في الأمر والماضي ليس بجيد .

المبحث الثاني : التعقبات على التمثيل

التمثيل على الجامد و المشتق

قال الآثاري: " المواضع التي يدخلها الجمود والاشتقاق ، فأولها : الجمع الصحيح السالم ، ويختص الجمود بالعلم ، كما يختص الاشتقاق بالصفة ، وقد مثل لهما ابن مالك بـ(عامر ومذنب) ، ومثلت لهما أنا (بزيد وعالم) "[٢٥٧]

---

[٢٥٦]) ينظر : توضيح المقاصد ص١١٦١ ، وأوضح المسالك ج٤ص٨٢ ، وتمهيد القواعد ص٣٨٤١ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٢٠ .

[٢٥٧]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٢٣٤ ، ٢٣٥.

الدراسة والمناقشة :

الاسم المجموع جمع المذكر السالم إمّا أن يكون صفة أو غير صفة ؛ فإن كان غير صفة فلابد أن يكون علمًا مذكرًا عاقلًا خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب ، وإن كان صفة فلابد أنْ يكون كذلك مذكرًا عاقلًا خاليًا من تاء التأنيث ، وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء[٢٥٨] .

وغير الصفة هو الجامد والصفة هي الاسم المشتق[٢٥٩] ، وقد مثّل ابن مالك للجامد والصفة بـ(عامر) فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ، فيقال فيه : عامرون ، و(مذنب) ، فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ، وليست من باب (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) ، ولا من باب (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى)[٢٦٠] .

وأمّا الآثاريّ فقد مثّل للجامد بـ(زيد) وللمشتق بـ(عالم) ، ويرى أنّ الجمود يختص بالعلم ، وأنّ الاشتقاق يختص بالصفة[٢٦١].

وهو تمثيل ابن عصفور، حيث مثّل للاسم المجموع جمع مذكر سالم وهو غير صفة بـ(زيد وعمرو) ، ومثّل للصفة بـ(عالم ومهندس)[٢٦٢] .

---

[٢٥٨]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ج١ص٨٤ ، وشرح الكافية الشافية ص١٩١ ، ١٩٢ ، وشرح ابن الناظم ص٢٥ ، وارتشاف الضرب ص٥٧٣ ، وتوضيح المقاصد ص٣٣١ ، وأوضح المسالك ج١ص٥١.

[٢٥٩]) ينظر : شرح ابن عقيل ج١ص٦٠ .

[٢٦٠]) ينظر : الخلاصة في النحو ص٦ ، وشرح ابن عقيل ج١ص٦١ ، ٦٢ .

[٢٦١]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٢٣٤ ، ٢٣٥.

[٢٦٢]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ج١ص٨٣ ، ٨٤ .

وأرى أنّه لا فرق بين تمثيل ابن مالك وتمثيل الآثاريّ ، فـ(عامر وزيد) علمان لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث والتركيب ، إلّا أنّ (عامر) علم منقول من وصف ، و(زيد) علم منقول من حدث[٢٦٣] ، وهذا لا يؤثر ، و(مذنب وعالم) صفتان لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث أيضًا .

[٢٦٣]) ينظر : أوضح المسالك ج١ص١٢٣.

الفصل الثالث : التعقبات على أصالة النقل عند ابن مالك

(١)تثنية العلم باقيًا على علميّته

قال الآثاريّ : " وثالثها : اتفاق المعنى ، فلا يجوز تثنية المشترك ، نحو : عينان ، إحداهما ناظرة والأخرى جارية ، ولا تثنية الحقيقة والمجاز عند أكثر المتأخرين خلافا لابن مالك ، فإنه قال في شرح التسهيل : والأصح الجواز ، وممن صرح بجوازه من المتقدمين أبو بكر الأنباري ، انتهى كلامه. ، ورابعها التنكير : فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميّته ، وإنما يعتقد فيه التنكير عند التثنية ، فإن أبقيته على علميّته فالعطف كقول الحجاج – وقد نعى له في يوم واحد محمد أخوه ومحمد ابنه–، (سبحان الله محمد ومحمد في يوم واحد) أي محمد أخي ومحمد ولدي ، وإياهما قصد الفرزدق بقوله :

إنّ الرزيّة لا رزيّة مثلها فقدان مثل محمد ومحمد[٢٦٤]

وهذه الحكاية حكاها ابن مالك في شرح التسهيل ، كأنّه أخذها من المقرب ، لأن الشيخ في الغالب إنما كان يستمد منه"[٢٦٥].

---

[٢٦٤]) البيت من الكامل ، للفرزدق في : المقرب ص٤٣٧ ، وشرح التسهيل ج١ص٦٩ ، والتذييل والتكميل ج١ص٢٦٤ ، ومغني اللبيب ص٣٩٣ ، وشفاء العليل ص١٤١ ، والتصريح ج٢ص١٣٨ ، وشرح شواهد المغني ص٧٧٥ ، وفي ديوان الفرزدق ص١٤٦ ، والشاهد فيه : (محمد ومحمد) ، حيث إنّه لم يثنهما ؛ لأنهما علمان معرفتان باقيتان على تعريفهما .

[٢٦٥]) الهداية في شرح الكفاية ج ص٩١،٩٢.١

الدراسة والمناقشة :

يشترط للتثنية الإفراد والإعراب وعدم التركيب ، وأن يكون قابلًا لمعنى التثنية ، واتفاق اللفظ ، واتفاق المعنى ، والتنكير ، فلا يثنى العلم باقيًا على علميّته[٢٦٦] ، ولا يجوز أن يثني العلم إلا بعد أن يقدر فيه الشياع ، ولذلك تدخل عليه الألف واللام بعد التثنية ، فنقول : الزيدان ، والهندان .

وإذا ثني العلم باقيًا على علميّته فالعطف ، حيث استغني بالعطف عن التثنية ، وذلك لوجود فصلٌ ظاهر نحو : مررتُ بزيدٍ الكريم وزيدٍ البخيل ، أو فصل مقدّر ، وهذا ابن مالك[٢٦٧] ، وابن هشام[٢٦٨] ، وابن عقيل[٢٦٩] ، والسلسيلي[٢٧٠] ، وقد حكى للفصل المقدّر حكاية الحجاج المذكورة ، وقول الفرزدق :

إنّ الرزيّة لا رزيّة مثلها فقدان مثل محمد ومحمد

وقد ذهب ابن عصفور[٢٧١] إلى أنّه عدل عن التثنية إلى العطف لفقدان شرط من شروط التثنية وهو أن يكون نكرة ، أو هو خاص بضرورة الشعر[٢٧٢] ، وهذا رأي ناظر الجيش[٢٧٣].

---

[٢٦٦]) ينظر : توضيح المقاصد ص٣٢٤ .

[٢٦٧]) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ج١ص٦٩ .

[٢٦٨]) ينظر : مغني اللبيب ص٣٩٣ .

[٢٦٩]) ينظر : المساعد ج١ص٤٣.

[٢٧٠]) ينظر : شفاء العليل ص١٤٠.

[٢٧١]) ينظر : المقرب ص٤٣٧.

[٢٧٢]) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص٢٦٦.

[٢٧٣]) ينظر : تمهيد القواعد ص٣٣٠.

موقف الآثاري:

عقّب الآثاريّ على حكاية ابن مالك بأنّه أخذها من ابن عصفور[٢٧٤] ، حيث كان يستمد منه في الغالب ، والصواب بيد الآثاريّ حيث وجدت الحكاية في المقرب ، وقد كان لابن عصفور تأثير في النحاة من بعده ومن هؤلاء النحاة ابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية[٢٧٥] .

(٢) لغات (الذي) و (التي)

قال الآثاريّ : " في كل منها أربع لغات ذكرها أبو الحسن ابن عصفور في المقرب ، ولفظه : (وفي الذي أربع لغات ، الّذي بتخفيف الياء ، والّذيّ بتشديدها ، والّذِ بحذف الياء ، والّذْ بتسكين الذال بعد الحذف ، وفي التي مثلها ، ثم أخذها منه ابن مالك ونظمها في الكافية الشافية فقال : كالّذِ والّذْ والّذيّ والّذي ومثل ذي اللغات في التي احتذي..."[٢٧٦]

الدراسة والمناقشة :

هناك أربع لغات في (الذي)[٢٧٧] ، اللغة الأولى : الّذي بإثبات الياء وتخفيفها، وهو الأصل فيها ، والثانية : (الّذِ) بكسر الذال من غير ياء ، قال ابن يعيش : "كأنهم حذفوا الياء تخفيفًا إذ كانت الكسرة قبلها تدل

---

[٢٧٤]) ينظر : المقرب ص٤٣٧.

[٢٧٥]) ينظر : مقدمة تحقيق المقرب ص٤٥ ، وتأثر ابن مالك في كتبه بابن الحاجب ، د. موسى بن ناصر الموسى ، مجلة العلوم العربية والإنسانية ، جامعة القصيم ، المجلد الإلكتروني(١)، العدد(٢) ، ربيع الثاني ١٤٤٤هـ، ص٤٠٠.

[٢٧٦]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٢٦.

[٢٧٧]) ينظر : همع الهوامع ج١ص٢٨٣ ، ولسان العرب (لذا) ج١٥ص٢٤٥.

عليها"[٢٧٨] ، واللغة الثالثة : (الّذْ) بسكون الذال ، قال ابن يعيش : " ومجازه أنهم لما حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة منها أسكنوا الذال للوقف ، ثم أجروا الوصل مجرى الوقف ..."[٢٧٩] ، واللغة الرابعة : (الّذيّ) بتشديد الياء للمبالغة في الصفة .

وقد ذكر تلك اللغات الأربع جميعها الهروي[٢٨٠] ، وابن يعيش[٢٨١] ، وابن عصفور[٢٨٢] ، وجعلها ابن مالك ست لغات في التسهيل ، فزاد تشديد الياء مكسورة ومضمومة وحذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة[٢٨٣]، وفي الكافية الشافية أربع لغات[٢٨٤] ، وجعلها الشيخ خالد خمس لغات ، وذلك لأنه جعل تشديد الياء مع كسرها لغة ، وتشديدها مع كونها جارية بوجوه الإعراب لغة أخرى[٢٨٥].

---

[٢٧٨]) شرح ابن يعيش ج٣ص١٣٩.

[٢٧٩]) السابق.

[٢٨٠]) ينظر : الأزهية في علم الحروف ص٢٩٢.

[٢٨١]) نفسه .

[٢٨٢]) ينظر : المقرب ص٨٣ ، وشرح جمل الزجاجي ج١ص١٠٩ ، ١١٠.

[٢٨٣]) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ج١ص١٨٩ ،١٩٠ ، والتذييل والتكميل ج٣ص١٩ ، وارتشاف الضرب ص١٠٠٢ ، والمساعد ج١ص١٣٨، وشفاء العليل ص٢٢٠ ، وتمهيد القواعد ص٦٥٢.

[٢٨٤]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٢٥٣.

[٢٨٥]) ينظر : التصريح ج١ص١٣١.

وقد ذكر الزمخشري في (الذي) و(التي) لغتين فقط ، وهما : الّذِ بحذف الياء ، والّذْ بحذف الحركة[٢٨٦] .

وقال أبو حيان :"...وهذا الذي ذكرناه من التشديد والحذف لغات ، وذكر بعضهم أنّ ذلك مختص بالشعر."[٢٨٧] .

موقف الآثاري :

عقب الآثاريّ على ابن مالك بأنّه أخذ لغات (الذي) و(التي) الأربع من ابن عصفور ، لكنني أعجب لم حكم على ابن مالك أنه أخذ تلك اللغات من ابن عصفور ، وقد سبقهما ابن يعيش إلى هذه اللغات ، فمن الممكن أن يكون قد أخذها من ابن يعيش مثلا ، وذلك إذا وافقنا الآثاري على مبدأ أخذ ابن مالك أصلًا ممن سبقه ، وأعتقد أنّ ابن مالك لم يأخذ تلك اللغات من ابن يعيش أو ابن عصفور ، بدليل أنّه ذكر ست لغات في شرح التسهيل .

---

[٢٨٦]) ينظر : المفصل في علم العربية ص١٣٩ ، وحواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين ، رسالة ماجيستير ، إعداد / حماد بن محمد الثمالي ، (١٤٠٢هـ=١٩٨٢م) ج٢ص٤٦٢ ، ٤٧٤..

[٢٨٧]) ارتشاف الضرب ص١٠٠٣.

الفصل الرابع : التعقبات على الأصول النحويّة

(١) تصغير(أمس)

قال الآثاريّ ناقلًا عن ابن هشام : " ...وذكر المبرد ، والفارسيّ ، والحريريّ، وابن مالك ، أنّ أمس يُصغّر ، فيُعرب عند الجميع كما يُعرب إذا كُسّر ، ونص سيبويه على أنّه لا يصغّر ، وقوفًا منه عند السماع ، والأولون اعتمدوا على القياس ، ويشهدُ لهم وقوع التكسير ، فإنّ الصغير والتكسير أخوَان من وادٍ واحد "[٢٨٨]

الدراسة والمناقشة :

(أمس) اسم معرفة متصرف ، يستعمل في موضع رفع ونصب وجر ، ومدلوله اليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه ، أو ما قرُب منه مما مضى[٢٨٩].

يرى سيبويه أنه لا يصغر حيث قال : "...وأما أمس وغد فلا يحقران ؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو ، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك ، واليوم الذي بعد يومك"[٢٩٠] .

وقد اعتمد سيبويه في رأيه على السماع ؛ حيث استغنوا عن تحقير (أمس) و(غد) بتحقير اليوم والليلة والساعة ، وكذلك أول من أمس ، والثلاثاء

---

[٢٨٨]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٩٩.

[٢٨٩]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٤٢٧ ، وأوضح المسالك ج٤ص١٣٢ ، والمساعد ج١ص٥١٩ .

[٢٩٠]) الكتاب ج٣ص٤٧٩.

والأربعاء ، والبارحة[٢٩١] .

وهذا الظاهر من كلام المبرد ؛ لأنه يرى أنّ كل متمكن من الزمان يصغر[٢٩٢] ، وقد عدّ (أمس) ضمن الظروف التي لا تتمكن[٢٩٣] ، فيكون مذهبه أنها لا تصغر ، وقد نقل أبو حيان[٢٩٤] ، وابن هشام[٢٩٥] ، وتبعهما الآثاري ، والشيخ يس[٢٩٦] عن المبرد أنّه يصغّر .

وهو مذهب أبي علي الفارسي ؛ وعلّل لعدم تحقيره بأنه مبني[٢٩٧] ، وقد ذكر الرضي[٢٩٨] مذهب سيبويه.

وصغّره الحريريّ[٢٩٩] وابن مالك[٣٠٠] ، وولده[٣٠١] ، والشيخ خالد[٣٠٢] ، واعتمد ابن مالك على القياس ، قال ابن هشام : " ويشهد لهم وقوع التكسير ، فإن

---

[٢٩١]) ينظر : الكتاب ج٣ص٤٨٠.

[٢٩٢]) ينظر : المقتضب ج٢ص٢٧٤ .

[٢٩٣]) ينظر : المقتضب ج٤ص٣٣٣.

[٢٩٤]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٤٢٩ .

[٢٩٥]) ينظر : شرح شذور الذهب ص١٣٥.

[٢٩٦]) ينظر : حاشية الشيخ يس على التصريح ج٢ص٢٢٦.

[٢٩٧]) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق / د.عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ=١٩٩٣م) ج٣ص٣٤١.

[٢٩٨]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص٤٨٢.

[٢٩٩]) ينظر : شرح ملحة الإعراب ، الحريري ، ص٣٣٧.

[٣٠٠]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٤٨٢.

[٣٠١]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٤٦٨.

[٣٠٢]) ينظر : التصريح ج٢ص٢٢٦.

التصغير والتكسير أخوان"[٣٠٣].

موقف الآثاريّ :

نقل الآثاريّ كلام ابن هشام ولم يعقب عليه ، فهو لم يصرح أموافق لابن مالك ومن معه في تجويز تصغير (أمس) أم موافق لسيبويه ومن تبعه في منع تصغيره .

(٢) (لا) تعمل عمل (ليس) في المعرفة

قال الآثاريّ : " وزعم بعضهم أنّها تعمل في المعرفة أيضًا ، كقول الشاعر:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيًا سواها ولا في حبها متراخيًا[٣٠٤]

وأوّله ابن مالك مرّة ، ومرّة أجازه قياسًا وتبعًا لابن جني في ذلك . "[٣٠٥] .

الدراسة والمناقشة :

تعمل (لا) عمل (ليس) بشرط تنكير اسمها وخبرها ، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ، وأن لا ينتقض النفي ، وأن لا يفصل بينها وبين مرفوعها ، نحو : لا رجلَ قائمًا[٣٠٦] .

---

[٣٠٣]) شرح شذور الذهب ص١٣٦.

[٣٠٤]) البيت قائله النابغة الجعدي ، في أمالي ابن الشجري ، تحقيق / د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ج١ص٤٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٧٧ ، وارتشاف الضرب ص١٢٠٩ ، والجنى الداني ص٢٩٣ ، ومغني اللبيب ص٢٦٥، والمساعد ج١ص٢٨٢ ، وشفاء العليل ص٣٣١ ، وشرح الأشموني ص١٢٥، ومن دون نسبة في همع الهوامع ج٢ص١٢٠ ، والشاهد في (لا أنا باغيا) حيث عملت (لا) عمل ليس ورفعت معرفة.

[٣٠٥]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٤٢٦ ،٤٢٧ .

[٣٠٦]) ينظر : شرح ابن الناظم ص١٠٧ ، ورصف المباني ص٢٦٢ ، وارتشاف الضرب ص١٢٠٩ ، والجنى الداني ص٢٩٢ ،وأوضح المسالك ج١ص٢٨٤ ، والتصريح ج١ص١٩٩ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٢٠.

وجوّز ابن جني[٣٠٧] وابن الشجري[٣٠٨] رفعها المعرفة ، وقد أنشد قول الشاعر:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيًا سواها ولا في حبها متراخيًا

وتردد رأي ابن مالك في هذا البيت ، فقد أجاز في شرح التسهيل القياس عليه[٣٠٩] ، وتأوله في شرح الكافية الشافية قائلًا : " يمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيا) على الحال ، تقديره : لا أُرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير ، وانفصل ، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبرًا ، ناصبًا (باغيًا) على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه"[٣١٠].

وقد تأوله الجمهور على أن الأصل : لا أرى باغيا ، فحذف الفعل وانفصل الضمير ، و(باغيا) حال[٣١١] .

موقف الآثاريّ :

ذكر الآثاريّ أنّ بعض النحاة جوّز عمل (لا) عمل (ليس) في المعرفة من دون نسبة هذا الرأي لأحد ، وذكر موقف ابن مالك وأنّه مرة تأوّله ومرة أجازه قياسًا ، يعني أنّه جوّز القياس عليه .

---

[٣٠٧]) ينظر رأي ابن جني في : الجنى الداني ص٢٩٣ ، وارتشاف الضرب ص١٢٠٩، ومغني اللبيب ص٢٦٤ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٢٠.

[٣٠٨]) ينظر : أمالي ابن الشجري ج١ص٤٣١.

[٣٠٩]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٧٧.

[٣١٠]) شرح الكافية الشافية ص٤٤١ ، وشرح الأشموني ج١ص١٢٥.

[٣١١]) ينظر : التذييل والتكميل ج٤ص٢٨٦ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٢٠.

الفصل الخامس : التعقبات على آراء ابن مالك النحويّة

المبحث الأول : الآراء التي وافق فيها ابن مالك

(١) دخول الباء على الحال المنفي عاملها

قال الآثاريّ : " وسابعها : الحال المنفي عاملها ، كقول الشاعر :

وما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها[٣١٢] ،

وكقول الآخر : ..... فما انبعثتُ بمزءود ولا وكلِ[٣١٣]

ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبو حيان ، وخرّج البيتين على أنّ التقدير : بحاجة خائبة ، وبشخص مزءود ، أي مزعور ، انتهى ذلك ، وعندي أنّ الصحيح بيد ابن مالك ، في جواز إتيانها مجرورة في اللفظ ، والمعنى على

---

[٣١٢]) البيت من الوافر قائله : القحيف العقيلي في خزانة الأدب ١٣٧/١٠ ، ومن دون نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ص٧٢٨ ، وارتشاف الضرب ص١٢١٩ ، والجنى الداني ص٥٥ ، ومغني اللبيب ج١ص١١٧ ، والمساعد ج١ص٢٨٨ ، وج٢ص٧ ، وشفاء العليل ص٣٣٦ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٢٨ ، وشرح شواهد المغني ص٣٣٩ ، وهو شاهد على دخول الباء في الحال المنفي عاملها في قوله : (فما رجعت بخائبة) ، أي : فما رجعت خائبة ، وخرجه أبو حيان على أن التقدير : فما رجعت بحاجة خائبة ، فالحال هو الجار والمجرور.

[٣١٣]) البيت من البحر البسيط ، منسوب لرجل من طيئ في : المساعد ج٢ص٧ ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ص٨٢٧ ، وارتشاف الضرب ص١٢٢٠ ، والجنى الداني ص٥٦ ، ومغني اللبيب ص١١٩ ، وشفاء العليل ص٥٢١ ، وشرح شواهد المغني ص٣٤٠ ، والشاهد : دخول الباء في الحال المنفي عاملها في قوله : (فما انبعثت بمزءود) وخرجه أبو حيان على أنّ الباء باء الحال ، والمعنى : فما انبعثت بشخص مزؤود.

نصبها ، كما لو جاءت معرفة في اللفظ ، والمعنى على تنكيرها، انتهى ذلك. "[٣١٤]

الدراسة والمناقشة :

ذكر ابن مالك[٣١٥] أنّ الباء تزاد في الحال المنفي عاملها ، مستدلّا بالبيتين المذكورين ، وخالفه أبو حيان[٣١٦] ، وخرّج البيتين على أنّ الباء للحال وليست زائدة ، والتقدير : بحاجة خائبة ، أي : متلبسة بحاجة ، وبشخص مزؤود ، ويرى ابن هشام أنّ هذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني[٣١٧] .

موقف الآثاريّ :

ذكر الآثاريّ رأي ابن مالك وأبي حيان ، وصحح رأي ابن مالك ؛ معلّلًا لذلك بأنّه كما جاءت الحال معرفة في اللفظ وهي في معنى النكرة ، يجوز أن تأتي مجرورة في اللفظ وهي منصوبة معنى .

---

[٣١٤]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٤٢٢ ، ٤٢٣.

[٣١٥]) ينظر رأي ابن ملك في : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ص٧٢٨ ، وارتشاف الضرب ص١٢١٩ ، والجنى الداني ص٥٥ ، ومغني اللبيب ص١١٧ ، والمساعد ج١ص٢٨٨ ، وج٢ص٦ ، وشفاء العليل ص٣٣٦ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٢٨ .

[٣١٦]) ينظر رأي أبي حيان في : ارتشاف الضرب ص١٢٢٠ ، ومغني اللبيب ص١١٨ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٢٩.

[٣١٧]) ينظر : مغني اللبيب ص١١٨.

وهو صحيح لوروده في السماع ، كما أنّ ما لا يحتاج إلى تخريج أولى ، فلا داعي للتأول والتكلف الذي ذهب إليه أبو حيان.

(٢) مجيء (ما) الشرطيّة زمانية

قال الآثاريّ : " ...والثانية زمانية ، أثبتها جماعة منهم الفارسيّ ، وأبو البقاء ، وأبو شامة ، وابن بريّ ، وابن مالك ، وحملوا على ذلك قوله تعالى: (فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ)[٣١٨] ، أي : استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، قالوا : ويحتمل ذلك أيضًا قوله تعالى : (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ)[٣١٩] ، وقول الشاعر :

فما تكُ يا ابن عبد الله فينا فلا ظلمًا نخافُ ولا افتقارًا[٣٢٠]

استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان ، وأنكر ذلك ابن هشام ، ولهذا لم يذكرها في القواعد ، بل ذكرها في المغني ، وجعلها مصدرية ، وفي تأويلها بذلك بعد وتعسف ، والصحيح بيد ابن مالك في ذلك"[٣٢١] .

الدراسة والمناقشة :

(ما) الشرطيّة غير زمانية ، نحو: (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ)[٣٢٢]، و(مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ)[٣٢٣]، وهذا مذهب جميع النحويّين،

---

[٣١٨]) من الآية رقم (٧) من سورة التوبة .

[٣١٩]) من الآية رقم (٢٤) من سورة النساء.

[٣٢٠]) البيت من الوافر ، قائله : الفرزدق ، في ديوان الفرزدق ص١٧٣ ، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ص١٦٢٦ ، وشرح التسهيل ج٤ص٦٩ ،

[٣٢١]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٤٤٣ .

[٣٢٢]) من الآية رقم (١٩٧) من سورة البقرة.

[٣٢٣]) من الآية رقم (١٠٦) من سورة البقرة ، وينظر : البحر المحيط ج١ص٥٤٨.

ذكر ذلك ابن مالك[٣٢٤] .

وزمانية ، أثبت ذلك ابن مالك[٣٢٥] ، وجزم به الرضي ، نحو : ما تجلس أجلس ، أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه[٣٢٦] ، ونسبه ابن هشام[٣٢٧] إلى الفارسيّ ، وأبي شامة وابن بري ، وأبي البقاء ، وكلام الفارسي[٣٢٨] ، وأبي البقاء خلاف ما نسبه إليهما ابن هشام ، حيث قال أبو البقاء في قوله تعالى : (فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ)[٣٢٩] : " (فما استقاموا) : في (ما) وجهان : أحدهما : هي زمانية ، وهي المصدرية على التحقيق ، والتقدير : فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، والثاني : هي شرطية ، ...والمعنى : إن استقاموا لكم فاستقيموا ."[٣٣٠] .

وقد استدل ابن مالك على مجيئها زمانية بالسماع وأنّ ذلك ثابت في شعر الفصحاء كقول الفرزدق :

فما تكُ يا ابن عبد الله فينا فلا ظلمًا نخافُ ولا افتقارًا

---

[٣٢٤]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ص١٦٢٥ ، وتمهيد القواعد ص٤٣٣٥ ، وشرح الأشموني ص٥٨١.

[٣٢٥]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٦٢٥ ، وشرح التسهيل ج٤ص٦٩.

[٣٢٦]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص٩٠٧ ، وهمع الهوامع ج٤ص٣١٨..

[٣٢٧]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٣٣٥.

[٣٢٨]) ينظر : الإيضاح العضدي ص٣٢١.

[٣٢٩]) من الآية رقم (٧) من سورة التوبة .

[٣٣٠]) إملاء ما من به الرحمن ج٢ص١٢.

وأنكر ذلك ابن هشام ؛ لاحتماله للمصدر ، أي : المفعول المطلق ، فالمعنى : أيّ كون تكن فينا طويلًا أو قصيرًا[٣٣١] .

وقد ردّ ابن الناظم ما قاله ابن مالك وأنّه يصح تقدير(ما) بالمصدر ، أيّ : كون قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف ، فيتعين جعل (ما) مصدرية ؛ لأنّ كونها ظرفًا شاذ ، وقولًا بما لا يعرفه جميع النحويّين ، بخلاف كونها مصدرًا[٣٣٢] .

ووافقه أبو حيان، حيث قال : "وكفانا الردّ عليه ابنه بدر الدين محمد ... وكفاه ردّا نقله عن جميع النحويّين خلاف ما قاله ."[٣٣٣]، ومنع مجيء (ما) ظرفًا[٣٣٤].

ووافق ابنَ مالك ناظرُ الجيش ؛ لأنه أولى وأقرب والطباع تقبله ، بخلاف ما ذكره ابن مالك ، ولا مانع من أن يكنى بـ(ما) عن زمان فعل الشرط ، كما لا مانع من أن يكنى بهما عن المفعول به[٣٣٥] .

موقف الآثاريّ :

ذكر الأثاري مذهب ابن مالك والفارسيّ وأبي البقاء ، وهو في هذا الكلام ينهج منهج ابن هشام في المغني ، حيث لم يذكر الفارسيّ أنّ (ما) الشرطية

---

[٣٣١]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٣٣٥

[٣٣٢]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٦٩ ، وتمهيد القواعد ص٤٣٣٦.

[٣٣٣]) البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسيّ ج٥ ص١٤٩.

[٣٣٤]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٨٦٤ .

[٣٣٥]) ينظر : تمهيد القواعد ص٤٣٣٦ ،٤٣٣٧.

تقع ظرفًا ، وهو الظاهر من كلام أبي البقاء أيضًا ، وقد صحح الآثاريّ مذهب ابن مالك .

(٣)الفعل المضارع المتصل به نون الإناث

قال الآثاريّ : " وأمّا المتصل به نون الإناث ، فقد قال ابن مالك (في شرح التسهيل) : إنّه مبنيّ بلا خلاف ، وهذا الذي قاله مخالف لما ذهب إليه ابن درستويه ، وابن طلحة ، والسهيليّ من أنّه معرب ، والإعراب عندهم مقدر، منع من ظهوره ما عرض فيه من التشبه بالماضي ، كأنهم قاسوا النون من نحو : (يخرجنَ) على نون (خرجن) ، ونحو ذلك ، والصحيح ما ذهب إليه ابن مالك ، وبه أقول "[٣٣٦] .

الدراسة والمناقشة :

الفعل المضارع معرب مالم يتصل به نون الإناث أو نون التوكيد المباشرة ، هذا مذهب ابن عصفور[٣٣٧] ، وابن مالك[٣٣٨] ، والمرادي[٣٣٩] ، وأكثر النحويين[٣٤٠] ، وقد ذكر أبو حيان[٣٤١] ، والمرادي[٣٤٢] ، والأشموني[٣٤٣] ،

---

[٣٣٦]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٣١٦.

[٣٣٧]) ينظر : المقرب ص٣٦٧.

[٣٣٨]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٧٦ ،١٧٧ ، وشرح التسهيل ج١ص٣٦ .

[٣٣٩]) ينظر : توضيح المقاصد للمرادي ص٣٠٥.

[٣٤٠]) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص١٢٩ ، وأوضح المسالك ج١ص٣٧ ، وشرح الأشموني ج١ص٢٥..

[٣٤١]) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص١٢٨ .

[٣٤٢]) ينظر : توضيح المقاصد للمرادي ج١ص٣٠٦.

[٣٤٣]) ينظر : شرح الأشموني ج١ص٢٥.

والسيوطي[٣٤٤] ، والخضري[٣٤٥] عن ابن مالك أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع المتصل به نون الإناث[٣٤٦] ، وأنّ الخلاف موجود ، وأنّه قد قال بإعرابه جماعة منهم : ابن درستويه والسهيلي[٣٤٧] وابن طلحة ، فهو عندهم معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضي في صيرورة النون جزءًا منه .

موقف الآثاري :

ذكر الآثاري عن ابن مالك أيضًا ما ذكره عنه أبو حيان ومن معه من النحويين ، وأنّ ابن مالك ادّعى أنّه لا خلاف في بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث ، وأنّ الأمر ليس كما قال فهناك من قال بإعرابه كابن درستويه والسهيلي وابن طلحة ، وصحح الآثاري مذهب ابن مالك .

وأقول : لا يوجد في كتاب شرح التسهيل[٣٤٨] لابن مالك أو شرح الكافية[٣٤٩] أو شرح عمدة الحافظ[٣٥٠] ما نسبه هؤلاء النحاة إلى ابن مالك ، فقد ذكر أنّ الفعل المضارع المتصل به نون الإناث يبنى على السكون ، ثم أخذ في بيان علة بنائه .

---

[٣٤٤]) ينظر : همع الهوامع ج١ص٥٥.

[٣٤٥]) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ص٥٣.

[٣٤٦]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٦، وشرح الكافية الشافية ص١٧٥ ، وشرح الأشموني ج١ص٢٥ ، وشرح ابن عقيل ج١ص٣٨ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ص٥٣ ، وهمع الهوامع ج١ص٥٥.

[٣٤٧]) ينظر : نتائج الفكر ص١١١.

[٣٤٨]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٦.

[٣٤٩]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٧٥.

[٣٥٠]) ينظر : شرح عمدة الحافظ ص٣٢٥.

(٤)الضمائر المشتركة بين الرفع والنصب والجر

قال الآثاريّ : "ثم قلت : ما يصلح للرفع وللنصب وللجر ، و(نا)و(هم)و(الياء)أتت في الذكر بالرفع ثم النصب ثم الجر ، واتحدّ الوصل مع المعنى بنا ، ومنه تبنا فاهدنا واغفر لنا ، ...وزعم ابن مالك أنه لا يختص بهذه الأعاريب الثلاثة سوى (نا) وحده ، حيث قال : [للرفع والنصب وجر (نا) صلح] وليس الأمر كذلك ، بل ويشارك (نا) في هذه الأعاريب الثلاثة ضميران آخران ، وهما : هم والياء ، مثال ذلك قولك : هم قائمون ، وأكرمتهم ، ومررت بهم ، وكذلك قولك : اضربي وأكرمني ، ومر بي ، وقس على نحو ذلك."[٣٥١].

الدراسة والمناقشة:

الضمير الذي يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا هو (نا) المتكلم [٣٥٢].

وقد اعترض الآثاريّ على ابن مالك الذي ذكر في الخلاصة أنّ الضمير الذي يختص للرفع والنصب والجر هو (نا) وحده[٣٥٣] ، وذلك نحو : قمنا وضربنا زيدٌ ، ومرّ بنا بكرٌ[٣٥٤] ، ويرى الآثاريّ أنّ ثمت ضميران آخران يشاركان (نا) في هذه الأعاريب الثلاثة ، وهما : هم والياء ، مثال ذلك

---

[٣٥١]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٧.

[٣٥٢] ١٠٠) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ص١٤٣ ، وهمع الهوامع ج١ص١٩٤ – ١٩٦ ، ٢١٤.

[٣٥٣]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٣٥.

[٣٥٤]) ينظر : ارتشاف الضرب ص٩١٢.

قولك: هم قائمون ، وأكرمتهم ، ومررت بهم ، وكذلك قولك : اضربي وأكرمني ، ومر بي[٣٥٥] .

والحق أنّ الآثاريّ ليس أوّل من اعترض على ابن مالك في ذلك ؛ فقد اعترض أبو حيان[٣٥٦] ، حيث قال : "ولا اختصاص لـ(نا) بهذا الحكم ، بل يشاركها في ذلك الياء ، فمثال كونها للرفع : اضربي ، وتضربين ، وللنصب ضربني وإنّي ، وللجر غلامي ."[٣٥٧].

وقد اعتذر لابن مالك ابن القيم الجوزية ؛ بأنّ إلحاق (هم) والياء بـ(نا) في هذا الحكم فاسد[٣٥٨] ، وكذلك ابن عقيل حيث قال : " ...وإنّما لم يذكر المصنف الياء و(هم) ؛ لأنّهما لا يشبهان (نا) من كل وجه ، لأنّ (نا) تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد ، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنّها وإن استعملت للرفع والنصب والجر – وكانت ضميرًا متصلًا في الأحوال الثلاثة – لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنّها في حالة الرفع للمخاطب ، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم، وكذلك (هم) ؛ لأنّها – وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة–

---

[٣٥٥]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٧.

[٣٥٦]) ينظر : التصريح ج١ص٩٩.

[٣٥٧]) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان ، تحقيق / د. علي محمد فاخر ، وآخرون ، الطبعة الأولى ، دار الطباعة المحمدية ، الأزهر ، (١٤٣٥هـ=٢٠١٣م) ج١ص٥٩.

[٣٥٨]) ينظر : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق / د. محمد بن عوض بن محمد السهليّ ، أضواء السلف ، المدينة المنورة ، ج١ص١١٥.

فليست مثل (نا) ؛ لأنّها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل."[٣٥٩] .

وبنحو ذلك اعتذر له الأشموني[٣٦٠] ، بأنّ الياء وهم لا يشبهان (نا) من كل وجه ، وذلك لأنّ الياء في حالة الرفع للمخاطبة نحو : اضربي ، وفي حالة النصب والجر للمتكلم[٣٦١] ، نحو : لي ، وإنّي ، و(هم) في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل ، ومثال الياء في القرآن الكريم قوله تعالى : (رَبِّي أَكْرَمَنِ)[٣٦٢] ، ومثال الكاف للمخاطب : قوله تعالى : (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ)[٣٦٣] ، ومثاله للمخاطبة قوله تعالى : (قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ)[٣٦٤] .

وقد ذكر ابن هشام الرأي القائل بأنّ الياء و(هم) تشارك (نا) في ذلك الإعراب ، وهو الاشتراك بين الرفع والنصب والجر ، نحو : قومي ، وأكرمني ، وغلامي ، وهم فعلوا ، وإنّهم ، ولهم مال ، لكنه لم ينسبه إلى أحد ، وأجاب عن ذلك بأنّ هذا غير سديد ؛ لأنّ ياء المخاطبة غير ياء المتكلم ، والمنفصل غير المتصل[٣٦٥].

---

[٣٥٩]) شرح ابن عقيل ج١ص٩٤.

[٣٦٠]) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج١ص٤٩.

[٣٦١]) ينظر : التذييل والتكميل ، أبو حيان ، ج٢ص١٦١.

[٣٦٢]) من الآية (١٥) من سورة الفجر.

[٣٦٣]) من الآية (٣) من سورة الضحى .

[٣٦٤]) من الآية (٢٤) من سورة مريم.

[٣٦٥]) ينظر : أوضح المسالك ص٨٦،٨٧.

وإن اعترض أحد بأنّه يقال : (أعجبني كوني مسافرًا إلى أبي) ؛ بأنّ الياء في الجميع ضمير متصل لمعنى واحد ، ومحلها نصب في الأول ورفع في الثاني بالكون وجر في الثالث ، فجوابه أنّ رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعًا كالفعل ، ومحلها الأصلي بالنسبة للمضاف هو الجر فقط ، أمّا (نا) فمشتركة بالأصالة[٣٦٦].

وأرى أنّ الصواب بيد ابن مالك ؛ لأنّ الضمير لابد أن يكون في الأحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلًا ؛ فياء المتكلم غير ياء المخاطبة بدليلين أوردهما الشيخ خالد حيث قال : "...أحدهما : أنّ ياء المخاطبة مختلف في اسميتها ، وياء المتكلم لم يختلف فيها ، والمختلف فيه غير المتفق عليه ، والثاني : أنّ ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث ، وياء المتكلم موضوعة للمذكر ، وما للمؤنث غير ما للمذكر ، ولأنّ الضمير المنفصل غير الضمير المتصل."[٣٦٧] .

(٥)حذف ضمير الشأن

يقول الآثاريّ : "...، ويجوز حذفه غالبا مطلقا خلافا لابن مالك ، حيث قال في شرح الكافية الشافية : (ويجوز حذفه مع إنّ وأخواتها ، ولا يختص ذلك بالضرورة) انتهى ، وعليه يحمل قوله عليه الصلاة والسلام : (إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) إذ التقدير : إنّه من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ، وإلى ذلك أشرت بالبيت الرابع ، ومثّلتُ له محذوفًا مع (إنّ) بقولي : [فإنّ من يصدق ينل ما يشتهي] ، ومن ذلك ما أنشده

---

[٣٦٦]) ينظر : حاشية الشيخ الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية ، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر، (١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م)ص٩٨.

[٣٦٧]) التصريح ج١ص٩٩.

سيبويه – رحمة الله عليه – [ولكنّ من لا يلقَ أمرًا ينوبهُ بعُدّتهِ ينزل به وهو أعزلُ[٣٦٨]]، ومثّلتُ لحذفه من (إنّ)وأخواتها بهذا المثال ؛ لأنّه غالب أحواله ، ويقاس عليه باب (ظن) ، وباب (كان) كما تقدم التمثيل به من قولنا : (علمته الله أحد) ، و(كان الله أحد) ، هذا الذي عليه الجمهور ...."[٣٦٩].

الدراسة والمناقشة :

هو ضمير الغائب المفرد أو الغائبة المفردة ، ويُسمّى ضمير القصة أو ضمير الحديث ، وهو ضمير في صدر جملة بعده تُفَسّر دلالته ، وتوضح المراد منه ، ومعناها معناه[٣٧٠] ، ويُسمّيه الكوفيّون ضمير المجهول ، وذلك في مواضع التفخيم والتعظيم ، نحو : هو زيدٌ منطلقٌ ، والمعنى : الشأن زيدٌ منطلق ، أو الأمر زيدٌ منطلقٌ[٣٧١] ، ومنه قوله تعالى :

---

[٣٦٨]) البيت لأمية بن أبي الصلت ، من البحر الطويل ، في كتاب سيبويه ج٣ص٧٣ ، والإنصاف ص١٨١ ، ، وفي الديوان ، تحقيق / د. سجيع جميل الجبيلي ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت (١٩٩٨م) ص٩٧ ، وشرح شواهد المغني ، السيوطي ، تصحيح وتعليق الشيخ / محمد محمود الشنقيطي ، وقف على طبعه وعلق حواشيه / أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي ، ص٧٠٢ ، وبلا نسبة في : شرح الكافية الشافية ص٢٣٦.

[٣٦٩]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٣٧.

[٣٧٠]) ينظر : المعجم المفصل في النحو ص٥٩٤.

[٣٧١]) ينظر : المفصل في علم العربية ، الزمخشري ص١٣٢ ، وشرح ابن يعيش ج٣ص١١٤ ، وشرح التسهيل ، ابن مالك ج١ص١٦٣ ، وشرح الرضي ج٢ص١٨٠ ، =

(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)[٣٧٢] .

ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، نحو (إنّ) وأخواتها ، و(ظننت) وأخواتها ، و(كان) وأخواتها ، وتعمل فيه هذه العوامل[٣٧٣] .

وفي حذفه خلاف ؛ فذهب ابن عصفور[٣٧٤] ، وابن يعيش[٣٧٥] ، والرضي[٣٧٦]إلى أنّه لا يجوز حذفه إلّا في ضرورة الشعر ؛ لا يجوز في الاختيار : (إنّ زيدٌ ذاهبٌ) على معنى : (إنّه ذاهب) ، وقد جاء في الشعر:

[إنّ مَن يدخل الكنيسة يومًا يلقَ فيها جآذرًا وظباء[٣٧٧]]

=

وتمهيد القواعد ص٥٥٧ ، وهمع الهوامع ج١ص٢٣٢ ، ومعاني النحو ، د/ فاضل السامرائيّ ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، (١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م)ج١ص٥٧.

[٣٧٢]) الآية رقم (١) من سورة الإخلاص.

[٣٧٣]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٣ص١١٤.

[٣٧٤]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ج١ص٤٤٤.

[٣٧٥]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٣ص١١٤ .

[٣٧٦]) ينظر : شرح الرضي ج٢ص٢٩٠ .

[٣٧٧]) البيت للأخطل من البحر الخفيف ، في خزانة الأدب ج١ص٤٥٧، وشرح شواهد المغني ص١٢٢ ، وليس في ديوان الأخطل ، وبلا نسبة في : شرح ابن يعيش ج٣ص١١٥ ، وشرح الرضي ج٢ص١٨٢ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٦٤ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٩هـ=١٩٩٩م)ج١ص٢٩٠ ، والشطر الأول منه في أمالي ابن الحاجب ، تحقيق / فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت، =

يريد : إنّه من يدخل الكنيسة[٣٧٨] ، ويرى ابن الحاجب أنّ حذفه هنا شاذ[٣٧٩] ، ومنه أيضا قول الشاعر :

ولكنّ من لا يلقَ أمرًا ينوبهُ بعُدّتهِ ينزل به وهو أعزلُ

قال سيبويه : " فزعم الخليل أنّه إنّما جازى حيث أضمر الهاء ، وأراد : إنّه ، ولكنّه..."[٣٨٠] ، وذهب الكوفيّون إلى أنّ حذفه خاص بإنّ وأخواتها[٣٨١] ، وهذا رأي ابن مالك حيث قال : "ويجوز حذفه مع (إنّ) وأخواتها ، ولا يخص ذلك بالضرورة ، وعليه يحمل قوله – عليه السلام– : (إنّ من أشدّ الناس

=

لبنان ، دار عمار ، عمان ، الأردن ص١٥٨ ، وشاهده : أنّ اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوف ، والجملة الشرطية بعدها خبرها ، وإنّما لم يجعل (مَن) اسمها لأنها شرطية ، بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل فيه ما قبله[ينظر: خزانة الأدب ج١ص٤٥٧]

[٣٧٨]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ج١ص٤٤٤.

[٣٧٩]) ينظر : أمالي ابن الحاجب ص١٥٨.

[٣٨٠]) الكتاب ج٣ص٧٣.

[٣٨١]) ينظر : همع الهوامع ج٢ص١٦٤.

عذابًا يوم القيامة المصورون)[٣٨٢] ، التقدير : إنّه من أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون."[٣٨٣] .

والراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية أنّ اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و(المصورون) مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (إنّ) ، أو (مِن) زائدة و(أشدّ) اسم (إنّ) على مذهب الكسائي الذي يجوّز زيادة (من) في الإيجاب[٣٨٤] .

وذهب الكسائي[٣٨٥] والفراء[٣٨٦] إلى أنّه لا يجوز حذفه إذا أدى إلى أن يكون بعد (إنّ) وأخواتها اسم يصح عملها فيه ، نحو قول الشاعر :

إنّ مَن يدخل الكنيسة يومًا يلقَ فيها جآذرًا وظباء

فإنّ الشرط لا يحسن عمل (إنّ) فيه[٣٨٧] .

---

[٣٨٢]) الحديث في صحيح البخاري بلفظ : " إنّ أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون" كتاب اللباس ، باب (عذاب المصوّرين يوم القيامة) برقم (٥٩٥٠) الطبعة الأولى ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت (١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م)ص١٤٩٥ ، وفي صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، برقم (٢١٠٩) ، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، الطبعة لأولى ، دار طيبة ، الرياض(١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م)ص١٠١٥.

[٣٨٣]) شرح الكافية الشافية ص٢٣٦.

[٣٨٤]) ينظر : هامش شرح ابن عقيل ، تحقيق / محمد محيي الدين ج١ص٣٤٧.

[٣٨٥]) ينظر رأي الكسائي في ارتشاف الضرب ص١٢٤٧.

[٣٨٦]) ينظر رأي الفراء في ارتشاف الضرب ص١٢٤٧ ، وخزانة الأدب ج١٠ص٤٤٧.

[٣٨٧]) ينظر : همع الهوامع ج٢ص١٦٤.

موقف الآثاريّ:

ويرى الآثاريّ أنّ ضمير الشأن يجوز حذفه غالبًا مطلقًا ، ومثّل لحذفه من (إنّ) وأخواتها بالبيت الذي أنشده سيبويه :

ولكنّ من لا يلقَ أمرًا ينوبهُ بعُدّتهِ ينزل به وهو أعزلُ

وقاس عليه باب (ظن) وباب (كان) ، نحو : علمتُهُ اللهُ أحد ، وكان الله أحد ، وذكر كلام ابن الخباز عن وقوع ضمير الشأن اسمًا لكان ، نحو : هو زيدٌ قائمٌ ، إذا دخل عليه (كان) انتقل ضمير الشأن من البروز إلى الاستكنان ، ومن الانفصال إلى الاتصال ، و الجملة التي بعده محلها نصب خبرًا لـ(كان)[٣٨٨] . واعترض الآثاريّ على ابن مالك الذي يرى أنّ حذف ضمير الشأن خاص بإنّ وأخواتها ، في الشعر وغيره.

الرأي الراجح:

يرى البحث أنّ ضمير الشأن يأتي مبتدأ ، ولا يتقدم عليه خبره ، ولا يجوز حذفه ، ولا يخبر عنه[٣٨٩] نحو قوله تعالى : (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّر و يأتـي اسما لكان أو إحـدى أخـواتها ، أو لظن أو إحـدى أخواتها، ويكون بارزا متصلا . نحو : كان هو يفعل الخير ، ويأتي اسما لـ " إنَّ أو إحدى أخواتها .. نحـو قوله تعالى: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ)[٣٩٠]، وقـوله تعالى :

---

[٣٨٨]) ينظر : توجيه اللمع ، ابن الخباز ، تحقيق / أ. فايز زكي محمد دياب ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، مصر(١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م)ص١٤٠.

[٣٨٩]) من الآية(٢٤) من سورة الحشر.

[٣٩٠]) من الآية (٩٠) من سورة يوسف.

(قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ)[٣٩١] وقوله تعالى : (إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا)[٣٩٢] لا بد أن يليه جملة مفسرة ، تكون متأخرة عنه، ومرجعه يعود على مضمونها ، ويكون لها محل من الإعراب ، على خلاف الجمل المفسرة ، فلا محل لها من الإعراب

لا يأتي إلا للمفرد ، أو المفردة ، ولا يكون لغير المفرد من الضمائر المقصود منه الإبهام لا يكون له أي من التوابع كالعطف أو البدل أو التوكيد أو النعت ، لأن لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه ، بخلاف ضمير الغائب ، ولا يستعمل إلا في أمر يراد من التعظيم ، والتفخيم ، ولا يجوز إظهار الشأن والقصة.

(٦)حذف نون الوقاية من (لَدُن)

قال الآثاريّ : " وذهب ابن مالك إلى أنّ نون (لدُنِي) لا يجوز أن يكون وقاية ، وحجته في ذلك : كونها متحرك الآخر ، وهذا الذي ذهب إليه مردود ، بدليل دخولها على : ضربني وأهانني وأعزني ، وأكرمني ونحو ذلك، وهي مفتوحة الآخر أبدا ..."[٣٩٣] .

الدراسة والمناقشة :

(لدن) : ظرف يدل على مبدأ الغايات الزمانية والمكانية[٣٩٤] ، ونون الوقاية هي نون تزاد في آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتقي آخره من

---

[٣٩١]) من الآية(٦٨) من سورة البقرة.

[٣٩٢]) من الآية(٤٤) من سورة فاطر.

[٣٩٣]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٥١٩.

[٣٩٤]) ينظر : المعجم المفصل في النحو ص٨٧٩.

الكسر[٣٩٥] ، نحو : أكرمَني ويكرمُني وأكْرِمني ، وتتصل نون الوقاية ببعض الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم ومنها : (لدُن) ، قال تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا)[٣٩٦] ، هذا هو الفصيح فيها والأكثر ، وحذفها قليل[٣٩٧] ، ونسب الأستاذ الشلوبين[٣٩٨] ، وابن مالك[٣٩٩] ، إلى سيبويه أنّ حذفها من (لدن) ضرورة وردّه بأنّه غير صحيح ، بدليل وروده في الكلام الفصيح في قراءة نافع : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِي عُذْرًا) بتخفيف النون وضم الدال[٤٠٠] ، وأجاب الشلوبين عن رأي سيبويه بأنّه أراد أنّ "التخفيف في : (لَدُنِي) لا

---

[٣٩٥]) ينظر : السابق ص١١٣٧.

[٣٩٦]) من الآية رقم (٧٦) من سورة الكهف.

[٣٩٧]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص١٣٦ ، وشرح ابن الناظم ص٤٤ ، والتذييل والتكميل ج٢ص١٨٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ص٣٨٤ ، وشرح ابن عقيل ج١ص١١٥ ، وأوضح المسالك ص١٢٠ ، وتمهيد القواعد ص٤٨٩ ، وشرح المكودي ص٢٧ ، وشرح ابن طولون ص١١٤.

[٣٩٨]) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين ، د/ تركي بن سهل بن نزال العتيبي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، (١٤١٣هـ=١٩٩٣م)ج٢ص٦٤٧.

[٣٩٩]) ينظر : شرح التسهيل ج١ص١٣٦.

[٤٠٠]) قرأ نافع وأبو جعفر بتخفيف النون وضم الدال ، والباقون بتشديد النون وضم الدال ، ينظر القراءة في : السبعة ، ابن مجاهد ، تحقيق / شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ص٣٩٦ ، الإقناع في القراءات السبع ، ابن الباذش ، تحقيق / عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٣هـ)ص٦٩١ ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الشيخ / أحمد البنا ، تحقيق / شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، (١٤٠٧هـ=١٩٨٧م)ج٢ص٢٢٢ .

يكون في الأفصح من الكلام إلّا أن تُضم إليه ضرورة ، وتكون قراءة من قرأ بالتخفيف في ذلك على لغة ضعيفة لم يعرض سيبويه لها لقلتها"[٤٠١] .

وقال سيبويه :

" وأما (قط) و(عن) و(لدُن) ، فإنهن تباعدن من الأسماء ، ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة ، وهو السكون ..."[٤٠٢] ، فالواضح من كلامه أنّه لم يذكر إلّا لحاق نون الوقاية في (لدُن) ، كما قال أبو حيان[٤٠٣] .

وذهب الجزولي إلى التخيير في إثبات نون الوقاية وحذفها[٤٠٤] ، وهو رأي الشلوبين أيضًا[٤٠٥] ، وهو رأي الزجاج ، قال : "ويقرأ : (من لدُنِي) بتخفيف النون ؛ لأنّ أصل : (لدُنْ) الإسكان ، فإذا أضفتها إلى نفسك زدت نونًا ، ليعلم سكون النون الأولى ، تقول : (من لدُنْ زيدٍ) فتسكن النون ، ثم تضيف إلى نفسك فتقول : من لدُنِي كما تقول : عن زيدٍ وعنِي ..."[٤٠٦] .

ولا يجوز أن تجعل النون في تلك القراءة (من لدُنِي) هي نون الوقاية لحقت (لَدُ) ؛ لأنّ (لَدُ) متحرك الآخر، والنون في (لَدُنْ) وأخواته جيء بها لصون

---

[٤٠١]) شرح المقدمة الجزولية الكبير ج٢ص٦٤٨.

[٤٠٢]) الكتاب ج٢ص٣٧٣.

[٤٠٣]) ينظر : التذييل والتكميل ج٢ص١٨٣.

[٤٠٤]) ينظر : المقدمة الجزولية في النحو ، الجزولي ، تحقيق / شعبان عبد الوهاب محمد ، ص٦٣.

[٤٠٥]) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ج٢ص٦٤٧، ٦٤٨.

[٤٠٦]) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، تحقيق / د. عبد الجليل عبده شلبي ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م)ج٣ص٣٠٣.

أواخرها من زوال السكون ، كما أنّه يقال في لَدُ مضافًا إلى الياء : (لَدِي)[٤٠٧] كما قال سيبويه :

"وأما ما تحرك آخره فنحو(معَ) و(لَدُ)كتحريك أواخر هذه الأسماء ؛ لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر هذه الأسماء ، فمن ثمّ لم يجعلوها بمنزلتها ، فمن ذلك قولك : معي ، ولدِي في لدُ."[٤٠٨] .

موقف الآثاريّ :

ذهب الآثاريّ إلى لزوم لحاق نون الوقاية بـ(لَدُن) ، وهو مخالف بذلك النحاة و ابن مالك ، ثم ردّ ما ذهب إليه ابن مالك من أنّه لا يجوز أن نجعل النون في قراءة : (من لَدُنِي) بتخفيف النون وضم الدال ، لا يجوز أن نجعلها نون الوقاية ويكون الاسم (لَدُ) ، وردّ حجته بأنّه متحرك الآخر ، بأنّ : ضربَني وأكرَمَني وأهانَني وأعزّني مفتوحة الآخر أبدًا واتصلت بها نون الوقاية .

والصواب بيد ابن مالك والأكثرين من النحاة فتتصل نون الوقاية بـ(لَدُن) كثيرًا في الفصيح من الكلام ، ويقل عدم اتصالها .

(٧)في رتبة المشار إليه

قال الآثاريّ : " وحينئذ بعد قيام الحجة على المانع بالقياس والإجماع والاستقراء ، بطلت الدعوى بأنها مرتبتان ليس إلا ، وثبت لنا كونها ثلاثا ، خلافا لابن مالك ، وعندي أن هذا وأمثاله هو الذي أوجب لأبي حيان أن يقول عنه في أول المنهج (وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ،

---

[٤٠٧]) ينظر : توضيح المقاصد ص٣٨٤ ، وتمهيد القواعد ص٤٩٠ ، وحاشية الخضري ص١١١ .

[٤٠٨]) الكتاب ج٢ص٣٧١.

وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور) انتهى كلامه ، والحاصل من هذا البحث في هذه المسألة أنّ ما كان موصوفًا بالقرب وجبت الإشارة إليه بـ(ذا) ، وما كان موصوفًا بالتوسط وجبت الإشارة إليه بـ(ذاك) ، وما كان موصوفًا بالبعد وجبت الإشارة إليه بـ(ذلك) ، وإلى ذلك أشرت بقولي بعد أن قررت أنّ ذا للقربى :

..... والكاف للوسطى دنا

على خلافٍ وهو عينُ الواجبِ في مذهبٍ رأى به ابن الحاجبِ

ولم يكن في مذهب ابن مالك وسطى ولكن خذ برأي المالكي "[٤٠٩]

الدراسة والمناقشة :

اسم الإشارة : اسم مبهم يعين مدلوله تعيينا مقرونا بإشارة حسيّة[٤١٠] ، ومذهب الجمهور على أنّ للمشار إليه ثلاث مراتب ؛ قربى ووسطى وبعدى، فيشار إلى من في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام ، نحو : (ذا) و(ذي) ، وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو (ذاك) ، وإلى من في البعدى بما فيه الكاف واللام ، نحو : (ذلك) ، واستفيد باجتماع اللام والكاف زيادة في التباعد ؛ لأنّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى[٤١١].

ولم يذكر سيبويه إلّا مرتبتين فقط ؛ يقول :

---

[٤٠٩]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٦٨.

[٤١٠]) ينظر : المعجم المفصل في النحو ص٩٩.

[٤١١]) ينظر : المفصل في علم العربية ص١٣٧ ، وشرح ابن يعيش ج٣ص١٣٥ ، وتوجيه اللمع ، ابن الخباز ص٣١٦ ، وشرح الرضي ج٢ص١٩٩٤ ، وارتشاف الضرب ص٩٧٥ ، وشرح ابن عقيل ج١ص١٣٥ ، ١٣٦ ، والتصريح ج١ص١٢٦، ١٢٩ ، ومعاني النحو ، د/ فاضل صالح السامرائيّ ، ج١ص٩٠.

" وذلك بمنزلة هذا ، إلّا أنّك إذا قلت (ذاك) فأنت تنبهه إلى شيء متراخٍ"[٤١٢] ، وكذلك ذهب المبرد ، وهذا واضح من قوله :

"...أمّا ما كان مما يدنو منك من المذكر ، فإنّك تقول فيه : هذا ، والأصل (ذا) ...وتقول للأنثى : ذِهِ وتِهِ وتا...وما كان من هذا متراخيا عنك من المذكر فهو ذاك وذلك ، ..."[٤١٣] .

وهذا مذهب ابن مالك[٤١٤] الذي يرى أنّ للمشار إليه مرتبتين فقط ، وأنّه لا فرق بين (ذاك) و(ذلك) ، وإنّما هما لغتان ، فـ(ذلك) باللام لغة الحجازيين ، و(ذاك) بلا لام لغة تميم ، وهذا رأي ابن الناظم أيضًا[٤١٥] .

---

[٤١٢]) الكتاب ج٢ص٧٨.

[٤١٣]) المقتضب ج٤ص٢٧٧ ، ٢٧٨.

[٤١٤]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٣١٦ ، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان ، ج١ص٨٤ ، وشرح ابن عقيل ج١ص١٣٥ ، وشرح الألفية ، المكودي ، تحقيق / عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، (١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م)ص٣٢ ، وشرح ابن طولون على الألفية ، تحقيق / د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسيّ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م) ص١٣٥ .

[٤١٥]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٥٢.

وتبعه ابن هشام في أوضح المسالك[٤١٦] ، وخالفه في شرح اللمحة[٤١٧] ، وتبع في ذلك ابن الحاجب[٤١٨] والجمهور.

ويرى الرضي أنّه لا خلاف بينهم في كون بعض أسماء الإشارة للقريب وبعضها للبعيد[٤١٩] ، وقد ذكر أبو حيان تلك الآراء من دون نسبة لأحد[٤٢٠] .

ولم يذكر ابن قيم الجوزية غير مرتبتين[٤٢١] .

موقف الآثاريّ:

يرى الآثاري رأي الجمهور وهو أنّ للمشار إليه ثلاث مراتب ؛ القريب (ذا) ، والمتوسط(ذاك) ، والبعيد (ذلك) ، واعترض على ابن مالك جعله مراتب المشار إليه مرتبتين وترك المرتبة الوسطى ، ويأخذ الآثاريّ برأي ابن الحاجب المالكي .

---

[٤١٦]) ينظر : أوضح المسالك ص١٣٦.

[٤١٧]) ينظر : شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام ، تحقيق / د . هادي نهر ، دار اليازوري ، الأردن ، عمان ، (٢٠٠٧م)ج١ص٣٤٧ ، والتصريح ج١ص١٢٩.

[٤١٨]) ينظر : الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ج١ص١٥٩ ، والبهجة المرضية في شرح الألفية ، السيوطي ، تعليق / السيد صادق الشيرازي ، تحقيق / الشيخ مرتضى على السياح ، الطبعة الأولى ، دار العلوم(١٤٣٣هـ=٢٠١٢م) ج١ص٩٥.

[٤١٩]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص١٩٤.

[٤٢٠]) ينظر : ارتشاف الضرب ص٩٧٦.

[٤٢١]) ينظر : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ص١٤٠.

وأرى أنّ الأرجح هو رأي الجمهور وأنّ الصواب بيد الآثاري وهو أنّ مراتب المشار إليه ثلاث ؛ لأنّ زيادة أحرف الكلمة توحي بزيادة التراخي ، فـ(ذا) للقرب ، و(ذاك) للمتوسط ، و(ذلك) للبعيد ، قال ابن يعيش :

" فذا إشارة للقريب بتجردها من قرينة تدل على البعد ، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه ، ...فإذا أرادوا الإشارة إلى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب ، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه ، فقالوا :(ذاك) ، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف ، فقالوا : (ذلك) ، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد ؛ لأنّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى."[٤٢٢]

(٨)لحاق الهاء باسم الإشارة للمثنى (هاذانك)والجمع (هؤلائكنّ)

"... وبقي عليه ما اقترنت فيه الهاء مع الكاف ، في التثنية والجمع ، وهو (هاذانك) و(هاؤلائك) ، منع من ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ، ويرده ما سمع من كلامهم ، (هؤلائكنّ) وبقي عليه أقسام الخطاب الستة كما تقدم بيانه"[٤٢٣].

الدراسة والمناقشة:

تلحق الهاء المجرد كثيرًا ؛ فنقول : هذا وهذه وهاذان وهاتان وهؤلاء ، والمقرون بالكاف وحدها قليلًا ؛ فنقول : هذاك ، وهؤلائك ، ومنه قول الشاعر :

---

[٤٢٢]) شرح ابن يعيش ج٣ص١٣٥.

[٤٢٣]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٨٠.

رأيتَ بني غبراءَ لا ينكرونني ولا أهلُ هذاكَ الطِّرافِ المُمَدّدِ[٤٢٤]

ويمتنع اقترانه باللام ، وهذا مذهب الجمهور كالرضي[٤٢٥] ، وابن الناظم[٤٢٦]، وأبي حيان[٤٢٧] ، والمرادي[٤٢٨] ، وابن هشام[٤٢٩] ، وابن قيم الجوزية[٤٣٠] ، وابن عقيل[٤٣١]، والمكودي[٤٣٢] ،

---

[٤٢٤]) البيت لطرفة بن العبد البكري ، من البحر الطويل ، في شرح التسهيل ج١ص٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ص٣١٧بـ(هاتيك) بدل (هذاك) ، وشرح ابن الناظم ص٥٢ ، والجنى الداني ، المرادي ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٣هـ=١٩٩٢م)ص٣٤٧ ، و تخليص الشواهد ، ابن هشام، تحقيق / د. عباس مصطفى الصالحي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، (١٤٠٦هـ=١٩٨٦م) ص١٢٥ ، وشرح الألفية للمكودي ص٣٢ ، وشرح الأشموني ص٦٥ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ج١ص١٢٩ ، وفي الديوان مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري ، طبع في مدينة شالون على نهر سون ، (١٩٠٠)ص٢٧ ، وفي ديوانه بتحقيق / مهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م)ص٢٥ ، وبلا نسبة في: إرشاد السالك لابن قيم الجوزية ج١ص١٤٠ ، وشرح ابن عقيل ج١ص١٣٤ ،

[٤٢٥]) ينظر : شرح الكافية ج٢ص١٩١.

[٤٢٦]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٥٣.

[٤٢٧]) ينظر : ارتشاف الضرب ص ٩٧٦ ، والتذييل والتكميل ج٣ص١٩٧ .

[٤٢٨]) ينظر : الجنى الداني ص٣٤٦.

[٤٢٩]) ينظر : تخليص الشواهد ص١٢٤.

[٤٣٠]) ينظر : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ج١ص١٤١.

[٤٣١]) ينظر : شرح ابن عقيل ج١ص١٣٥.

[٤٣٢]) ينظر : شرح الألفية ، للمكودي ص٣٢ ، ٣٣.

والأشموني[٤٣٣] ، والسيوطي[٤٣٤]، و ابن طولون[٤٣٥] ، فلا يجوز : هذالك ؛ لكثرة الزوائد.

وعلّل ابن يعيش لعدم إلحاق الهاء مع المقترن باللام بقوله : "...لأنّ هاء التنبيه واللام لا يجتمعان ؛ لأنّ (هـ) للقريب ، واللام للبعيد ، والقرب والبعد معنيان متدافعان..."[٤٣٦] .

ومنع ابن مالك[٤٣٧] إلحاق هاء التنبيه باسم الإشارة المقترن بالكاف في المثنى والمجموع ؛ فلا يقال : هذانك ، ولا هاتانك ، ولا هؤلائك ، كراهية الاستطالة ، وعلق عليه أبو حيان بأنّ ما رآه هذا بناءً على مذهبه من أنّه ليس للمشار إلّا مرتبتان ، وأنّ السماع ورد بخلاف ذلك ، ومنه قول الشاعر:

يا ما أُمَيلحَ غزلانا شدْنَ لنا من هؤليائكن الضال والسمر[٤٣٨]

---

[٤٣٣]) ينظر : شرح الأشموني ص٦٥.

[٤٣٤]) ينظر : همع الهوامع ج١ص٢٦٢.

[٤٣٥]) ينظر : شرح الألفية ، ابن طولون ص١٣٦.

[٤٣٦]) شرح ابن يعيش ج٣ص١٣٦.

[٤٣٧]) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ج١ص٢٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ص٣١٧.

[٤٣٨]) البيت من البحر البسيط ، وفي الدرر اللوامع على همع الهوامع (ج١ص١٢٨)أنّه من جملة أبيات لكامل الثقفيّ ، وفي العيني هو من قصيدة للعرجيّ ، وروي للمجنون ولذي الرمة ، وللحسين بن عبد الله ، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش ج٣ص١٣٤ ، وشرح التسهيل ج١ص٢٤٤ ، والتذييل والتكميل ج٣ص١٩٧ ، وتمهيد القواعد ص٨٠٣، وهمع الهوامع ج١ص٢٦٣ ، وشاهده :(هؤليائكن) تصغير (هؤلائكنّ) ، وقد زعم ابن مالك أنّه لا يقال : (هؤلائك) ، وقد أبطله أبو حيان بوروده في السماع.

وجوّزه أبو حيان إذا لم يكن اسم الإشارة باللام، فإن كان باللام أو ما يقوم مقامها مما يستعمل في الرتبة البعدى امتنع ؛ فلا يقال هذالك ولا هاتالك ، ولا هاتلك ، ولا هاتيلك ، ولا هاذانِك ، ولا هاتانيك ، ولا هاؤلالك ، فهي تجامع ما كان للرتبة القربى والوسطى ، وتمتنع في الرتبة البعدى[٤٣٩] .

وعجيب من ابن مالك فقد استشهد بهذا البيت وهو دليل على إلحاق هاء التنبيه باسم الإشارة الجمع (هؤلاء) وهو متصل بالكاف ، وكذلك استشهد بالحديث الشريف :[ألا أخبركم بأشدّ منه حرًّا يوم القيامة هذينِك الرجلينِ][٤٤٠]

فما ذهب إليه ابن مالك باطل بالسماع الفاشي على حد قول أبي حيان[٤٤١]، وقال ناظر الجيش : " وعجبا من المصنف ؛ كيف منع أن يقول : هؤلائك ، وقد تقدم له إنشاد البيت الذي فيه (من هؤليائكن الضال والسمر) ، وهؤليائكن تصغير هؤلائكن."[٤٤٢] .

موقف الآثاريّ:

اعترض الشيخ الآثاريّ على ابن مالك وهو في ذلك موافق لأبي حيان في اعتراضه وردّه مذهب ابن مالك بالسماع ؛ إذن الصواب بيد الآثاريّ ؛ فلا مانع من اقتران الهاء بالمتوسط ، ويمتنع اقترانها بالبعيد ذي اللام.

---

[٤٣٩]) ينظر : ارتشاف الضرب ص٩٧٦.

[٤٤٠]) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ص١٢٨٣ برقم(٢٧٨٣) .

[٤٤١]) ينظر : التذييل والتكميل ج٣ص١٩٧.

[٤٤٢]) تمهيد القواعد ص٨٠٤.

(٩)استعمال(مَن) لغير العاقل

قال الآثاريّ : " الثالث : أن تكون لشبه من يعقل ، كقول الشاعر :

[بكيت على سرب القطا إذ مررن بي وقلت ومثلي بالبكاء جدير]

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي إلى من قد هويت أطير[٤٤٣]]

إذ العارية لا تكون إلا من عاقل ، فكأنه قال : هل فيكن من يشبه العاقل في فعل العارية ؟، لعلي أطير بجناحه إلى من قد هويت ، وزعم ابن مالك في شرح الكافية أن المُسَوّغ لذلك هو الكلام ، ولفظه : (أجراه مجرى من يعقل بأن كلمه فعبر عنه بمَن ، كما ساغ لوصف الكواكب أن يجمع جمع من يعقل ، لكونه في الأصل لمن يعقل ، أعني السجود ، انتهى كلامه ، وفيه نظر من وجهين اثنين:

---

[٤٤٣]) البيتان للعباس بن أحنف من البحر الطويل في التصريح ج١ص١٣٣ ، وشرح ابن طولون على الألفية ص١٤٤، وحاشية الخضري على ابن عقيل ج٣ص١٣٦ ، وهو في ديوان العباس بن الأحنف وفي آخره ديوان ابن مطروح المصريّ ، برواية [هل من معير] ، إدارة الجوائب ، القسطنطينية ، الطبعة الأولى (١٢٩٨)ص٨٣ ، وفي ديوان قيس بن الملوّح مجنون ليلى برواية [هل مِن مُعير جناحه] فلا شاهد فيه (ديوان قيس بن الملوّح ، تحقيق / يسري عبد الغني ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٠هـ=١٩٩٩م)ص٩٧) ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٢١٧ ، وشرح الكافية الشافية ص٢٧٧ ، وشرح ابن الناظم ص٥٧ ، والتذييل والتكميل ج٣ص١٢٥ ، و شرح ابن عقيل ج١ص١٤٨ ، وتمهيد القواعد ص٧٣٨، وشرح الأشموني ج١ص٦٩ ، وهمع الهوامع ج١ص٣١٥ ، وشاهده : استعمال (مَن) لغير العاقل ، وهو جماعة القطا ، لأنّه منزل منزلة العاقل بالنداء وطلب إعارة الجناح .

كون القطا لم تتكلم ، وإنما الكلام من الشاعر ، فلو كان الكلام منها لكان تشبيهها بالعاقل صحيحا ، لتلبسها بفعل العقلاء ، لكنها لم تتكلم ، وحينئذ فنسبتها إلى العقلاء في ذلك باطلة ، والصواب أن يقال : إن المسوغ لذلك هو طلب العارية منها ؛ لأنها من أفعال العقلاء ، ومعلوم بالضرورة أنه لا يستعار إلا من عاقل ، والوجه الثاني : كون الكواكب سجدت ، فلما تلبست بالسجود تشبهت بأفعال العقلاء ، فلذلك جمعت جمع المذكر السالم ، والقطا لم ينسب إليه فعلٌ ألبتة ، فهي التي لا تشبه الكواكب بوجه من الوجوه ، وحينئذ فقياس مسألة الكواكب على مسألة القطا باطل ، والله أعلم"[٤٤٤] .

الدراسة والمناقشة:

(مَن) اسم موصول يستعمل للعقلاء في الغالب نحو قوله تعالى : (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ)[٤٤٥] .

قال المبرد : " و(مَن) لا تكون إلّا لما يعقل ، تقول : (مَن في الدار؟) ، فالجواب : زيد أو عمرو، أو ما أشبه ذلك ، وليس جوابه أن تقول : فرس أو حمار أو طعام أو شراب ."[٤٤٦] .

وقد يستعمل في غير العاقل ، وذلك في مواضع[٤٤٧] ، أن تنزل منزلة من يعقل ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا

---

[٤٤٤]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٩١.

[٤٤٥]) من الآية رقم (١٩) من سورة الأنبياء.

[٤٤٦]) المقتضب ج٤ص٢١٧.

[٤٤٧]) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ج١ص٢١٦ ،٢١٧ ، والتذييل والتكميل ج٣ص١٢٤ ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ص١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ج١ص١٤٨ ، وتمهيد القواعد ص٧٣٨، وشرح الأشموني ج١ص٦٩ ، والتصريح =

يَسْتَجِيبُ لَهُ)[٤٤٨] ، فعبّر بـ(مَن) عن الأصنام تنزيلًا لها منزلة العقلاء ، وسوّغ ذلك وهو وقوع (مَن) على الأصنام لمّا كانت عندهم مدعوّة[٤٤٩] ، ومنه قول الشاعر :

أسربَ القطا هل مَن يُعيرُ جناحَه لعلي إلى مَن قد هويتُ أطيرُ

وذهب الخضريّ إلى أنّ قائل هذا البيت من المولدين لا يحتج بشعره[٤٥٠] ، وإذا جاء مع من يعقل بشمول نحو قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)[٤٥١] ، وقوله تعالى (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)[٤٥٢]، فالماشي على رجلين يشمل الإنسان والطائر[٤٥٣]، أو باقتران نحو قوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ)[٤٥٤] ، ثم قال : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)[٤٥٥]، أو هو للتغليب هنا ، أي : غلب على كل دابة حكم من يعقل ، فعاد عليه ضمير من يفعل ، وفصل تفصيله [٤٥٦] ، فالذي يمشي على بطنه والذي يمشي على رجلين

=

ج١ص١٣٣ ، وهمع الهوامع ج١ص٣١٤ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ص١٣٦.

[٤٤٨]) من الآية رقم(٥) من سورة الأحقاف.

[٤٤٩]) ينظر : التصريح ج١ص١٣٤.

[٤٥٠]) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ص١٣٦.

[٤٥١]) من الآية رقم (٤١) من سورة النور .

[٤٥٢]) من الآية رقم (٤٥) من سورة النور.

[٤٥٣]) ينظر : شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ص٣٦٤.

[٤٥٤]) من الآية رقم (٤٥) من سورة النور .

[٤٥٥]) من الآية نفسها.

[٤٥٦]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٥٨.

ليسوا من العقلاء ، لكنه لما خلط مَن يعقل وما لا يعقل غلّب جانب من يعقل[٤٥٧] ، ومنه ما حكاه الفراء من قول بعض العرب : (اشتبه عليّ الراكب وجمله ، فما أدري مَن ذا ومَن ذا)[٤٥٨] ، وعقب قائلًا : " حيث جمعهما وأحدهما إنسان ، صلحت (مَن) فيهما جميعًا."[٤٥٩] ، وزعم قطرب أنّ (مَن) تأتي لغير العاقل من غير شرط[٤٦٠] ، آخذًا من ظاهر ما ورد من ذلك[٤٦١]، وجعل منه قوله تعالى (وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)[٤٦٢] ، وردّه كثير من النحويّين منهم ابن عصفور من غير أن ينسبه إلى أحد[٤٦٣] ، وابن مالك بأنّه قول غير مرضي ، إذ لا دليل عليه ولا محوج إليه[٤٦٤] ، وكذلك ردّ رأي قطرب أبو حيّان[٤٦٥] ، وابن عقيل[٤٦٦].

موقف الآثاريّ:

---

[٤٥٧]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٣ص١٤٤ ، ١٤٥.

[٤٥٨]) ينظر : معاني القرآن للفراء ج٢ص ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٢١٧ ، والتذييل والتكميل ج٣ص١٢٦.

[٤٥٩]) معاني القرآن للفراء ج٢ص٩٨ ..

[٤٦٠]) ينظر رأي قطرب في شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٢١٦ ، وشرح الرضي على الكافية ج٢ص٢٥٩ ، والتذييل والتكميل ج٣ص١٢٨ ، وارتشاف الضرب ص١٠٣٤ ، وتمهيد القواعد ص٧٣٨ ، وهمع الهوامع ج١ص٣١٥.

[٤٦١]) ينظر : همع الهوامع ج١ص٣١٥.

[٤٦٢]) من الآية رقم (٢٠) من سورة الحجر.

[٤٦٣]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ج١ص١١٩.

[٤٦٤]) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ج١ص٢١٦.

[٤٦٥]) ينظر : التذييل والتكميل ج٣ص١٢٨.

[٤٦٦]) ينظر : المساعد ج١ص١٦٤ ، ١٦٥.

ذهب الآثاريّ مذهب الجمهور في أنّ (مَن) لمن يعلم غالبًا ، ولغير العالم قليلًا ، وتكون لغير العالم إذا نزّل منزلة العالم ، نحو قوله تعالى : (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ) ، أو لتغليب من يعقل كما في قوله تعالى : ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ))، أو عند تفضيل من يعقل على من لا يعقل كما في قوله تعالى : ((فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)) ، ومنه أيضا قوله تعالى : (أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ)[٤٦٧] ، أو إذا شبه بمَن يعقل ، نحو قول الشاعر :

أسربَ القطا هل مَن يُعيرُ جناحَه لعلي إلى مَن قد هويتُ أطيرُ

فكأنّه قال : هل فيكنّ مَن يشبه العاقل في فعل العارية؟ لعلّي أطير بجناحه إلى من قد هويتُ[٤٦٨] .

واعترض على ابن مالك أنّه يرى أنّ المسوّغ لذلك هو الكلام ، وذلك في قوله : " أجراه مجرى من يعقل بأن كلمه فعبر عنه بمَن ، كما ساغ لوصف الكواكب أن يجمع جمع من يعقل ، لكونه في الأصل لمن يعقل ، أعني السجود"[٤٦٩] .

فالآثاريّ يعترض على ابن مالك بأنّ القطا لم تتكلم ، وإنما الكلام من الشاعر ، فلو كان الكلام منها لكان تشبيهها بالعاقل صحيحا ، لتلبسها بفعل العقلاء ، لكنها لم تتكلم ، وحينئذ فنسبتها إلى العقلاء في ذلك باطلة ،

---

[٤٦٧]) من الآية رقم(١٧) من سورة النحل .

[٤٦٨]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٢ص٩١

[٤٦٩]) شرح الكافية الشافية ص٢٧٨.

والصواب أن يقال : إن المسوغ لذلك هو طلب العارية منها ؛ لأنها من أفعال العقلاء ، ومعلوم بالضرورة أنه لا يستعار إلا من عاقل ، كما أنّ الكواكب سجدت في قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ)[٤٧٠] ، فلما تلبست بالسجود تشبهت بأفعال العقلاء ، فلذلك جمعت جمع المذكر السالم ، والقطا لم ينسب إليه فعلٌ ألبتة، فهي التي لا تشبه الكواكب بوجه من الوجوه ، وحينئذ فقياس مسألة الكواكب على مسألة القطا باطل .

والصواب بيد الآثاريّ ؛ وهو مذهب الجمهور ، فالقطا لم يتكلم ، والمسوّغ لاستعمال (مَن) مع القطا هو ما ذكره النحويّون غير ابن مالك أنّه نُزّل منزلة العقلاء لأنّ الشاعر ناداه وطلب منه الإعارة .

(١٠) وقوع الفعل المضارع صلة لـ(أل)

قال الآثاريّ: "وأما قولي : [ووصل أل بصفة صريحة لها تكون صلة صحيحة]

كالضارب المضروب أيضا والحسن.....]

ففيه إشارة إلى أنّ صلة (أل) لا تكون إلا صفة صريحة أي ، خالصة ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفعل ، وقد مثلت للثلاثة بقولي : كالضارب والمضروب والحسن الوجه ، ولا توصل بأفعل التفضيل أبدًا ، كقولك : جاء الأفضل منك ، وأجازه بعضهم قياسا على أخواته الثلاث من الصفات الصريحة ؛ فلذلك مثلت بها فإنها متفق عليها ، وسكت عن اسم التفضيل لأنّ الأكثرين على أنه لا يكون صلة لـ(أل) ،

[٤٧٠]) من الآية رقم (٤) من سورة يوسف.

وكذلك الفعل المضارع ، لكن أجازه النحاة اضطرارًا ، وأجازه ابن مالك اختيارًا ، ولم يوافق على ذلك ، وسبق الكلام عليه في شرح أداة التعريف ، والصواب مذهب الجمهور ..."[٤٧١] .

الدراسة والمناقشة :

الموصولات لابد لها من صلة ، وصلة (أل) التي بمعنى الذي والتي لا توصل إلّا بصفة محضة ، أي خالصة الوصفيّة ، ولم يغلب عليها الاسميّة، لأنّ فيها معنى الفعل فعملت عمله ، وهي اسم الفاعل كالضارب ، واسم المفعول كالمضروب ، اتفاقًا[٤٧٢]، والصفة المشبهة كالحسن عند ابن مالك[٤٧٣] ، فنقول : جاءني القائمُ أبوه ، أي : الذي قام أبوه ، والمضروب أبوه ، أي : الذي ضُرِبَ أبوه ، والحسنُ وجهُه ، أي : الذي حَسُنَ وجهُه ، ومنه قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ)[٤٧٤]، وقوله تعالى : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا) [٤٧٥]، وصحح ابن هشام أنّ (أل) الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف وليست موصولة ؛ وذلك لأنّ الصفة المشبهة للثبوت

---

[٤٧١]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٣٧.

[٤٧٢]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٣ص١٤٣ ، وشرح جمل الزجاجي ج١ص١٢٣ ، وشفاء العليل ص٢٢٩ ، والتصريح ج١ص١٤٢ ، وشرح ابن طولون ص١٥٢ .

[٤٧٣]) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ج١ص٢٠١ ، وشرح ابن الناظم ص٦٣ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ، تحقيق / عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، (١٤٢٢هـ=٢٠٠١م) ص٤٤٥ ، والمساعد ج١ص١٤٩ ، وشرح الألفية للمكودي ص٣٨ ، والتصريح ج١ص١٤٢ ، وشرح ابن طولون ص١٥٣.

[٤٧٤]) من الآية رقم (١٨) من سورة الحديد.

[٤٧٥]) من الآية رقم (٣) من سورة العاديات.

فلا تؤول بالفعل[٤٧٦] ، وكذلك أمثلة المبالغة[٤٧٧] ، و(أفعل) التفضيل غلبت عليه الاسمية كأبطح وأجرع ؛ لذلك لا يقع صلة لـ(أل) الموصولة ، فالداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة وإنّما هي معرفة[٤٧٨] ، وهذا عند أكثر النحاة[٤٧٩].

وتوصل بالفعل المضارع ، وهو قليل عند ابن مالك في الألفية حيث قال : " وكونها بمعرب الأفعال قلْ"[٤٨٠] ، وتبعه ولده[٤٨١] ، وفي شرح الكافية الشافية[٤٨٢] وشرح التسهيل[٤٨٣] جوّزه في الاختيار وفاقًا لبعض

---

[٤٧٦]) ينظر : مغني اللبيب ، مازن المبارك ، الطبعة الأولى ، دار الفكر بدمشق ، (١٣٨٤هـ=١٩٦٤م)ج١ص٤٩ ، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ، تحقيق / أحمد عزو عناية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٠هـ=٢٠٠٧م)ج١ص١٩٧ ، ١٩٨ ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ج١ص٦٩.

[٤٧٧]) ينظر : حاشية الخضري على ابن عقيل ج١ص١٤٤.

[٤٧٨]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٤٩ ن وتمهيد القواعد ص٦٨٧ ،

[٤٧٩]) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ج١ص٢٠١ ، وشرح ابن الناظم ص٦٣ ، والتذييل والتكميل ج٣ص٦٥ ، وتوضيح المقاصد ، المرادي ج١ص٤٤٥ ، والمساعد ج١ص١٤٩ ، وشفاء العليل ص٢٢٩ ، وتمهيد القواعد ص٦٨٨ ، وشرح المكودي ص٣٨ ، والتصريح ج١ص١٤٢ ، وشرح ابن طولون ص١٥٣ ،

[٤٨٠]) ينظر : شرح الألفية ، المكودي ص٣٨ ، وشرح ابن طولون ص١٥٣

[٤٨١]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٦٣.

[٤٨٢]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٢٩٩.

[٤٨٣]) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ج١ص٢٠٢ ، والمساعد ج١ص١٥٠ ، وشفاء العليل ص٢٢٩.

الكوفيّين[٤٨٤] ، وليس شذوذًا كما قال ابن عقيل[٤٨٥] ، وهو بذلك مخالفًا للجمهور[٤٨٦] ؛ إذ هو عندهم مخصوص بضرورة الشعر[٤٨٧] ، قال الدماميني : " ...وهذا منه –رحمه الله تعالى– بناء على تفسيره للضرورة بأنها ما لا مندوحة للشاعر عنه ، وهو رأي يفضي إلى عدم تحقق الضرورة..."[٤٨٨] .

ونسبه ابن هشام للأخفش أيضًا مع ابن مالك[٤٨٩] ، ويرى الشيخ ابن عثيمين أنّه قليل عند العرب ، وينبغي أن يكون عندنا أقلّ[٤٩٠].

واستشهد ابن مالك بقول الشاعر :

ما أنت بالحَكَمِ التُرضَى حكومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ[٤٩١]

---

[٤٨٤]) ينظر : توضيح المقاصد ، المرادي ص٤٤٦ ، والتصريح ج١ص١٤٢.

[٤٨٥]) ينظر : شرح ابن عقيل ج١ص١٥٦ ، وحاشية الخضري ج١ص١٤٥.

[٤٨٦]) ينظر : المساعد ج١ص١٥٠.

[٤٨٧]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ج١ص١٢٣، توضيح المقاصد ص٤٤٦ .

[٤٨٨]) شرح الدماميني على مغني اللبيب ج١ص٢٠٠ ، وحاشية الدسوقي ج١ص٧٠.

[٤٨٩]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٥٠ ، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ج١ص١٩٨.

[٤٩٠]) ينظر : شرح الألفية لابن عثيمين ج١ص٣٢٥.

[٤٩١]) البيت من البحر البسيط ، نسب للفرزدق ، في الإنصاف ص٥٢١ ، وشرح شذور الذهب ص٣٨ ، والتصريح ج١ص١٤٢ ، وشرح ابن طولون ص١٥٣ ، وخزانة الأدب ج١ص٣٢ ، وليس في ديوان الفرزدق ، وبلا نسبة في : شرح جمل الزجاجي ج١ص١٢٣ ، وتوضيح المقاصد ، المرادي ج١ص٤٤٥ ، وشرح الكافية الشافية ص٣٠٠ ، وشرح التسهيل ج١ص٢٠٢ ، وشرح ابن الناظم ص٦٣ ، والتذييل والتكميل =

والجمهور يرى أنّ هذا من الضرورات القبيحة[٤٩٢] ، غير المستحسنة[٤٩٣] ، وابن مالك يرى أنّ الشاعر اختار (التُرضَى) وكان يستطيع أن يقول : (المُرضَى) ، فقد فعل ذلك اختيارًا في الفعل المضارع لكونه شبيهًا باسم الفاعل[٤٩٤] ، والجمهور يرون أنّ الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجيء في الكلام ، سواء اضطر إليه الشاعر أو لا[٤٩٥].

موقف الآثاريّ:

اختار الآثاريّ مذهب الجمهور ورآه صوابًا ، وهو أنّ (أل) لا توصل بالفعل المضارع إلّا في ضرورة الشعر ، والصواب بيد الاثاريّ .

(١١) حذف العائد المرفوع في غير(أيّ) إذا لم تطل الصلة

قال الآثاريّ : " أقول : هذه الأبيات الخمسة تشتمل على حذف العائد مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا ، أما حذفه مرفوعًا فشرط حذفه : أن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بوصف مفرد ، طالت الصلة أو لم تطل ، خلافًا

=

ج٣ص٦٦ ، وأوضح المسالك ص١٦٥ ، وتخليص الشواهد ص١٥٤ ، والمساعدج١ ص١٥٠ ، وشرح ابن عقيل ج١ص١٥٧ ، وتمهيد القواعد ص٦٨٨ ، وشرح المكودي ص٣٨ ، وهمع الهوامع ج١ص٢٩٤ ، والشاهد فيه : (الترضى حكومته) حيث أتى بصلة (أل) جملة فعلية فعلها مضارع.

[٤٩٢]) ينظر : همع الهوامع ج١ص٢٩٤ .

[٤٩٣]) ينظر : تخليص الشواهد ص١٥٤.

[٤٩٤]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٣٠١ ، والمساعد ج١ص١٥٠.

[٤٩٥]) ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ص٢٠٠ ، وتمهيد القواعد ص٦٩١ ، والتصريح ج١ص١٤٢.

لابن مالك ، فالطويل نحو : جاء الذي هو ضارب زيدًا ، فيجوز حينئذ حذف هو ، فيقال : جاء الذي ضاربٌ زيدًا ، ومثله قول العرب : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا ، إذ التقدير : هو قائلٌ لك ، وزعم ابن مالك أن هذا الحذف لا يجوز إلا إذا طالت الصلة فقط ، و وافقه على ذلك شراح الخلاصة ، ومنهم ابن عقيل ولفظه : "ولا يحذف صدر الصلة مع غير أي إلا إذا طالت الصلة نحو: جاء الذي هو ضاربٌ زيدًا ، فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل ، وأجازه الكوفيون قياسًا على نحو : جاء الذي قائم ، إذ التقدير : جاء الذي هو قائم ، ..."[٤٩٦] .

الدراسة والمناقشة:

الضمير الذي يعود على الموصول ويربط جملة الصلة به ؛ إمّا مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا ، فإنْ كان مرفوعًا فإمّا أنْ يكون مبتدأ أو غير مبتدأ ، كأنْ يكون فاعلًا أو مفعولًا لم يسم فاعله ، أو خبر مبتدأ أو خبر (إنّ) وأخواتها ، أو غير ذلك فلا يجوز حذفه ، وإنْ كان مبتدأ والخبر بعده جملة أو ظرف ؛ فلا يجوز حذفه أيضًا ؛ نحو قوله تعالى : (الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ)[٤٩٧] ؛ لأنّه لو حذف لم يعلم أحذف من الكلام شيء أم لا؟ ، ولم يقم دليل على حذفه[٤٩٨]، ولذلك اشترط النحاة لحذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ ، والخبر بعده مفردًا[٤٩٩] ، وإذا تحقق ذلك اشترط

---

[٤٩٦]) الهداية في شرح الكفاية ج٢ص١٤٠ ،١٤١.

[٤٩٧]) الآية رقم (٦) من سورة الماعون.

[٤٩٨]) ينظر : التذييل والتكميل ج٣ص٨٥ ، وأوضح المسالك ج١ص١٦٧.

[٤٩٩]) ينظر : التذييل والتكميل ج٣ص٨٥ ، و همع الهوامع ج١ص٣١١.

البصريّون[٥٠٠] لحذف ذلك العائد والموصول غير (أي) استطالة الصلة ، ، قال سيبويه : " اعلم أنّه يقبح أنْ تقول : هذا مَن منطلق ، إذا جعلتَ المنطلقَ حشوًا ، أو وصفًا ، فإنْ أطلتَ الكلام ، فقلت : مَن خيرٌ منك ، حسن في الوصف والحشو."[٥٠١] ، وهذا رأي ابن مالك ، نحو قول بعض العرب : ما أنا بالذي قائل لك شيئًا ، أي : ما أنا بالذي هو قائلٌ لك شيئًا[٥٠٢] ، وتبعه ابن الناظم[٥٠٣] ، وابن هشام[٥٠٤] ، وابن قيّم الجوزية[٥٠٥] ، وابن عقيل[٥٠٦] ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[٥٠٧] ، قال أبو حيان : " والعائد على الموصول محذوف تقديره : هو إله ، كما حذف في قولهم : ما أنا بالذي قائل لك شيئًا ، وحسّنه طوله بالعطف عليه ، كما حسّن في قائل لك شيئًا طوله بالمعمول. "[٥٠٨] ، فإن لم تطل

---

[٥٠٠] ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص١٢٨ ، وشرح الرضي ج٢ص٢٢٥ ، والتذييل والتكميل ج٣ص٨٦ ، وارتشاف الضرب ص١٠١٧ ، وتوضيح = المقاصد للمرادي ص٤٥١ ، والمساعد ج١ص١٥٤ ، وشفاء العليل ص٢٣٣ ، وتمهيد القواعد ص٧٠٣ ،

[٥٠١] الكتاب ج٢ص١٠٨.

[٥٠٢] ينظر : شرح الكافية الشافية ص٢٩٥ .

[٥٠٣] ينظر : شرح ابن الناظم ص٦٥.

[٥٠٤] ينظر : أوضح المسالك ج١ص١٦٨ .

[٥٠٥] ينظر : إرشاد السالك ص١٥٣.

[٥٠٦] ينظر : شرح ابن عقيل ج١ص١٦٥.

[٥٠٧] من الآية رقم (٨٤) من سورة الزخرف.

[٥٠٨] البحر المحيط ، أبو حيان ، تحقيق / الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(١٤١٣هـ=١٩٩٨م) ج٨ص٢٩.

الصلة فحذف العائد قبيح ضعيف ، وذلك نحو قوله تعالى : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)[٥٠٩] على قراءة الرفع[٥١٠] في (أحسنُ) ، وحذف العائد منه ضعيف على حد قول ابن جني[٥١١] وجوّزه طول الكلام كما قال العكبري[٥١٢].

وهو ضعيف قليل عند ابن مالك غير ممتنع[٥١٣] ، وابن الناظم[٥١٤] ، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه عند أبي حيان[٥١٥] ، وقاسه الكوفيّون حيث لا يشترطون طول الصلة ، فعندهم يجوز بلا شذوذ مطلقًا حذف العائد المرفوع وهو مبتدأ والخبر مفرد طالت الصلة أم لم تطل ، نحو : (جاءني الذي هو فاضل) ، فيجيزون حذف (هو) في فصيح الكلام[٥١٦] ، وهذا مقصور على

---

[٥٠٩]) من الآية رقم (١٥٤) من سورة الأنعام.

[٥١٠]) قرأ بضم النون يحيي بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، والحسن والأعمش ، بحذف العائد تقديره : (الذي هو أحسنُ) ، ينظر القراءة في : المحتسب ، ابن جني ، تحقيق / علي النجدي ناصف ، وآخرون ، القاهرة (١٤١٥هـ=١٩٩٤م)ج١ص٢٣٤ ، وإعراب القراءات الشواذ ، العكبري ، تحقيق / محمد السيد أحمد عزوز ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٧هـ =١٩٩٦م)ج١ص٥٢٣ ، والبحر المحيط ج٤ص٦٩٤ ، ومن دون نسبة في معاني القرآن للفراء ج١ص٣٦٥ .، والقراءة في كتاب سيبويه ج٢ص١٠٨ .

[٥١١]) ينظر : المحتسب ج١ص٢٣٤ .

[٥١٢]) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ج١ص٥٢٣.

[٥١٣]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٢٩٦ ، وتوضيح المقاصد ص٤٥١ ، وشرح الألفية للمكودي ص٣٩ ، وشرح ابن طولون على الألفية ص١٥٨.

[٥١٤]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٦٦.

[٥١٥]) ينظر : التذييل والتكميل ج٣ص٨٦.

[٥١٦]) ينظر رأي الكوفيين في : شرح الرضي ج٢ص٢٢٥ ، والتذييل والتكميل ج٣ص٨٥، وارتشاف الضرب ص١٠١٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ص٤٥١ ، =

السماع عند ابن عصفور ، حيث قال : " وإن لم يكن في الصلة طول ، نحو : (جاءني الذي هو قائم) لم يجز حذفه إلّا حيث سمع ، كقراءة من قرأ : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) ، برفع (أحسن)..."[٥١٧].

وقال ابن يعيش ولم يذكر ذلك الشرط وهو طول الصلة ، وإنّما جعل حذفه وهو مبتدأ ضعيف : "ولم يحذف هذا الراجع إلّا بمجموع ثلاث شرائط : أحدها : أن يكون ضميرًا منصوبًا لا ضميرًا مرفوعًا ولا مجرورًا ؛ لأنّ المفعول كالفضلة في الكلام والمستغني عنه ، وأن يكون على حذفه دليل ، وذلك أن يكون ضميرًا واحدًا لابد للصلة منه ، ....وقد حذفوا العائد على الموصول إذا كان مبتدأ ، نحو قولك : (جاءني الذي ضارب زيدًا) ، والمراد: (الذي هو ضارب)...ومثله قراءة بعضهم : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) ، وحذف الضمير من هذا ضعيف جدًا ؛ لأنّ العائد هنا شطر الجملة وليس فضلة ، كالهاء في قولك : (الذي كلمته)..."[٥١٨] .

موقف الآثاريّ :

ذهب الآثاريّ مذهب الكوفيّين حيث لم يشترط لحذف العائد المرفوع طول الصلة ، واشترط كونه مبتدأ مخبرًا عنه بالمفرد طالت الصلة أم لم تطل ، ومثّل لطول الصلة بـ(جاء الذي هو ضارب زيدًا) ، وبقول بعض العرب : (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا) ، لكنّ الآثاريّ لم يذكر مثالًا ، أو شاهدًا على

=

والمساعد ج١ص١٥٣ ، وشفاء العليل ص٢٣٣ ، وتمهيد القواعد ص٧٠٣ ، وهمع الهوامع ج١ص٣١١ ، وشرح ابن طولون على الألفية ص١٥٩.

[٥١٧]) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص١٢٨.

[٥١٨]) شرح ابن يعيش ج٣ص١٥٢ ،١٥٣.

حذف العائد مع عدم طول الصلة ، وكان يستطيع ذكر القراءة التي استشهد بها الكوفيّون ، لكنه اكتفى بذكرها في نص ابن عقيل ، واعترض على ابن مالك الذي ذهب مذهب البصريّين ، والصواب بيد ابن مالك والبصريّين.

(١٢) عامل النصب في المستثنى

قال الآثاريّ:

"وقولي : (خرج بإلا) تنبيه على أن إلا هي حرف الإخراج ، لا الناصبة وحدها على الأصح خلافا لابن مالك الذي قال [ما استثنت إلا مع تمام ينتصب] فجعل النصب ب(إلا) وحدها ، وهو غير صواب ، ولهذا قال ابن عقيل رحمة الله عليه : والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة إلا ، واختار المصنف أيضا في غير الخلاصة أن الناصب له إلا ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، وهذا معنى قوله : (ما استثنت إلا مع تمام ينتصب) أي : ينتصب الذي استثنته إلا ، بعد تمام الكلام إذا كان موجبا انتهى كلامه"[٥١٩].

الدراسة والمناقشة:

اختلف النحويّون في ناصب المستثنى ؛ فذهب سيبويه إلى أنّ العامل فيه ما قبله من الكلام ؛ يدل على ذلك قوله : "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبًا ؛ لأنّه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله ، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهمًا ، وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك : أتاني القوم إلّا أباك ، ومررتُ بالقوم إلّا أباك ، والقوم

[٥١٩]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص١٥٨.

فيها إلّا أباك ، وانتصب الأب إذا لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ..."[٥٢٠].

وفسّر النحويّون كلام سيبويه بأنّ العامل في المستثنى الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة (إلّا) ، منهم ابن خروف[٥٢١] ، وابن يعيش[٥٢٢] ، وأبو حيان[٥٢٣] ، ونسب أبو البركات الأنباري[٥٢٤] ، والرضي[٥٢٥]هذا القول إلى جمهور البصريّين ؛ لأنّ هذا الفعل وإن كان فعلا لازمًا إلّا أنّه قَوِي بإلّا فتعدّى إلى المستثنى كما تعدّى الفعل بحرف الجر[٥٢٦] ، ولأنه شيء يتعلق بالفعل معنى ؛ إذ هو جزء مما نُسب إليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول به[٥٢٧].

---

٥٢٠) الكتاب ج٢ص٣٣١،٣٣٠.

٥٢١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن خروف ، تحقيق / سلوى محمد عمر عرب ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، (١٤١٩هـ)ص٩٥٨.

٥٢٢) ينظر : شرح ابن يعيش ج٢ص٧٦.

٥٢٣) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٥٠٥.

٥٢٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق / د. محمد محيي الدين ، دار الفكر ص٢٦١ ، وأسرار العربية ص٢٠١ .

٥٢٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج١ص٧٢١.

٥٢٦) ينظر : الإنصاف ص٢٦١.

٥٢٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج١ص٧٢١.

وكون ناصب المستثنى هو الفعل قبله (إلّا) بواسطة(إلّا) هو مذهب عبد القاهر الجرجاني أيضًا[٥٢٨] ، وقال ناظر الجيش أنّه أقوى المذاهب وأنّه رأي الجمهور[٥٢٩].

ونسب ابن مالك إلى سيبويه أنّ العامل في المستثنى هي (إلّا) ، وأنّ من نسب إليه خلاف هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأوّل[٥٣٠].

وذهب المبرد إلى أنّ العامل الفعل المحذوف ، و(إلّا) بدل من هذا الفعل ودليل عليه ، يدل على ذلك قوله: "وذلك لأنّك لما قلت : (جاءني القوم) وقع عند السامع أنّ (زيدًا) فيهم ، فلما قلت : (إلّا زيدًا) ، كانت (إلّا) بدلاً من قولك : (أعني زيدًا) ، وأستثني فيمن جاءني زيدًا ، فكانت بدلًا من الفعل."[٥٣١] .

فالواضح من كلامه أنّ الناصب للمستثنى هو الفعل المحذوف ، و(إلّا) دليل عليه وبدل منه ، وليس الناصب إلّا .

وهذا ما ذكره ابن جني عنه ، حيث قال في سر صناعة الإعراب : "على أنّ أبا العباس قد ذهب في انتصاب ما بعد (إلّا) في الاستثناء إلى أنّه بناصب يدل عليه معقود الكلام ، فكأنّه عنده إذا قلتَ : (قاموا إلّا بكرًا)

---

[٥٢٨]) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق / د. كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد (١٩٨٢م)ص٦٩٩.

[٥٢٩]) ينظر : تمهيد القواعد ص٢١٣٥.

[٥٣٠]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٢٧٣.

[٥٣١]) المقتضب ، المبرد ، تحقيق / د .عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الثانية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي (١٤١٥هـ=١٩٩٤م)ج٤ص٣٩٠.

تقديره : أستثني بكرًا ، أو : لا أعني بكرًا ، فدلت (إلّا) على : (أستثني) و: (لا أعني) ."[٥٣٢] .

وقد نسب ابن جني إلى المبرد خلاف ذلك في الخصائص ؛ حيث قال : "...ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس من أنّ إلّا في الاستثناء هي الناصبة ؛ لأنّها نابت عن استثني ، و (لا أعني) مردودًا عندنا ..."[٥٣٣].

وكذلك فعل ابن يعيش حيث نسب إلى المبرد أنّ ناصب المستثنى فعل دل عليه مجرى الكلام ، تقديره أستثني ، ولا أعني[٥٣٤] ، وفي موضع آخر نسب إليه أنّ الناصب للمستثنى (إلّا) نيابة عن (أستثني)[٥٣٥].

وأيضًا أبو البركات الأنباريّ نسب إليه أنّ الناصب (إلّا)[٥٣٦] ، وكذلك الرضي[٥٣٧] ، ونسبه السيرافي إلى الفراء[٥٣٨].

وذهب الكسائي من الكوفيّين إلى أنّ العامل في المستثنى النصب (أن) مقدرة بعد (إلّا) محذوفة الخبر ، فتقدير : (قام القوم إلّا زيدًا) : قام القوم إلّا أنّ زيدًا لم يقم ، نسبه إليه الأنباري[٥٣٩] ، وابن يعيش[٥٤٠]، والرضي[٥٤١] .

---

[٥٣٢]) سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، ص١٢٩.

[٥٣٣]) الخصائص ، ابن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية ، ج٢ص٢٧٦.

[٥٣٤]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٢ص٧٦.

[٥٣٥]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٢ص٧٦.

[٥٣٦]) ينظر : الإنصاف ص٢٦١.

[٥٣٧]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج١ص٧٢١.

[٥٣٨]) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، (١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م)ج٣ص٦١.

وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيّين إلى أنّ(إلّا) مركبة من (إنّ) و(لا) العاطفة ، حذفت النون الثانية من (إن) ، وأدغمت الأولى في لام (لا) ، فإذا انتصب المستثنى فبـ(إن) ، وإن تبع ما قبله في الإعراب فبـ(لا) ، وأصل: (قام القوم إلّا زيدًا) ، هو : (قام القوم إنّ زيدًا لا قام) ، أي : لم يقم[٥٤٢].

وهو فاسد عند ابن السراج [٥٤٣] ، وردّه ابن الحاجب ، بأنّه ليس بشيء ؛ لأنه غير مستقيم لفظًا ومعنى[٥٤٤].

وكذلك الرضي ردّه من وجوه : أنّ (لا) على المعنى الذي ورد غير عاطفة، وإذا سلّمنا بأنّها عاطفة فهي لا تأتي إلا بعد الإثبات ، نحو : جاءني زيدٌ لا عمرٌو ، وفيما قاله عزلٌ لـ(إنّ) و(لا) عن مقتضيهما[٥٤٥].

وذهب ابن السراج إلى أنّ العامل في المستثنى : (أستثني) محذوفًا ، كما أنّ المنادى منصوب بـ(أنادي) ، و(إلّا) وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين ، فالمستثنى على هذا القول مفعول به ، قال ابن السراج:

=

[٥٣٩]) ينظر : الإنصاف ص٢٦١ .

[٥٤٠]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٢ص٧٦.

[٥٤١]) ينظر : شرح الرضي ج١ص٧٢٢.

[٥٤٢]) ينظر : الإنصاف ص٢٦١ ، وشرح الرضي على الكافية ج١ص٧٢٢.

[٥٤٣]) ينظر : الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق / د. عبد الحسين الفتلى ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، (١٤١٧هـ=١٩٩٦م)ج١ص٣٠١.

[٥٤٤]) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، ج١ص٣٦٢.

[٥٤٥]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج١ص٧٢٢.

"...فتقول على ذلك: (ضربت القوم إلّا زيدًا) ، و(مررتُ بالقوم إلّا زيدًا) ، فكأنّك قلت في جميع ذلك : أستثني زيدًا..."[٥٤٦].

وقد ذكر هذا الرأي الرضي دون نسبة لأحد ، وعقب عليه بقوله : "وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير (امتنع) ، ولا يلزم ذلك..."[٥٤٧].

ونسب السيرافيّ إلى المبرد والزجاج[٥٤٨] أنّ الناصب للمستثنى هو (أستثني) محذوفًا ، و(إلّا) نائبة عنه ، وردّه بأنّه غير صحيح ؛ لأنا نقول : أتاني القوم غير زيدٍ ، فننصب (غير) ، ولا يجوز أن نقول : أستثني غير زيد ، وليس قبل (غير) حرف ، نقيمه مقام الناصب له[٥٤٩].

وذهب السيرافي[٥٥٠] ، والفارسي[٥٥١] ، وابن الباذش[٥٥٢] إلى أنّ الناصب للمستثنى الفعل المتقدم بغير واسطة (إلّا) ، وإليه ذهب ابن خروف[٥٥٣].

ونسب الشيخ الخضريّ إلى السيرافي والفارسيّ القول بأنّ الناصب هو ما قبل (إلّا) بواسطة(إلّا)[٥٥٤] ،

---

٥٤٦) الأصول في النحو ، ج١ص٢٨١.

٥٤٧) شرح الرضي على الكافية ج١ص٧٢٣.

٥٤٨) ينظر رأي الزجاج في : شفاء العليل ص٤٩٩ ، والتصريح ج١ص٢٤٩.

٥٤٩) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ج٣ص٦٠.

٥٥٠) السابق ج٣ص٦٠.

٥٥١) ينظر رأي الفارسي في حاشية الصبان ، (١٣٤٣هـ)ج٢ص١٠٨.

٥٥٢) ينظر رأي ابن الباذش في التصريح ج١ص٢٤٩.

٥٥٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن خروف ، ٩٥٨ ، وينظر : ارتشاف الضرب ص١٥٠٦ ، وشفاء العليل ص٤٩٩.

وصححه ابن عقيل[٥٥٥] .

وذهب المتأخرون إلى أنّ(إلّا) هي الناصبة بنفسها ؛ لأنّها بمعنى (لكن) نصب (لكن) للأسماء[٥٥٦] .

ويرى ابن مالك أن ناصب المستثنى هو (إلّا) وحدها[٥٥٧] ، واختاره ابن الناظم[٥٥٨]، والأشموني[٥٥٩].

ويرى الآثاريّ أنّ (إلّا) حرف إخراج وليست هي الناصبة وحدها كما زعم ابن مالك ، فهو يعترض على ابن مالك قوله أنّ الناصب للمستثنى هي (إلّا) وحدها .

وأرى أنّ الناصب للمستثنى هو وقوعه موقع الفضلات ؛ لأنّ حق الفضلة النصب .

ثم إنّ هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة ، كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر والفاعل ، وناصب المفعول ، كما يرى أبو حيان[٥٦٠] .

=

[٥٥٤]) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ص٤١١.

[٥٥٥]) ينظر : شرح ابن عقيل ج٢ص٢١١ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ص٤١١.

[٥٥٦]) ينظر : شرح الرضي ج١ص٧٢٥.

[٥٥٧]) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ج٢ص٢٧٣ ، و المساعد ج١ص٥٥٥ ، وشاء العليل ص٤٩٩.

[٥٥٨]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٢١٤.

[٥٥٩]) ينظر : شرح الأشموني ص٢٢٧.

[٥٦٠]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٥٠٦.

(١٣)معاني (على)

قال الآثاريّ : "وذهب ابن هشام في المغني إلى أنها تسعة ، وهي الاستعلاء والمصاحبة والمجاوزة كـ(عن) والتعليل كاللام ، والظرفية كـ(في) ، وموافقة (من) وموافقة الباء ، وزائدة للتعويض أو لغيره ، وللإضراب ، وذهب ابن مالك في الخلاصة إلى أنّها ثلاثة ليس إلّا ، وهي الاستعلاء والظرفية والمجاوزة ، انتهى ذلك ، والصحيح أنّ معانيها ثلاثة عشر معنى ، كما قد علمت في هذه الكفاية ، والله أعلم. "[٥٦١] .

الدراسة والمناقشة :

(على) الحرفية لها عشرة معانٍ ؛ الاستعلاء ، وهو الأصل ، حسّا نحو قوله تعالى : (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)[٥٦٢] ، أو معنى ، نحو قوله تعالى : (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)[٥٦٣] ، والمصاحبة ، كقوله تعالى : (وَآَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ)[٥٦٤] ، والمجاوزة ، نحو قوله :

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها[٥٦٥] ،

---

[٥٦١]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٣٤٦.

[٥٦٢]) من الآية رقم (٢٦) من سورة الرحمن .

[٥٦٣]) من الآية رقم (٢٥٣) من سورة البقرة .

[٥٦٤]) من الآية رقم (١٧٦) من سورة البقرة .

[٥٦٥]) البيت من البحر الوافر ، قائله : القحيف العقيلي ، في : الأزهية ص٢٧٧ ، وأمالي ابن الشجري ج٢ص٦١٠ ، ومن دون نسبة في : شرح الكافية الشافية ص٨٠٩ ، وشرح ابن الناظم ص٢٦٤ ، ورصف المباني ص٢٧٢ ، وارتشاف الضرب ص١٧٣٤ ، والجنى الداني ص٤٧٧ ، ومغني اللبيب ص١٥٣ ، والمساعد ج٢ص٢٦٩ ، وشرح ابن =

ويرى ابن عصفور[٥٦٦] ، وابن هشام[٥٦٧] أنّ (رضي) ضمن معنى (عطف) ، والتعليل ، نحو قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ)[٥٦٨] ، والظرفية، نحو قوله تعالى : (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ)[٥٦٩] ، أي : في زمن ملكه ، وأولت الآية على تضمين (تتلو) معنى : (تتقول)[٥٧٠] ، موافقة (من) ، نحو : قوله تعالى : (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ)[٥٧١] ، موافقة الباء ، نحو قوله تعالى : (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)[٥٧٢] ، أن تكون زائدة للتعويض أو غيره ، فالزائدة للتعويض نحو قول الشاعر :

إنّ الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يومًا على من يتّكل[٥٧٣]

=

عقيل ج٢ص٢٥ ، وشفاء العليل ص٦٦٦ ، وشاهده : (رضيت علي) حيث استعملت (على) بمعنى (عن) ، أي : رضيت عني .

[٥٦٦]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ج١ص٥٣٢.

[٥٦٧]) ينظر : مغني اللبيب ص١٥٣ .

[٥٦٨]) من الآية رقم (١٨٥) من سورة البقرة .

[٥٦٩]) من الآية رقم (١٠٢) من سورة البقرة .

[٥٧٠]) ينظر : الجنى الداني ص٤٧٧ .

[٥٧١]) من الآية رقم (٢) من سورة المطففين .

[٥٧٢]) من الآية رقم (١٠٥) من سورة الأعراف .

[٥٧٣]) البيتان من الرجز ، لبعض الأعراب في الكتاب ج٣ص٨١ ، وبلا نسبة في : الخصائص ج٢ص٣٠٥ ، وأمالي ابن الشجري ج٢ص٤٤٠ ، وشرح التسهيل ج٣ص١٦١ ، وارتشاف الضرب ص١٧٣٦ ، والجنى الداني ص٤٧٨ ، ومغني اللبيب ص١٥٤ ، وشفاء العليل ص٦٦٥ ، والتصريح ج٢ص١٥ ، وشرح الأشموني ص٢٩٤، =

أي : على من يتّكل عليه ، فحذف (على) هذه وزاد (على) متقدمة[٥٧٤] ، ويرى ابن الشجري أنّه على التقديم ، أي : من يتّكل عليه ، وهذا تقديم قبيح، سوّغته الضرورة[٥٧٥] ، وهذا رأي الرضي أيضًا[٥٧٦] ، وردّه البغدادي بأنّه تعسف ؛ إذ لم يعهد تقديم الجار على غير المجرور[٥٧٧].

والزائدة لغير التعويض نحو قوله :

أبى الله إلّا أنّ سرحة مالك على كلّ أفنانِ العضاةِ تروقُ[٥٧٨]

وعند سيبويه أنّ على وعن لا تزادان[٥٧٩] ، وهي عند المرادي[٥٨٠] وابن مالك[٥٨١] زائدة ، لأنّ راق متعدية مثل أعجب ، ويرى أبو حيان أنّه يحتمل

=

وشرح شواهد المغني ص٤١٩ ، وخزانة الأدب ج١٠ص١٤٣ ، وشاهده : (على من يتّكل) أي : يتّكل عليه ، .

[٥٧٤]) ينظر : الخصائص ج٢ص٣٠٦.

[٥٧٥]) ينظر : أمالي ابن الشجري ج٢ص٤٤٠ .

[٥٧٦]) ينظر : شرح الرضي ج٢ص١٢١٩.

[٥٧٧]) ينظر : خزانة الأدب ج١٠ص١٤٣.

[٥٧٨]) البيت من البحر الطويل ، قائله : حميد بن ثور في : الجنى الداني ص٤٧٩ ، وشرح التسهيل ج٣ص١٦٥ ، والتذييل والتكميل ج١١ص٢٣٩ ، ومغني اللبيب ص١٥٥، والتصريح ج٢ص١٥ ، وشرح شواهد المغني ص٤٢٠، وديوان حميد ص٤١، وبلا نسبة في : شفاء العليل ص٦٦٧ ، وشرح الأشموني ص٢٩٤ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٨٧ ، والدرر اللوامع ج٢ص٥٦ ، وخزانة الأدب ج١٠ ص١٤٤ ، وشاهده : زيادة (على) في : (على كل أفنان العضاة تروق) ، أي : تروق كلّ أفنان العضاة .

[٥٧٩]) ينظر : الكتاب ج١ص٣٨ .

[٥٨٠]) ينظر : الجنى الداني ص٤٧٩ .

[٥٨١]) ينظر : شرح التسهيل ج٣ص١٦٥.

التضمين ، أي تضمين تروق معنى تفضل وتشرف[٥٨٢] ، ويرى ابن هشام أنّ ما قاله ابن مالك فيه نظر ؛ لأنّ (راقه الشيء) بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنّما المراد : تعلو وترتفع[٥٨٣] ، ويرى الشيخ خالد أنّه ضمّن (تروق) معنى : (تشرق)[٥٨٤] ، وفي الهمع أنّ حذفها وزيادتها ضرورة[٥٨٥] .

وتكون للاستدراك والإضراب ، نحو : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه ، على أنّه لا ييئس من رحمة الله تعالى ، أي : لكنه[٥٨٦] ، وبمعنى (عند) زادها الشيخ خالد[٥٨٧] ، نحو قوله تعالى : (وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ)[٥٨٨] ، أي : عندي.

هذه معاني (على) ، وهي عند المبرد اسم وفعل وحرف والمعنى قريب[٥٨٩] ، ولها عند الزمخشري معنيان فقط ؛ الاستعلاء والاسمية[٥٩٠] ، وعند ابن الحاجب كذلك[٥٩١] ، ولها عند ابن عصور معنى واحد فقط وهو الاستعلاء أو فوق كما قال[٥٩٢] ، فهي ثمانية

---

[٥٨٢]) ينظر : التذييل والتكميل ج١١ص٢٤٠.

[٥٨٣]) ينظر : مغني اللبيب ص١٥٥.

[٥٨٤]) ينظر : التصريح ج٢ص١٥.

[٥٨٥]) ينظر : همع الهوامع ج٤ص١٨٧.

[٥٨٦]) ينظر : مغني اللبيب ص١٥٥ ، والتصريح ج٢ص١٥.

[٥٨٧]) ينظر : التصريح ج٢ص١٥.

[٥٨٨]) من الآية رقم (١٤) من سورة الشعراء .

[٥٨٩]) ينظر : المقتضب ج١ص١٨٤.

[٥٩٠]) ينظر : المفصل في علم العربية ص٢٩٣.

[٥٩١]) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ص٩٥٧.

[٥٩٢]) ينظر : المقرب ص٢٧٥ ، وشرح جمل الزجاجي ج١ص٥٢٩.

معـانٍ عنـد أبـي حيـان[٥٩٣] ، وتسـعة عنـد ابـن هشـام[٥٩٤] ، وكـذلك فعـل ابن الناظم[٥٩٥] ، وعشرة معانٍ عند الشيخ خالد[٥٩٦]، والأشموني[٥٩٧] ،

موقف الآثاري :

يرى الآثاري أنّ معاني (على) ثلاثة عشر معنى ، هي المعاني العشرة المذكورة نفسها لكنه جعل المزيدة للتعويض واحدة ، والمزيدة لغير التعويض واحدة أخرى ، وجعل كونها اسمًا وفعلًا وحرفًا ضمن معانيها[٥٩٨] ،

وذكر عن ابن مالك أنّه قصر معانيها على ثلاثة ، وعقّب على ذلك بأنّ الصحيح أنّ معانيها ثلاثة عشر.

والحق أنّ النحاة ترددوا في معاني (على) أمقصورة على الاستعلاء ، أم لها معانٍ أخرى ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الدراسة ، وإذا كان ابن مالك اقتصر في الخلاصة[٥٩٩] والكافية[٦٠٠]على ثلاثة الاستعلاء ومعنى في ومعنى عن، إلّا أنّه ذكر لها في شرح التسهيل تسعة معانٍ ؛ وذلك لأنه لم يذكر الزيادة بعوض ، وكذلك لم يذكر معنى الاستدراك والإضراب[٦٠١] .

---

[٥٩٣]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٧٣٤.

[٥٩٤]) ينظر : مغني اللبيب ص١٥٢.

[٥٩٥]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٢٦٣.

[٥٩٦]) ينظر : التصريح ج٢ص١٤ ، ١٥

[٥٩٧]) ينظر : شرح الأشموني ص٢٩٤.

[٥٩٨]) ينظر : الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٣٤١ .

[٥٩٩]) ينظر : الخلاصة في النحو ص٥٢.

[٦٠٠]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٨٠٨.

[٦٠١]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١٦٢.

كما أنّ الآثاري ذكر أقسام (على) ضمن معانيها ، وهذا ما يؤخذ عليه ، ويجعل الصواب بيد ابن مالك .

(١٤)(من) للمجاوزة في : (زيدٌ أفضل من عمرو)

قال الآثاريّ : " وزعم ابن مالك أنّ (من) في : (زيد أفضل من عمرو) للمجاوزة ، كأنّه قيل : جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل ، قال : وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنّها لابتداء الارتفاع في نحو : أفضل منه ، وابتداء الانحطاط في نحو : هو شرّ منه ، إذ لا يقع بعدها (إلى) انتهى ذلك ، وقال الفزاري : إنّها للتبعيض ، ولا أرى ذلك صوابًا منهما في الوجهين ؛ لأنّها لو كانت للمجاوزة لصلح في موضعها (عن) ، ولو كانت للتبعيض يصلح في موضعها (بعض) ، وليس شيء منهما بصالح في الموضعين ، فتعين أن تكون لبيان الماهية ..."[٦٠٢] .

الدراسة والمناقشة :

اختلف النحويّون في (من) بعد (أفعل) التفضيل ، في نحو : (زيد أفضل من عمرو) ، فذهب سيبويه إلى أنّها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض[٦٠٣] ، وصححه السيوطي[٦٠٤] .

وذهب المبرد إلى أنها لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض[٦٠٥] .

---

[٦٠٢]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٣٦٥.

[٦٠٣]) ينظر : الكتاب ج٤ص٢٢٥.

[٦٠٤]) ينظر : همع الهوامع ج٤ص٢٢٠.

[٦٠٥]) ينظر : المقتضب ج١ص١٨٢.

ويرى الهرويّ أنّها للتبعيض ؛ فمعنى : (هو أفضل من زيد) أنّه أراد أن يفضله على زيد ولا يعم ، فجعل ابتداء فضله من زيد ، ولا يعلم موضع الانتهاء[٦٠٦] .

وذهب ابن مالك إلى أنّ (من) هنا للمجاوزة ، وكأنه قيل : جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل[٦٠٧] ، وجعل القول بذلك أولى من قول سيبويه بأنّها لابتداء غاية الارتفاع في نحو : (أفضل منه) ، أو الانحطاط في نحو : (شر منه)[٦٠٨] ، وأجاب ابن هشام على جعلها للمجاوزة بأنّه لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها (عن)[٦٠٩] .

ومنع ابن ولاد أن تكون (من) لابتداء الغاية ؛ لأنّ الابتداء لابد أن يكون له انتهاء ، تقول : خرجت من البصرة إلى الكوفة ، ولا تقول : زيد أفضل منك إلى عمرو[٦١٠] ، ويرى ناظر الجيش أنّ كلامه يعضد كلام ابن مالك[٦١١] .

موقف الآثاري :

ذكر الآثاريّ مذهب ابن مالك في (من) بعد أفعل التفضيل ، وذكر نصه بأنّ ذلك أولى من قول سيبويه بأنّها لابتداء الارتفاع في نحو : أفضل منه ، وابتداء الانحطاط في : هو شر منه ، وذكر مذهب الفزاري وأعتقده يقصد

---

[٦٠٦]) ينظر : الأزهية ص٢٢٤ ، ٢٢٥.

[٦٠٧]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١٣٥.

[٦٠٨]) ينظر : تمهيد القواعد ص٢٨٩١.

[٦٠٩]) ينظر : مغني اللبيب ص٣٥٦.

[٦١٠]) ينظر : التذييل والتكميل ج١١ص١٢١، وارتشاف الضرب ص١٧١٩ ، وهمع الهوامع ج٤ص٢٢٠.

[٦١١]) ينظر : تمهيد القواعد ص٢٨٩٢.

الهروي في الأزهية بأنّها للتبعيض ؛ ويرى أنّ الصواب جانبهما ؛ لأنّها لو كانت للمجاوزة لصلح في موضعها (عن) ، وهذا ما قاله ابن هشام ، ولو كانت للتبعيض يصلح في موضعها (بعض) ، وليس شيء منهما بصالح في الموضعين ، فتعين أن تكون لبيان الماهية.

وأرى أنّ الصواب بيد الآثاريّ ؛ لأنّها لو كانت للمجاوزة لصلح في موضعها (عن) ، ولو كانت للتبعيض لصلح في موضعها (بعض) .

(١٥)معنى الإضافة

قال الآثاريّ : " ...وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى : (من) أو (في) ، واختاره ابن مالك ، وعلّلوا ذلك بأن قالوا : لأنّا نجد في الإضافة ما لا يقبل معنى اللام ، وهو صحيح ."[٦١٢] .

الدراسة والمناقشة :

معنى الإضافة اللام بأكثريّة عند جميع النحويّين ؛ لأنها الأصل[٦١٣] ، واقتصر عليها الزجاج[٦١٤] ، وابن الضائع[٦١٥] ، وتأتي بمعنى (من) أيضًا ،

---

[٦١٢]) الهداية في شرح الكفاية ج١ص٢٦٦.

[٦١٣]) ينظر : المفصل في علم العربية ص٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ص٩٠٣ ، وأوضح المسالك ج٣ص٨٥ ، وشرح ابن عقيل ج٣ص٤٣ ، والتصريح ج٢ص٢٥ ، وشرح الأشموني ص٣٠٤ .

[٦١٤]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٧٩٩ ، والتذييل ج١٢ص٦ ، والتصريح ج٢ص٢٥.

[٦١٥]) ينظر : التذييل والتكميل ج١٢ص١٤ ، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، أبو حيان ، د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٠٥هـ=١٩٨٥م)ص١١٨ ، والتصريح ج٢ص٢٦.

ويرى ابن درستويه أنّ الإضافة ليست على معنى حرف أصلًا[٦١٦] ، وتبعه أبو حيان ، وذلك أنّ الإضافة في قولك : غلام زيدٍ ودار عمرو ، للملك ، وفي قولك : سرج الدابة وحصير المسجد للاستحقاق ، وفي قولك : شيخ أخيك وتلميذ زيد للاختصاص[٦١٧] .

وأثبت معنى اللام و (من) ، ابن السراج[٦١٨] ، وأبو علي الفارسي[٦١٩] ، والزمخشري[٦٢٠] ، والصيمري[٦٢١] ، والعكبري[٦٢٢] ، وابن عصفور[٦٢٣] ، وابن الناظم[٦٢٤] ، والرضي[٦٢٥] ، وزاد ابن الحاجب[٦٢٦] وابن مالك[٦٢٧] معنى (في) ، وتقدير (في) أقل من تقدير اللام و(من) .

---

[٦١٦]) ينظر : التذييل والتكميل ج١٢ص١٤.

[٦١٧]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٨٠١ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ص٤٩٢.

[٦١٨]) ينظر : الأصول في النحو ج٢ص٥.

[٦١٩]) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٦٧.

[٦٢٠]) ينظر : المفصل في علم العربية ص٩٩.

[٦٢١]) ينظر : التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، تحقيق / فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق (١٤٠٢هـ=١٩٨٢م) ص٢٩٥ .

[٦٢٢]) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ج١ص٣٨٨.

[٦٢٣]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ج٢ص١٧٠.

[٦٢٤]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٢٧٣ .

[٦٢٥]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج١ص٨٨١.

[٦٢٦]) ينظر : شرح المقدمة الكافية ص٥٩٠.

[٦٢٧]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٩٠٢ ، والمساعد ج٢ص٣٢٩ ، وشفاء العليل ص٧٠١.

وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى (عند) ، تقول : هذه ناقةٌ رقودُ الحلبِ ، أي : رقودٌ عند الحلب[٦٢٨] ، وهو باطل كما قال ابن عصفور ؛ لأنه يحتمل أن يكون من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل[٦٢٩] .

موقف الآثاري :

ذكر الآثاريّ أراء النحاة في معنى الإضافة ، وأنّ معناها عند جميع النحويّين (اللام) و ، وأنّ بعضهم زعم أنّها تكون بمعنى (من) و (في) ، وأنّ ابن مالك اختار هذا الرأي ، وعقّب الآثاريّ بأنّ الصحيح هو مذهب النحويّين ؛ الذين علّلوا لذلك بأنّه لا يوجد في الإضافة ما لا يقبل معنى اللام .

والصواب بيد الآثاريّ الذي صحح مذهب الأكثرين من النحاة ، وأنّ الإضافة معناها اللام على الأكثر وعلى الأقل تأتي بمعنى (من) ، كما أنّ الإضافة التي بمعنى (في) قليل في كلامهم ، وردّها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام[٦٣٠] ، فكل ما ادعي فيه أنّ إضافته بمعنى (في) حقيقة ؛ يصح فيه أنْ يكون بمعنى اللام مجازًا كما قال ابن الناظم[٦٣١] .

---

[٦٢٨]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ج٢ص١٧٠ ، وارتشاف الضرب ص١٨٠٠ ، والتذييل والتكميل ج١٢ص١٣ ، والنكت الحسان ص١١٨ ، وهمع الهوامع ج٤ص٢٦٧ .

[٦٢٩]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ج٢ص١٧٠.

[٦٣٠]) ينظر : شرح الرضي ج١ص٨٨٠.

[٦٣١]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٢٧٣.

المبحث الثاني : التعقبات على الآراء التي عدل عنها ابن مالك

(١) استعمال (أو) للتقسيم

قال الآثاريّ : " ...والوجه الرابع التقسيم ، كقول النحويّين : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، ذكره ابن مالك في الخلاصة وفي الكافية الشافية وفي شرحها أيضًا ، ثم عدل عن ذلك في التسهيل ، وفي شرحه أيضًا ، وقال : للتفريق المجرد من الشك ، والإبهام ، والتخيير ، قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ؛ لأنّ استعمال الواو في التقسيم أجود ، نحو : الكلمة اسم وفعل وحرف..."[٦٣٢] .

الدراسة والمناقشة :

(أو) العاطفة تأتي للشك بعد الخبر، نحو : قام زيدٌ أو عمرٌو ، وقوله تعالى: (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)[٦٣٣] ، والإبهام ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[٦٣٤] ، و بعد الطلب للتخيير، نحو : تزوج زينب أو أختها ، وللإباحة ، نحو : جالس العلماء أو الزهاد ، وللتفصيل ، نحو قوله تعالى : (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى)[٦٣٥] ، وجعلها الهرويّ هنا للتبعيض[٦٣٦] .

---

[٦٣٢]) الهداية في شرح الكفاية ج٣ص٣٣١.

[٦٣٣]) من الآية رقم (١٩) من سورة الكهف .

[٦٣٤]) من الآية رقم (٢٤) من سورة سبأ.

[٦٣٥]) من الآية رقم (١٣٥) من سورة البقرة .

[٦٣٦]) ينظر : الأزهية ص١٢٣.

هذه المعاني أثبتها الهرويّ[٦٣٧] ، والمالقي[٦٣٨] ، وأبو حيان[٦٣٩] ، والمرادي[٦٤٠]، وابن هشام[٦٤١] ، وابن عقيل [٦٤٢]، والأشموني[٦٤٣] ، والشيخ خالد[٦٤٤] ، والخضري[٦٤٥] .

وزاد الكوفيّون والأخفش والجرمي[٦٤٦] الجمع المطلق كالواو ، عند أمن اللبس، وخرج على ذلك قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)[٦٤٧]، وجعلها الفراء[٦٤٨] وأبو عبيدة هنا بمعنى (بل) ، وخطّأه أبو جعفر النحاس[٦٤٩]، وذكر أبو عبيدة أنّ هناك من جعلها بمعنى الواو ، فهي هنا

---

[٦٣٧]) ينظر : الأزهية ص١١١.

[٦٣٨]) ينظر : رصف المباني ص١٣١.

[٦٣٩]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٩٨٩.

[٦٤٠]) ينظر : الجنى الداني ص٢٢٨.

[٦٤١]) ينظر : مغني اللبيب ص٦٤ ، وأوضح المسالك ج٣ص٣٧٧.

[٦٤٢]) ينظر : شرح ابن عقيل ج٣ص٢٣٢.

[٦٤٣]) ينظر : شرح الأشموني ص٤٢٣ .

[٦٤٤]) ينظر : التصريح ج٢ص١٤٤.

[٦٤٥]) ينظر : حاشية الخضري ص٦٢٧.

[٦٤٦]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٩٩١ ، ومغني اللبيب ص٦٥ ، وأوضح المسالك ج٣ص٣٧٩ ، والمساعد ج٢ص٤٥٩، وشرح الأشموني ص٤٢٤ ، والتصريح ج٢ص١٤٦ .

[٦٤٧]) الآية رقم (١٤٧) من سورة الصافات.

[٦٤٨]) ينظر : معاني القرآن للفراء ج٣ص٣٩٣.

[٦٤٩]) ينظر : إعراب القرأن ، أبو جعفر النحاس ، ج٦ص٦٠.

ليست للشك[٦٥٠] ، ويرى ابن قتيبة أنّها بمعنى الواو[٦٥١] ، ويرى المبرد أنّ (أو) هنا على بابها[٦٥٢] .

ومعنى التقسيم ، نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، والاسم نكرة أو معرفة ، أثبته ابن مالك في الخلاصة[٦٥٣] ، وشرح الكافية الشافية[٦٥٤] ، وعدل عنها في التسهيل ، قال : " والتعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم ، أولى من استعمال أو"[٦٥٥] .

موقف الآثاريّ :

ذكر الآثاري معاني (أو) ، منها التقسيم ، وذكر أنّ ابن مالك ذكر هذا المعنى في الخلاصة ، وفي الكافية الشافية وفي شرحها ، ثم عدل عن ذلك في التسهيل وفي شرحه[٦٥٦] .

---

[٦٥٠]) ينظر : مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، تحقيق / محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ج٢ص١٧٥.

[٦٥١]) ينظر : تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة الدينوري ، الشيخ / أحمد صقر ، ج١ص٥٤٤.

[٦٥٢]) ينظر : المقتضب ج١ص١٤٩.

[٦٥٣]) ينظر : الخلاصة في النحو ص٧٧.

[٦٥٤]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٢٢٠.

[٦٥٥]) ينظر : شرح التسهيل ج٣ص٣٥٧ ، ومغني اللبيب ص٦٨ ، والمساعد ج٢ص٤٥٩ ، والتصريح ج٢ص١٤٥.

[٦٥٦]) ينظر : الهداية ج٣ص٣٣١.

التقويم

المحاسن

لاشك أنّنا نخرج من تعقبات الآثاريّ أو غيره بمحاسن عدة ، منها :

-تتجلى فائدة التعقّبات بوجه عام في جهود بيان الحق والصواب ، والكشف عن حقيقة الظنون والشكوك .

-تظهر لنا التعقبات والنقاشات العلمية بين العلماء مدى تباين الآراء والأفكار ووجهات النظر التي طالت آراء ابن مالك .

-أظهرت لنا بعض تعقبات الآثاريّ الهفوات التي وقع فيها ابن مالك ونبّهتنا إليها .

-لم يكن الآثاريّ في تعقّباته على ابن مالك متطاولًا في نقده ، ولم يستخدم ألفاظًا لا تليق ، ولم يكن قاسيًا ، بل كان في كثير من الأحيان متوازنًا موضوعيًّا .

-علم التعقبات بوجه عام يعزز ملكة النقد عند المنشغلين بالعلم والمطالعين بالفكر ، لأنّ السابر لأغوار التعقبات يجد نفسه متأثرًا بها ، مدندنًا لها ، مكتسبًا لثقافتها[٦٥٧] .

[٦٥٧]) ينظر : التعقبات النحوية للإمام ابن جزي على غيره من خلال كتابه التسهيل حروف المعاني أنموذجًا ص٣٩٨، والتعقبات العلمية ، دلالتها ، آفاقها ، آثارها ، د/ علي حافظ السيد سليمان ، شبكة الألوكة ، ثقافة ومعرفة ، عالم الكتب ، ٢٠١٧م .

المآخذ:

التعقّبات بقدر ما فيها من محاسن ؛ فلا تخلو من المآخذ ، من تلك المآخذ:

– أغفل الاثاريّ طبيعة النظم وضرورة الإجمال فيه ولم يأخذ ذلك بعين الاعتبار ؛ فتعقّب ابن مالك في نظم الألفية .

–يؤخذ على الآثاريّ نقله عن بعض العلماء دون تعقيب ، فقد نقل الآثاريّ كلام ابن هشام في تصغير أمس ولم يعقب عليه ، فهو لم يصرح أموافق لابن مالك ومن معه في تجويز تصغير (أمس) أم موافق لسيبويه ومن تبعه في منع تصغيره .

–يؤخذ على الآثاريّ اتهامه ابن مالك بالنقل عن ابن عصفور ، وأنّه كان يستمد منه في الغالب ، وقد كان لابن عصفور تأثير في النحاة من بعده ومن هؤلاء النحاة ابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمه تتمّ الصالحات ، أحمدك اللهمّ حمد الشاكرين ، وأصلي وأسلم على خاتم النبيّين والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد ..

فقد اقتصر هذا البحث على تعقّبات الآثاريّ النحويّة ، فضمّ أربع وثلاثين مسألة نحويّة ، كان الآثاريّ فيها مُخَطئًا ابن مالك أو مُضعفًا رأيه فيها ، وأحيانًا مُصوّبًا ، وبعد دراسة هذه المسائل ومناقشتها توصل البحث إلى النتائج التالية :

١- يرى الآثاريّ أنّ الفعل الماضي يستعمل ويراد به المستقبل إذا كان محقق الوقوع ، وعقّب على ابن مالك قوله : (قال) ، وذلك في قوله في أوّل الألفية : [قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي اللهَ خيرَ مالك]

ولم يقل : (أقول) ؛ وذلك لأنّ قوله غير محقق الوقوع ، ورأى الآثاريّ أنّ أعذار المرادي والأشموني باردة غير ظاهرة ، والصحيح أنّ مثل ذلك لا يجوز إلّا فيما كان محقق الوقوع ، واستصوب الآثاريّ عبارة الحريري (أقول) في قوله : [أقول من بعد افتتاح القول بحمد ذي الطول الشديد الحول] ،

لا مانع من استعمال الماضي في موقع المستقبل تنزيلًا للماضي منزلة الشيء المحقق الوقوع ، فالصواب بيد ابن مالك ، واعتذارات المرادي والأشموني مقبولة وليست باردة كما رأى الآثاريّ.

٢- ذكر الآثاريّ الرأي الأشهر في (سيبويه) و(عمرويه) و(نفطويه) و(ابن درستويه) وهو البناء على الكسر كما قال سيبويه ، وعقّب الآثاريّ

على ابن مالك عدم ذكره هذا الخلاف ، وهو بذلك يسير في ركاب أبي حيان الذي أخذ المأخذ نفسه على ابن مالك ، والصواب بيد ابن مالك ؛ إذ ليس هناك خلاف في تلك المسألة حتى يتعرض له ابن مالك في الخلاصة ، وليس هناك آراء للنحاة لعرضها وما ذهب إليه الجرميّ ليس مخالفًا لسيبويه فيه ، بل هو أجاز مع البناء على الكسر أن يعرب إعراب الممنوع من الصرف ، وقد جزم ابن مالك في شرح الكافية الشافية بأنّهما لغتين والبناء على الكسر أجود اللغتين .

٣- وقد اعترض الآثاريّ على ابن مالك لأنّه أطلق فقال : [وألف والواو والنون لما غاب وغيره...] ، فهو عنده إطلاق غير جيد ، والصواب بيد ابن مالك ؛ لأنّ المراد مفهوم من قوله : (لما غاب وغيره) ، فالمقصود الغائب والمخاطب .

٤-عقّب الآثاريّ على قول ابن مالك في الألفية :

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشتبه

وذو انتصابٍ في انفصالٍ جعلا إيّاي والتفريع ليس مشكلا

فقدم غير الأخص(هو) على الأخصّ(أنت) ، فالآثاريّ يرى أنّ هذا ليس بجيد لما فيه من سوء ترتيب ، وهذا ما عقّب به على ألفية ابن معطٍ أيضًا، ويرى أنّ هذا عجيب وأعجب منه قول ابن مالك في الكافية الشافية والألفية، ولا أرى عجبًا في قول ابن مالك .

٥- عقّب الآثاريّ على قول ابن مالك : " : فمنه واجب الخفاء ، وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون ، وبفعل أمر المخاطب ، ومضارعه ، واسم فعل الأمر مطلقًا "

فهو يرى أنّ الصواب أنّ الضمير المستتر لا يخرج عن أمثلة أربعة ، ولم يزد عليها في الخلاصة ، ولم يذكر منها في الكافية الشافية سوى فعلين ، ويرى الآثاريّ أنّ كلام ابن مالك في العمدة أحسن منه في غيره.

٦- عقّب الآثاريّ على كلام ابن مالك في الألفيّة حيث ذكر ابن مالك تشديد النون من (ذين) و)تين) في باب الموصول ، وكان الآثاريّ يرى أنّ ذكره في باب اسم الإشارة أولى ، ولم يعقّب أحدٌ من شراح الألفية على ذلك، بل وجدت الشاطبيّ يعلّل لذكره علة التشديد بأنّها تشمل الموصول واسم الإشارة ، وذلك لأنّه لما ذكره شاملًا لهما.

وقد ذكر ابن مالك تشديد النون من اسم الإشارة مع تشديدها من الاسم الموصول عند التثنية لأنّ الكلام فيهما واحد والعلة واحدة و الصواب بيد ابن مالك.

٧- يرى الآثاريّ أنّ أسماء الإشارة للمفرد المؤنث عشرة ألفاظ ، وذكر عن ابن مالك أنّه قصرها على أربعة في الألفية حيث قال : [بذي وذهْ تي تا على الأنثى اقتصر] ، وقد تردد ابن مالك في حصر هذه الألفاظ ، ففي شرح التسهيل عشرة ألفاظ ، خمسة مبدوءة بالتاء ، وخمسة بالذال ، وفي شرح الكافية الشافية قصرها على خمسة ، حيث قال : [ذي ذات تي تا ذهْ على الأنثى قُصِر] ، وكذلك في العمدة ، وصحح الآثاري أنّها عشرة ألفاظ وهذا رأي الجمهور.

٨- عقّب الآثاريّ على ابن مالك أنّه لم يذكر في الخلاصة من معاني الباء إلّا سبعة : وهي الاستعانة ، والتعدية ، والتعويض ، والإلصاق ، ومثل (مع) و(من) و(عن) ، ويرى أنّ الباء جاءت على تسعة عشر وجهًا ، و الحق بيد ابن مالك ، و الأثاريّ جانبه الصواب حيث أنّ المعاني التي زادها

الأثاريّ لا طائل منها ويمكن ردّها إلى معنى واحد ، فالمعاني التي ذكرها الآثاريّ لم تخرج عن المعني التي ذكرها النحويّون .

وبالنسبة للمعاني التي ذكرها ابن مالك فلا غبار عليها ، فإنّ سيبويه نفسه لم يذكر للباء إلّا الإلصاق ، وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أنّ معاني الباء : الإلصاق ، والتعدية ، والسببية ، والتعليل ، والمصاحبة ، والظرفية ، وموافقة (عن) و(من) ، والزيادة .

٩- عقّب الأثاري على ابن مالك ورأى أنّ حدّ المعرب بقوله : "مُعربُها مُغَيّرٌ بطالبٍ" ، وهو يرى أنّ تعريفه للمعرب أقرب وأوضح للطالب من تعريف ابن مالك : "ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف" ، ولا أرى وجها لاعتراض الأثاري على ابن مالك في تعريفه بأنّ معرب الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف ؛ لأنّ ابن مالك بهذا الحدّ يميّز الاسم المعرب عن المبني ، فهو يتحدث عن المعرب من الأسماء ، بعد ما تحدث عن المبني من الأسماء في قوله :[والاسم منه معرب ومبني لِشَبَهٍ من الحروف مُدْنِي]

أمّا حدّ الأثاري فهو للمعرب مطلقًا والمعرب يشمل الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد أو نون الإناث..

١٠- عقّب الآثاريّ على ابن مالك الذي ذكر في شرح التسهيل أنّ من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه ، دون استدراك عليه ، وفي شرح العمدة عرف الاسم المعرفة بأنّه الدال على معنى معين لا شياع فيه، فرأى الآثاري أنّ هذا تناقض من ابن مالك لا طائل تحته.

و الصواب بيد الآثاريّ لأنّ المشهور عند النحويّين أنّ المعرفة هو ما يدل على شيء معيّن ، فالجمهور حدّ المعرفة والاسم المُعَرّف ، ولم يستدرك أحد عليهم في تعريفهم ، ثم إنّ ابن مالك نفسه حدّ الاسم المعرفة في شرح العمدة بأنّه الدال على معنى لا شياع فيه ، ولم يستدرك عليه أحد.

١١- عقّب الآثاريّ على ابن مالك في تعريف المضمر ، ووافق أبا حيان حين ردّ عليه هذا التعريف ، وأنّ ردّ أبي حيان تعريف ابن مالك متجه ، والصواب بيد ابن مالك وأنّ تعريفه ليس مطلقًا كما ذهب أبو حيان ووافقه الأثاري.

١٢- عقّب الآثاريّ على ابن مالك في أنّ حدّه للفاعل في الخلاصة فيه إبهام وغموض فيبعد فهمها على المبتدئ ؛ لأنّه مثّل لفاعل الفعل الذي لا يتصرف بـ(نِعمَ الفتى) ومثّل لشبيه الفعل بـ(منيرًا وجهه) ، ويرى أنّ ابن مالك كان أولى به أن يكتفي بذكر الحد وحده ، أو يكتفي بـ(أتى زيد) .

و الصواب بيد ابن مالك ، واعتراض الآثاريّ لا أساس له ؛ لأنّ تمثيل ابن مالك بـ(نعم الفتى) في محله ؛ ليدل على أنّه لا فرق بين الفعل المتصرف نحو : (أتى زيدٌ) والجامد نحو : (نعم الفتى) ، وكذلك تمثيله بشبيه الفعل بنحو : (منيرًا وجهه).

١٣- عقّب الآثاري على تعريف ابن مالك بأنّه حدّ تام وشامل لأنواع اسم الفعل مفضلًا إيّاه على تعريف ابن الحاجب الذي لم يذكر في تعريفه سوى اسم الفعل بمعنى الأمر والماضي ، ولم يذكر المضارع ، فحصره في الأمر والماضي ليس بجيد .

١٤- عقب الآثاري على تمثيل ابن مالك للجامد والصفة بـ(عامر) ، و(مذنب) ، بأنّه مثّل هو للجامد بـ(زيد) وللمشتق بـ(عالم) ، ويرى أنّ الجمود يختص بالعلم ، وأنّ الاشتقاق يختص بالصفة.

و لا فرق بين تمثيل ابن مالك وتمثيل الآثاريّ ، فـ(عامر وزيد) علمان لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث والتركيب ، إلّا أنّ (عامر) علم منقول من وصف ، و(زيد) علم منقول من حدث ، وهذا لا يؤثر ، و(مذنب وعالم) صفتان لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث أيضًا .

١٥-عقّب الآثاريّ على حكاية ابن مالك وهي قول الحجاج – وقد نعى له في يوم واحد محمد أخوه ومحمد ابنه-، (سبحان الله محمد ومحمد في يوم واحد) أي محمد أخي ومحمد ولدي بأنّ هذه الحكاية أخذها من ابن عصفور ، حيث كان يستمد منه في الغالب ، والصواب بيد الآثاريّ حيث وجدت الحكاية في المقرب ، وقد كان لابن عصفور تأثير في النحاة من بعده ومن هؤلاء النحاة ابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية.

١٦- عقب الآثاريّ على ابن مالك بأنّه أخذ لغات (الذي) و(التي) الأربع من ابن عصفور ، وقد جانبه الصواب في ذلك التعقيب ؛ لأنّه إنْ وافقنا الآثاري على مبدأ أخذ ابن مالك أصلًا ممن سبقه ، فمن الممكن أن يكون قد أخذها من ابن يعيش لأنّ ابن يعيش قد سبقهما إلى هذه اللغات ، وأعتقد أنّ ابن مالك لم يأخذ تلك اللغات من ابن يعيش أو ابن عصفور ، بدليل أنّه ذكر ست لغات في شرح التسهيل .

١٧- نقل الآثاريّ كلام ابن هشام في نقله عن سيبويه في منع تصغير أمس، وابن مالك ورأيه في جواز تصغيره معتمدًا على القياس ، ولم يعقب

عليه ، فهو لم يصرح أموافق لابن مالك ومن معه في تجويز تصغير (أمس) أم موافق لسيبويه ومن تبعه في منع تصغيره .

١٨- عقّب الآثاريّ على موقف ابن مالك في جواز عمل (لا) عمل (ليس) في المعرفة ، وأنّه مرة تأوّله ومرة أجازه قياسًا ، يعني أنّه جوّز القياس عليه.

١٩- ذكر الآثاريّ رأي ابن مالك وأبي حيان في جواز زيادة الباء في الحال المنفي عاملها ، مستدلّا بالسماع ، وصحح رأي ابن مالك ؛ معلّلًا لذلك بأنّه كما جاءت الحال معرفة في اللفظ وهي في معنى النكرة ، يجوز أن تأتي مجرورة في اللفظ وهي منصوبة معنى ، وهو صحيح لوروده في السماع .

٢٠- ذكر الأثاري مذهب ابن مالك في مجيئ (ما) الشرطيّة زمانية ، واستدل ابن مالك على مجيئها للزمان بالسماع وأنّ ذلك ثابت في شعر الفصحاء ، في المغني ، وقد صحح الآثاريّ مذهب ابن مالك .

٢١- سار الآثاري في ركاب أبي حيان الذي نقل عن ابن مالك ادّعاءه أنّه لا خلاف في بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث ، وأنّ الأمر ليس كما قال فهناك من قال بإعرابه ، وصحح الآثاري مذهب ابن مالك ، و لا يوجد في كتاب شرح التسهيل لابن مالك أو شرح الكافية أو شرح عمدة الحافظ ما نسبه أبو حيان إلى ابن مالك ، فقد ذكر ابن مالك أنّ الفعل المضارع المتصل به نون الإناث يبنى على السكون ، ثم أخذ في بيان علة بنائه .

٢٢- اعترض الآثاريّ على ابن مالك الذي ذكر في الخلاصة أنّ الضمير الذي يختص للرفع والنصب والجر هو (نا) وحده ، وذلك نحو : قمنا وضربنا زيدٌ ، ومرّ بنا بكرٌ ، ويرى الآثاريّ أنّ ثمت ضميران آخران

يشاركان (نا) في هذه الأعاريب الثلاثة ، وهما : هم والياء ، والآثاريّ ليس أوّل من اعترض على ابن مالك في ذلك ؛ فقد اعترض أبو حيان قبله ، و الصواب بيد ابن مالك ؛ لأنّ الضمير لابد أن يكون في الأحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلًا ؛ فياء المتكلم غير ياء المخاطبة.

٢٣-ويرى الآثاريّ أنّ ضمير الشأن يجوز حذفه غالبًا مطلقًا ، وقاس عليه باب (ظن) وباب (كان) ، نحو : علمتُهُ اللهُ أحد ، وكان الله أحد ، واعترض الآثاريّ على ابن مالك الذي يرى أنّ حذف ضمير الشأن خاص بإنّ وأخواتها في الشعر وغيره.

٢٤- ذهب الآثاريّ إلى لزوم لحاق نون الوقاية بـ(لَدُن) ، وهو مخالف بذلك النحاة و ابن مالك ، ثم ردّ ما ذهب إليه ابن مالك من أنّه لا يجوز أن نجعل النون في قراءة : (من لَدُنِي) بتخفيف النون وضم الدال ، لا يجوز أن نجعلها نون الوقاية ويكون الاسم (لَدُ) ، وردّ حجته بأنّه متحرك الآخر ، بأنّ : ضربَني وأكرَمَني وأهانَني وأعزّني مفتوحة الآخر أبدًا واتصلت بها نون الوقاية .

والصواب بيد ابن مالك والأكثرين من النحاة فتتصل نون الوقاية بـ(لَدُن) كثيرًا في الفصيح من الكلام ، ويقل عدم اتصالها .

٢٥- ذهب الآثاري مذهب الجمهور وهو أنّ للمشار إليه ثلاث مراتب ؛ القريب (ذا) ، والمتوسط(ذاك) ، والبعيد (ذلك) ، واعترض على ابن مالك جعله مراتب المشار إليه مرتبتين وترك المرتبة الوسطى ، و الصواب بيد الآثاري وهو أنّ مراتب المشار إليه ثلاث ؛ لأنّ زيادة أحرف الكلمة توحي بزيادة التراخي ، فـ(ذا) للقرب ، و(ذاك) للمتوسط ، و(ذلك) للبعيد.

٢٦- اعترض الشيخ الآثاريّ على ابن مالك في منعه إلحاق هاء التنبيه باسم الإشارة المقترن بالكاف في المثنى والمجموع وهو في ذلك موافق لأبي حيان في اعتراضه وردّه مذهب ابن مالك بالسماع ، والصواب بيد الآثاريّ ؛ فلا مانع من اقتران الهاء بالمتوسط ، ويمتنع اقترانها بالبعيد ذي اللام.

٢٧- اعترض الآثاريّ على ابن مالك الذي يرى أنّ المسوّغ لاستعمال (مَن) لغير العاقل في قول الشاعر : [أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي إلى من قد هويت أطير] هو الكلام ؛ معقبًا بأنّ القطا لم تتكلم ، وإنما الكلام من الشاعر ، فلو كان الكلام منها لكان تشبيهها بالعاقل صحيحا ، لتلبسها بفعل العقلاء ، لكنها لم تتكلم ، وحينئذ فنسبتها إلى العقلاء في ذلك باطلة ، والصواب أن يقال : إن المسوغ لذلك هو طلب العارية منها ؛ لأنها من أفعال العقلاء ، ومعلوم بالضرورة أنه لا يستعار إلا من عاقل ، والصواب بيد الآثاريّ ؛ وهو مذهب الجمهور ، فالقطا لم يتكلم ، والمسوّغ لاستعمال (مَن) مع القطا هو ما ذكره النحويّون غير ابن مالك أنّه نُزّل منزلة العقلاء لأنّ الشاعر ناداه وطلب منه الإعارة .

٢٨-ذكر الآثاريّ مذهب الجمهور وابن مالك في حكم وقوع الفعل المضارع صلة لـ(أل) ، واختار مذهب الجمهور ورآه صوابًا ، وهو أنّ (أل) لا توصل بالفعل المضارع إلّا في ضرورة الشعر ، وهو قليل عند ابن مالك في الألفية، وتبعه ولده ، و جوّزه في الاختيار في شرح الكافية الشافية ، وشرح التسهيل وفاقًا لبعض الكوفيّين ، وهو بذلك مخالفًا للجمهور ، والصواب بيد الأثاريّ .

٢٩- ذهب الآثاريّ مذهب الكوفيّين في عدم اشتراط طول الصلة لحذف العائد المرفوع ، واشترط كونه مبتدأ مخبرًا عنه بالمفرد طالت الصلة أم لم

تطل ، ومثّل لطول الصلة بـ(جاء الذي هو ضارب زيدًا) ، وبقول بعض العرب : (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا) ، لكنّ الآثاريّ لم يذكر مثالًا ، أو شاهدًا على حذف العائد مع عدم طول الصلة ، واعترض على ابن مالك الذي ذهب مذهب البصريّين ، والصواب بيد ابن مالك والبصريّين.

٣٠- يرى ابن مالك أن ناصب المستثنى هو (إلّا) وحدها ، ويرى الآثاريّ أنّ (إلّا) حرف إخراج وليست هي الناصبة وحدها كما زعم ابن مالك ، فهو يعترض على ابن مالك قوله أنّ الناصب للمستثنى هي (إلّا) وحدها .

٣١- يرى الآثاري أنّ معاني (على) ثلاثة عشر معنى ، هي المعاني العشرة المذكورة نفسها لكنه جعل المزيدة للتعويض واحدة ، والمزيدة لغير التعويض واحدة أخرى ، وجعل كونها اسمًا وفعلًا وحرفًا ضمن معانيها ، وذكر عن ابن مالك أنّه قصر معانيها على ثلاثة ، وعقّب على ذلك بأنّ الصحيح أنّ معانيها ثلاثة عشر ، والحق أنّ النحاة ترددوا في معاني (على) أمقصورة على الاستعلاء ، أم لها معانٍ أخرى ، وإذا كان ابن مالك اقتصر في الخلاصة والكافية على ثلاثة الاستعلاء ومعنى في ومعنى عن، إلّا أنّه ذكر لها في شرح التسهيل تسعة معانٍ ؛ وذلك لأنه لم يذكر الزيادة بعوض، وكذلك لم يذكر معنى الاستدراك والإضراب.

كما أنّ الآثاري ذكر أقسام (على) ضمن معانيها ، وهذا ما يؤخذ عليه ، ويجعل الصواب بيد ابن مالك .

٣٢- ذكر الآثاريّ مذهب ابن مالك في (من) بعد أفعل التفضيل ، وذكر نصه بأنّ ذلك أولى من قول سيبويه بأنّها لابتداء الارتفاع في نحو : أفضل منه ، وابتداء الانحطاط في : هو شر منه ، وذكر مذهب الفزاري وأعتقده يقصد الهروي في الأزهية بأنّها للتبعيض ؛ ويرى أنّ الصواب جانبهما ؛

لأنّها لو كانت للمجاوزة لصلح في موضعها (عن) ، وهذا ما قاله ابن هشام، ولو كانت للتبعيض يصلح في موضعها (بعض) ، وليس شيء منهما بصالح في الموضعين ، فتعين أن تكون لبيان الماهية.

وأرى أنّ الصواب بيد الآثاريّ ؛ لأنّها لو كانت للمجاوزة لصلح في موضعها (عن) ، ولو كانت للتبعيض لصلح في موضعها (بعض) .

٣٣- ذكر الآثاريّ أراء النحاة في معنى الإضافة ، وأنّ معناها عند جميع النحويّين (اللام) و ، وأنّ بعضهم زعم أنّها تكون بمعنى (من) و (في) ، وأنّ ابن مالك اختار هذا الرأي ، وعقّب الآثاريّ بأنّ الصحيح هو مذهب النحويّين ؛ الذين علّلوا لذلك بأنّه لا يوجد في الإضافة ما لا يقبل معنى اللام .

والصواب بيد الآثاريّ الذي صحح مذهب الأكثرين من النحاة ، وأنّ الإضافة معناها اللام على الأكثر وعلى الأقل تأتي بمعنى (من) ، كما أنّ الإضافة التي بمعنى (في) قليل في كلامهم ، وردّها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام ، فكل ما ادعي فيه أنّ إضافته بمعنى (في) حقيقة ؛ يصح فيه أنْ يكون بمعنى اللام مجازًا .

٣٤- ذكر الآثاري معاني (أو) ، منها التقسيم ، وذكر أنّ ابن مالك ذكر هذا المعنى في الخلاصة ، وفي الكافية الشافية وفي شرحها ، ثم عدل عن ذلك في التسهيل وفي شرحه.

ثبت المصادر والمراجع

١- الأزهية ، الهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوحي ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م).

٢-أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق / محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق .

٣- الأعلام ، الزركلي ، ، ط١٥ ، دار العلم للملايين ، مايو ٢٠٠٢م .

٤-أمالي ابن الحاجب ، تحقيق / فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، دار عمار ، عمان ، الأردن .

٥- أمالي ابن الشجريّ ، تحقيق / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة .

٦- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الشيخ / أحمد البنا، تحقيق / شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، (١٤٠٧هـ=١٩٨٧م).

٧- إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق / د. محمد بن عوض بن محمد السهليّ ، أضواء السلف ، المدينة المنورة .

٨- إعراب القراءات الشواذ ، العكبري ، تحقيق / محمد السيد أحمد عزوز ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٧هـ =١٩٩٦م).

٩- الإقناع في القراءات السبع ، ابن الباذش ، تحقيق / عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٣هـ).

١٠- الاقتراح ، السيوطي ، تحقيق / عبد الحكيم عطية ، الطبعة الثانية ، دار البيروتي ، (١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م).

١١- إنباء الغمر بأنباء العمر ، الحافظ بن حجر العسقلاني ، تحقيق / د. حسن حبشي ، القاهرة (١٤١٥هـ=١٩٩٤م) .

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق / د. محمد محيي الدين ، دار الفكر.

١٣- الإيضاح العضدي ، الفارسيّ ، تحقيق / د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ، (١٣٨٩هـ=١٩٦٩م) .

١٤- البحر المحيط ، أبو حيان ، تحقيق / الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(١٤١٣هـ=١٩٩٨م).

١٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع ، تحقيق / د. عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٧هـ=١٩٨٦م).

١٦- البهجة المرضية في شرح الألفية ، السيوطي ، تعليق / السيد صادق الشيرازي ، تحقيق / الشيخ مرتضى على السياح ، الطبعة الأولى ، دار العلوم(١٤٣٣هـ=٢٠١٢م) .

١٧- تأثر ابن مالك في كتبه بابن الحاجب ، د. موسى بن ناصر الموسى ، مجلة العلوم العربية والإنسانية ، جامعة القصيم ، المجلد الإلكتروني(١)، العدد(٢) ، ربيع الثاني ١٤٤٤هـ.

١٨- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة الدينوري ، الشيخ / أحمد صقر ، الطبعة الثانية ، (١٣٩٣هـ=١٩٧٣م) ، دار التراث ، القاهرة.

١٩- التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، تحقيق / فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق (١٤٠٢هـ=١٩٨٢م).

٢٠- تخليص الشواهد ، ابن هشام، تحقيق / د. عباس مصطفى الصالحي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، (١٤٠٦هـ=١٩٨٦م) .

٢١- التذييل والتكميل ، أبو حيان ، تحقيق / د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).

٢٢- التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد ، دار الفكر.

٢٣- التعريفات ، للجرجاني ، تحقيق / محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، ص٢٩ ، وينظر : الحدود النحوية في التراث ، جنان عبد العزيز التميمي ، جامعة الملك سعود (١٤٢٨هـ).

٢٤- التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل ، ، د/ محمود أحمد نحلة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

٢٥- تمهيد القواعد ، ناظر الجيش ، تحقيق / أ.د/ علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام ، القاهرة ، (١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م).

٢٦- توجيه اللمع ، ابن الخباز ، تحقيق / أ. فايز زكي محمد دياب ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، مصر(١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م).

٢٧- توضيح المقاصد للمرادي ، تحقيق / عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، (١٤٢٢هـ=٢٠٠١م) .

٢٨- الجنى الداني ، المرادي ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٣هـ=١٩٩٢م).

٢٩- حاشية الشيخ الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية ، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر، (١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م).

٣٠- حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين ، رسالة ماجيستير ، إعداد / حماد بن محمد الثمالي ، (١٤٠٢هـ=١٩٨٢م) .

٣١- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية .

٣٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٩هـ=١٩٩٩م).

٣٣-دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله الفوزان ، دار المسلم للنشر والتوزيع .

٣٤- ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق / د. سجيع جميل الجبيلي ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت (١٩٩٨م).

٣٥- ديوان طرفة بن العبد البكري مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري ، طبع في مدينة شالون على نهر سون ، (١٩٠٠).

٣٦- ديوان طرفة بن العبد البكري ، تحقيق / مهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م).

٣٧-ديوان العباس بن الأحنف ، القسطنطينية ، الطبعة الأولى (١٢٩٨).

٣٨- ديوان قيس بن الملوّح مجنون ليلى ، تحقيق / يسري عبد الغني ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٠هـ=١٩٩٩م).

٣٩-رسالة الحدود في النحو ، علي بن عيسى أبو الحسن الرمانيّ، تحقيق/ بتول قاسم ناصر، كلية الآداب ، جامعة بغداد .

٤٠-رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤١- السبعة ، ابن مجاهد ، تحقيق / شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر .

٤٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد شهاب الدين الحنبلي الدمشقي ، تحقيق / عبد القادر ومحمود الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، (١٤١٢هـ=١٩٩١م).

٤٣- شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، سلوى محمد عمر عرب ، (١٤١٩هـ).

٤٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد.

٤٥- شرح ابن طولون على الألفية ، تحقيق / د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسيّ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م).

٤٦- شرح ألفية ابن مالك ، محمد بن صالح بن عثيمين ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، (١٤٣٤هـ).

٤٧- شرح الأشموني ، تحقيق / محمد محيي الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان (١٣٧٥هـ=١٩٥٥م).

٤٨- شرح الألفية ، ابن الناظم ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).

٤٩- شرح الألفية ، المكودي ، تحقيق / عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، (١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م).

٥٠- شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق / د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع .

٥١- شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق / د. سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة (١٤١٩هـ) .

٥٢- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، تحقيق / فواز الشعار ، إشراف /د. إميل يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٩هـ=١٩٩٨م).

٥٣- شرح الحدود للفاكهي ، تحقيق / د. المتولي رمضان الدميري ، (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م).

٥٤- شرح الدماميني على مغني اللبيب ، تحقيق / أحمد عزو عناية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٠هـ=٢٠٠٧م).

٥٥- شرح الرضي على الكافية ، حسن بم محمد بن إبراهيم الحفظي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، إدارة الثقافة والنشر في الجامعة.

٥٦- شرح شواهد المغني ، السيوطي ، تصحيح وتعليق الشيخ / محمد محمود الشنقيطي ، وقف على طبعه وعلق حواشيه / أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي.

٥٧- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ، تحقيق / د. عدنان عبد الرحمن الدوري ، الطبعة العشرون ، مطبعة العاني ، بغداد ،(١٣٩٧هـ=١٩٧٧م).

٥٨- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق / د. عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٢هـ=١٩٨٢م).

٥٩- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام ، تحقيق / د . هادي نهر ، دار اليازوري ، الأردن ، عمان ، (٢٠٠٧م).

٦٠- شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، الشلوبين ، تحقيق / د. تركي بن سهل بن نزال العتيبي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ،(١٤١٣هـ=١٩٩٣م).

٦١- شرح المقدمة الكافية ، ابن الحاجب ، تحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ، الرياض (١٤١٨هـ=١٩٩٧م).

٦٢-شرح ملحة الإعراب ، الحريري ، شرح / أحمد الشنقيطي ، تحقيق / محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ سبط الشارح ، الطبعة الأولى ، (١٤٣٤هـ=٢٠١٣م).

٦٣- شرح الوافية نظم الكافية ، تحقيق / د. موسى بناي علوان العليلي ، (١٤٠٠هـ=١٩٨٠م).

٦٤- صحيح البخاري ، الطبعة الأولى ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت (١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م).

٦٥- صحيح مسلم ، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، الطبعة لأولى ، دار طيبة ، الرياض(١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).

٦٦- الضوء اللامع في أهل القرن التاسع ، شمس الدين السخاوي ، دار الجيل ، بيروت .

٦٧- الكتاب ، تحقيق / د. عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م).

٦٨- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان بن حيدرة اليمنيّ ، دراسة وتحقيق د/ هادي عطية مطر الهلاليّ ، الطبعة الأولى ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م) .

٦٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.

٧٠- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ،طبعة (١٩٩٤) دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب .

٧١- لسان العرب (عقب) دار صادر ، بيروت.

٧٢- مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، تحقيق / محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٧٣-المحتسب ، ابن جني ، تحقيق / علي النجدي ناصف ، وآخرون ، القاهرة (١٤١٥هـ=١٩٩٤م).

٧٤- المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيدة ، تحقيق / د. عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م).

٧٥- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، تحقيق / د. عبد الجليل عبده شلبي ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م).

٧٦- معاني النحو ، د/ فاضل السامرائيّ ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، (١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م).

٧٧- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة.

٧٨- المعجم المفصل في النحو العربي ، عزيزة فوال بابتي ، الطبعة الأولى ، (١٤١٣هـ=١٩٩٢م).

٧٩-مغني اللبيب ، مازن المبارك ، الطبعة الأولى ، دار الفكر بدمشق ، (١٣٨٤هـ=١٩٦٤م).

٨٠- المفصل ، الزمخشري ، تحقيق / فخر صالح قدارة ، الطبعة الأولى ، دار عمار ، (١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م).

٨١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبيّ ، تحقيق / محمد إبراهيم البناء ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة (١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م).

٨٢-المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق / د. كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد (١٩٨٢م).

٨٣-المقتضب ، المبرد ، تحقيق / د .عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الثانية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي (١٤١٥هـ=١٩٩٤م).

٨٤-المقدمة الجزولية في النحو ، الجزولي ، تحقيق / شعبان عبد الوهاب محمد .

٨٥-المقرب ومعه مثل المقرب ، ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) ، تحقيق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) .

٨٦- المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، يحيي بن حمزة العلويّ ، تحقيق / د. هادي عبد الله ناجي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، (١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م).

٨٧-منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان ، أضواء السلف ، (١٩٤٧).

٨٨-منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو حيان ، تحقيق / د. علي محمد فاخر وآخرون ، الطبعة الأولى ، (١٤٣٥هـ=٢٠١٣م).

٨٩- الموفور من شرح ابن عصفور، أبو حيان الأندلسيّ ، تحقيق /د. أحمد محمد الجندي ، و د/ عبد الملك أحمد شتيوي ، حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية ، (١٤٣٨هـ=٢٠١٧م).

٩٠- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق / د. مصطفى الصادق العربي ، المرابط الدلائي .

٩١-النحو الشافي الشامل ، محمود مغالسة ، الطبعة الخامسة ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن(١٤٣٧هـ =٢٠١٦م).

٩٢- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، أبو حيان ، د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٠٥هـ=١٩٨٥م).

٩٣- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجاج الأعلم الشنتمري ، تحقيق / أ. رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، (١٤٢٠هـ=١٩٩٩م).

٩٤- الهداية في شرح الكفاية ، شعبان زين الدين بن محمد الآثاريّ ، الجزء الأول بتحقيق / عبد الرحمن بن زايد الشعشاعيّ البيشيّ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في النحو والصرف سنة ١٤٢٠هـ ، والجزء الثاني بتحقيق /سعيد بن علي بن عبدان الغامديّ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في النحو والصرف سنة١٤٢٠هـ ، والجزء الثالث بتحقيق / ليث محمد ال محمد ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف سنة١٤٢٢هـ.

٩٥- هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغداديّ .

٩٦-همع الهوامع ، السيوطي ، عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، (١٤١٣هـ=١٩٩٢م).